

دور الاستثمار المحلي والأجنبي في تنمية اقتصاديات اقليم كوردستان-العراق

من قبل الطالبة
زوزان حسن عبدالكريم البرزنجي

بإشراف
الأستاذ المساعد اسماعيل علي شكر

٢٠٠٨م

٢٧٠٧

١٤٢٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى من أمرني الله ببرهما وطاعتهما والإحسان إليهما..
إلى والديَّ الكريمين

إلى زوجي وأبنائي لأقي ، دانا ، زيار

إلى اخوتي و أقربائيالذين تحملوا معي آثار الانشغال بهذا
العمل.

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي اعانني على اتمام هذا الجهد المتواضع ، ولا يسعني الا أن اتقدم بجزيل الشكر والعرفان لفضيلة الأستاذ اسماعيل علي شكر لإشرافه على هذه الاطروحة، ولما أسداه من وتوجيهات واراء قيمة ونصائح كان لها الفضل في ظهورها بهذا الشكل ، كما واتقدم بالشكر الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لما ستكون لارائهم وملاحظاتهم القيمة دورا كبيرا في اغناء هذه الدراسة .

واتقدم بعظيم الشكر والامتنان الى والدي المحامي سيد حسن عبدالكريم البرزنجي لتشجيعه المتواصل والمستمر ولما قدمه من جهد للحصول على المعلومات والبيانات في المجلس الوطني الكوردستاني والوزارات وبعض منظمات التابعة للامم المتحدة في الاقليم .

كما أوجه شكري الى الدكتور وصفي طاهر صالح في قسم الاحصاء في كلية الادارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين لما قدمه من توضيح لخطوات الحصول على البيانات والوصول الى المعلومات .

كما واتوجه بالشكر والامتنان والتقدير الى كل من الاستاذ طارق جامباز عضو المجلس الوطني الكوردستاني والسيد عثمان شواني وزير التخطيط لحكومة اقليم كوردستان والسيد مصطفى حيدر مدير هيئة الاستثمار في اقليم كوردستان ، لما ابده من تعاون وتسهيلات في الحصول على البيانات .

كما اوجه شكري إلى كل من قدم لي النصح والمشورة سواء بكلمة أو بمساعدة أو إعاره كتاب أو في طبع الرسالة

شكر الله سعي الجميع

الباحثة

المحتويات

الفصل الأول: واقع اقتصاديات اقليم كردستان-

١٠	العراق.....
	الطبيعة الجغرافية والسياسية والاقتصادية لأقليم الكوردستان- العراق في الحقبة زمنية (١٩٨٥-٢٠٠٧)
١١
١٢	البنية الجيولوجية لاقليم كوردستان.....
١٥	اولا : الجغرافية الاقتصادية.....
١٥	١ - القطاع الزراعي.....
٣٩	٢ - القطاع الصناعي.....
٤٩	٣ - قطاع الخدمات.....
٥٧	تقويم أهم الجهود و الاستثمارات في البنى التحتية لسنة ٢٠٠٦.....
٧٩	ثانيا: الموارد البشرية.....
٧٩	١- السكان.....
٩٣	٢ - القوى العاملة والبطالة في اقليم كوردستان.....
١٢٦	١-المياه:.....
١٣٦	٢ - الموارد المعدنية.....

الفصل الثاني: الأستثمار في اقليم كوردستان- العراق..... ١٤١

١٤٢	المبحث الاول: نبذة عن ظهور اهم التكتلات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة.....
١٤٤	مفهوم العولمة.....
١٤٥	ادوات العولمة.....
١٥٢	المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار ومجالاته.....
١٥٥	أهمية الإستثمار في التنمية الاقتصادية.....
١٥٦	أنواع الإستثمار، (٨٨) :.....
١٥٦	مجالات الإستثمار :.....
١٥٧	دوافع الإستثمار (٨٨) :.....
١٥٧	محددات الإستثمار(٨٨) :.....
١٥٨	العوامل المشجعة على الإستثمار :.....
١٥٩	المناخ الإستثمارى :.....
١٦٠	المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي.....
١٦٠	اولا : الاستثمار الاجنبي المباشر.....
١٦٢	ثانيا : الاستثمار الاجنبي غير المباشر.....
١٦٢	البناء النظري للشركة متعددة القومية.....
١٦٣	مفهوم الشركة متعددة القومية.....
١٦٣	نظرية الاستثمارات الاجنبية المباشرة.....
١٦٥	اليات الاستثمار.....
١٦٥	اولا : اليات الاستثمار الاجنبي المباشر.....

١٦٤	ثانيا : آليات الاستثمار الاجنبي غير المباشر ا
	المبحث الرابع : تقييم المناخ الاستثماري في اقليم كردستان والعمل بقانون الاستثمار رقم ٤
١٦٨	لسنة ٢٠٠٦
١٧٦	الاستفادة من تجارب الاستثمار لبعض الدول
١٧٦	اولا : تجربة الصين
١٧٩	اهم وسائل استخدام الاستثمار الاجنبي في الصين (١٠٢):
١٨٠	سياسات اضافية متعلقة بالاستثمار الخارجي والتجارة (١٠٢):
١٨٣	ثانيا : تجربة مصر:
١٨٣	نبذة مختصرة عن المعاملة التشريعية للاستثمارات الاجنبية في مصر
١٨٧	الفصل الثالث: كيفية استخدام الاستثمارات لتنمية اقتصاديات اقليم كردستان
١٨٩	ما هي التنمية المستدامة؟
١٨٩	العوامل المشتركة المرتبطة بنجاح عملية التنمية
١٩٠	الاثار السلبية والايجابية للاستثمارات الاجنبية
١٩٢	دور الاستثمار في امتصاص البطالة
١٩٤	الأجراءات اللازمة لمعالجة البطالة في الاقليم
١٩٦	المشكلات التي يعاني منها إقليم كردستان
١٩٩	-التنمية في مجال الصناعة:
٢٠٠	- التنمية في مجال الزراعة:
٢٠٣	اهمية تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي
٢٠٥	- التنمية في مجال المالي:
٢٠٥	- التنمية في مجال الخدمات:
٢٠٦	- التنمية في مجال السياحة:
٢٠٧	منجزات حكومة اقليم كردستان لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي
٢٠٩	المعوقات الحقيقية امام المستثمر الاجنبي
٢٠٩	أهم التحذيرات من الاستثمارات الاجنبية في اقليم كردستان
٢١١	الاستنتاجات والمقترحات
٢٢٤	المصادر

المقدمة

يشهد العالم تحولات كبيرة في عدة مجالات ادت الى بروز قوى تؤثر في السياسات والعلاقات الدولية بما يخدم مصالحها ، واحتلت التغيرات الاقتصادية مكانة بارزة في الاقتصاد الدولي والمتمثلة بظهور المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف اعادة ترتيب الاقتصادات العالمية وفتح الاسواق امام المنافسة الاجنبية وتحرير الاقتصاد من جميع انواع القيود امامها بشكل يساهم في ايجاد مناخ دولي ملائم لتشجيع الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء وخلق فرص عمل جديدة امامها . ونتيجة لهذه التغيرات فقد حاولت كثير من الدول النامية للحاق بعجلة التقدم الاقتصادي بهدف تحسين مستوى معيشة شعوبها والتواصل مع العالم الجديد من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار المحلي والاجنبي .

ولذلك فان اقليم كردستان - العراق بدا بعملية الانفتاح الاقتصادي مع العالم ، نظرا لما يعاني اقليم كردستان العراق والعراق من مشاكل اقتصادية تفاقمت في ظل ظروف الحروب والدمار الذي عانى منها خلال السنين الطويلة الماضية والتي تجاوزت خمسة وعشرون سنة وانتهت بسقوط الديكتاتورية ، أدت الى السعي الجدي والدؤوب لبناء البلاد بدا من البنى التحتية لعملية التنمية الاقتصادية . ومن الواضح ان عملية التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي بحاجة الى ضرورة وجود المناخ الاستثماري المناسب ، مما ادى الى اصدار قانون للاستثمار ينظم ويسهل عمل الاستثمارات عامة والاجنبية خاصة من اجل الخطو بخطوات واسعة وسريعة في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في الاقليم.

اهمية البحث ودوافع اختياره :-

تكمن اهمية البحث هذا في دور واهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية الشاملة في الوقت الذي يعاني فيه الاقليم من ضعف مستوى النشاطات الاقتصادية ، وخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وضعف مشاركتها في اجمالي الناتج المحلي ، اضافة الى سوء توزيع الدخل وتدني المستوى المعيشي للفرد ، وارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة خصوصا ، وانطلاقا في

الاهمية الحاسمة للاستثمار في تنمية القطاعات الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للفرد ، فقد تم اختيار هذا البحث.

مشكلة البحث:-

- تتمثل مشكلة البحث بالأسئلة الآتية والتي تحتاج الى الاجابة : -
- هل ان للاستثمارات عموما والاجنبية خصوصا دورا في تنمية اقتصاديات اقليم كردستان ؟ -
 - وهل ان هذا الانفتاح الاقتصادي الكبير واللامحدود للاستثمارات الاجنبية يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني ؟
 - هل ان المناخ الاستثماري في الاقليم مناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية ؟ وما هي الاجراءات اللازمة اتخاذها لذلك ؟
 - اي المجالات تتطلب الاولوية في الاستثمارات بما تفضيه مصلحة الاقتصاد الوطني ؟

منهجية البحث :

يتخذ البحث المنهج التحليلي لبيان دور الاستثمارات الاجنبية والمحلية في تنمية القطاعات الاقتصادية ودراسة تحليلية لقانون الاستثمار الجديد ، وتقييم المناخ الاستثماري في الاقليم . وقد تم تحديد حدود البحث بمنطقة جغرافية معينة تشمل مجموعة من المحافظات بغض النظر عن الوجة السياسية اتجاه اقليم كردستان العراق .

اهداف البحث :-

- ١- التعرف على المقومات الجغرافية لأقليم كردستان مثل المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية.
- ٢-التوزيع الجغرافي لسكان الاقليم وما تعرضت له من حملات لتغيير الواقع الديموغرافي ، واثار تدمير ٤٥٠٠ قرية في تدني مستوى القطاع الزراعي وتدهور البنى التحتية واثار تلك السياسات على مجمل اقتصاد الاقليم بشكل عام .
- ٣-التعرف على واقع المناخ الاستثماري في الاقليم .

٤- التعرف على اهم الانجازات الاقتصادية منذ الانتفاضة الكوردية وحتى الآن، اي منذ سنوات (١٩٩١-٢٠٠٧) بشكل موجز .

٥-دراسة عن أهمية قانون استثمار الجديد وأهمية واهم العوائق التي تعترض الاستثمارات الأجنبية، والاثار المترتبة لدخول الاستثمارات الأجنبية بهذا الشكل الواسع في عملية التنمية الاقتصادية.

ولاجل تحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول :

تناول الفصل الاول واقع اقتصاديات اقليم كوردستان من خلال عرض وتحليل واقع القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات ودراسة كل من الموارد البشرية والموارد الطبيعية من مياه ومعادن ونفط والغاز .

اما الفصل الثاني فيتناول الاستثمار في اقليم كوردستان من خلال دراسة مفهوم واهمية الاستثمار وانواع ومجالات ودوافع ومحددات الاستثمار والياتة اضافة الى تقييم المناخ الاستثماري في الاقليم مع ذكر لتجارب بعض الدول والاقاليم في عملية الاستثمارات الاجنبية .

اما الفصل الثالث والاخير فقد تناول كيفية استخدام الاستثمارات لتنمية اقتصاديات اقليم كوردستان ودورها في امتصاص البطالة واهم الاجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة مع بدء الاقليم بالاستثمارات الاجنبية ، اضافة الى بيان لأهم المعوقات الحقيقية امام المستثمر الاجنبي واهم التحذيرات من الاستثمارات الاجنبية .

وتم انهاء البحث بخاتمة تضمنت الالم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها، بخاتمة تضمنت اهم استنتاجات وتوصيات الدراسة .

الباحثة

الفصل الأول

واقع اقتصاديات اقليم كردستان

الفصل الاول

واقع اقتصاديات اقليم كردستان - العراق

في الحقبة زمنية (١٩٨٥-٢٠٠٧) الطبيعة الجغرافية والسياسية والاقتصادية لأقليم الكوردستان- العراق

تقع اقليم كوردستان -العراق في جنوب غرب قارة آسيا، وتقع حدوده من الشمال مع تركيا ومن الشرق مع ايران ومن الغرب سوريا ومن الجنوب العراق و تبلغ مساحة اقليم كوردستان-العراق (٧٣٦١٨) كم٢

وبهذا فانها تشكل حوالي ١٧% من اجمالي مساحة العراق ، ومن الواضح ان حدود الاقليم من اطرافه الشمالية الشرقية والغربية واضحة المعالم لأنها حدود سياسية .الا ان هناك آراء ووجهات نظر مختلفة حول تحديد حدودها الجنوبية والجنوبية الغربية سواء منذ القدم أو في الوقت الحاضر، و في ذكر لأراء بعض المفكرين والباحثين الكورد والعرب والاجانب والمنظمات الدولية والمتقاربة مع نتائج الدراسات العائدة لمركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية لسنة ٢٠٠٥ ، (٤،ص١٤).

ويمكن ايجاز العديد من الآراء والاجتهادات لدى المفكرين و الباحثين سواء كانت قديمة او جديدة في تحديد حدود كوردستان منها لمؤلفين كورد وعرب واجانب وعلى سبيل المثال ما ذكر في كتاب (شرفنامه) للمؤرخ الكوردي شرف خـانـي بدليسي في عام ١٥٤٣ز - ١٦٠٤ ز وكما كان نصه حول حدود كوردستان بانه من طرفه الجنوبي تكون حدوده مع (كوردستان ايران و صحراء الشام) ومن غربه تقع حدوده مع ضفاف نهر دجلة وشرق بلاد الاناضول وكذلك في غربه مع بلاد الفرس (١٨،ص٧٨).

وكذلك ما ذكره الكاتب والباحث (د.شاكر خصباك) في كتابه المشهور (دراسة الجغرافية الانثوغرافية) لسنة ١٩٧٢ في سياق تحديده للحدود الجغرافية لاقليم كوردستان وخصوصا اطرافها الجنوبية و الجنوبية الغربية وفق اسس ودلائل تاريخية و جغرافية تتفق مع ما ذكر سابقا ، ومع ما ذكره الباحثين الاجانب ومنهم الباحث (دبليو .ار.هي) الذي بحث حدود كوردستان العراق في كتابه (سنان في كوردستان) والذي جاء فيه (ان جميع الاراضي الكائنة

شرق دجلة وشمال الخط الذي يمتد من مندلي الى مصب الزاب الصغير هو موطن الاكـراد ، وان اهم مركزين في جنوبي الزاب الصغير هما كركوك والسليمانية) ، وبالتالي تناولت عصابة الأمم مسألة الحدود بين العراق و تركيا عام ١٩٢٤ ، و أكدت ان سلسلة مرتفعات حميرن تعتبر حدا طبيعيا لكوردستان في جهاتها الجنوبية والغربية وهي حد الفاصل بين العديد من المظاهر البشرية والطبيعية (٣،ص١٥).

البنية الجيولوجية لاقليم كوردستان

ان البنية الجيولوجية في الاقليم مشهورة بتنوع التربة و اشتمالها للعديد من التكوينات الصخرية ذات العلاقة الخاصة بالنشاط الاقتصادي و البشري كارتباط المعادن بأنواع معينة من الصخور الغنية بالمعادن متنوعة كالبترول والاملاح والجبس وغيرها (٤،ص٤٩) .
اما أهمية مظاهر السطح في الاقليم فتكمن في التضاريس الطبيعية التي تنقسم الى المناطق التالية:

أولا : مناطق التضاريس

١- المنطقة الجبلية :

تحتل هذه المنطقة الجهات الشمالية و الشرقية من الأقليم وتبلغ مساحتها (٢٣٢٧٠) كم٢ .وتصل عدد الجبال العالية المعقدة الى ٣٩ جبل بمختلف المرتفعات و تصل عدد الجبال ضمن المنطقة بسيطة الألتواء الى ٢٢ جبل بمختلف المرتفعات كما موضح في الجدول رقم (١) (٤،ص٥٦).

جدول رقم (١)

تقسيم المناطق الجبلية بمختلف المرتفعات

الجبال ضمن المنطقة بسيطة الألتواء	الجبال العالية المعقدة
٢٢ جبل	٣٩ جبل

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤).

٢- المنطقة شبه جبلية :

تقع هذه المنطقة بالقرب من الحدود السورية وتنتهي بالقرب من الحدود الإيرانية، وتبلغ طول المنطقة شبه الجبلية حوالي ٥٠٠ كم ٢ وعدد المرتفعات في المنطقة الشبه الجبلية (٢٢) مرتفع (٤، ص ٧٢).

٣- السهول :

تتوزع السهول بين المنطقتين الجبلية و شبه الجبلية وتمثل اهم مراكز الأستيطان البشري .

ثانيا : مناطق النباتات الطبيعية:

يتميز اقليم كوردستان بالنباتات الطبيعية والتي تشمل نطاق الغابات و نطاق الحشائش القصيرة قرب مياه الانهار والتي يتم دراستها تباعا لأهميتها الاقتصادي في الاقليم ،

١- نطاق الغابات

تظهر مساحة الغابات الطبيعية في الاقليم ضمن الجهات الشمالية و الشمالية الشرقية من الاقليم اي قرب الحدود الدولية مع تركيا و ايران كما مبين في الجدول رقم (٢) هذه وتنقسم الغابات الى الغابات المفتوحة و الكثيفة و متوسطة الكثافة حيث قدرت غابات محافظة السليمانية بأكبر مساحة الغابات التي بلغت ٢،٣١٢،٠٠٠ دونم بنسبة ٣٢% من مساحة غابات الاقليم وهي اكبر من المساحة التي تغطيها الغابات في اربيل ودهوك التي بلغت (٢٨%، ٣٠%) على التوالي و جدير بالذكر ان اقليم كوردستان يمتاز ايضا بكثرة غابات البلوط الجاف حيث تشكل ٨٥% من غابات الاقليم كما موضح في جدول رقم (٣) حيث قدرت في محافظة اربيل ان غابات البلوط تغطي ٦٩٤،٩ هكتار اي بنسبة ٣٩% مقارنة بالمحافظات الاخرى (٤، ص ٨٤).

جدول رقم (٢)
مساحة الغابات الطبيعية حسب محافظات الاقليم (اربيل، دهوك و السليمانية)/دونم

المحافظة	مساحة الغابات بالدونم	النسبة المئوية من المساحات الكلية
اربيل	٢,٠٥٧,٦٠٠	%٢٨,٩٤
السليمانية	٢,٣١٢,٠٠٠	%٣٢,٥٢
دهوك	٢,١٩٥٢٠٠	%٣٠,٥٨

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣).

جدول رقم (٣)
توزيع نسبة غابات البلوط في محافظات الاقليم ب/هكتار

المحافظة	مساحة الغابة ب ١٠٠٠ هكتار	%
اربيل	٦٩٤,٩	٣٩,١
دهوك	٦٤١,٢	٣٦,١
السليمانية	٤٢١,٥	٢٣,٧

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤).

٢- نطاق النباتات القصيرة (الاستبيس)

وتشمل مناطق الرعي في الاقليم والتي تشكل منطقة استراتيجية مهمة باعتبارها تنتج الغذاء الضروري للحيوانات ، وكل ذلك يعود الى نوعية التربة في الاقليم حيث تمتاز بتنوعها والبتربة الخصبة وهذا يعني امكانية للتنوع الزراعي في وقت واحد وهي بمثابة قوة جيوبولتيكية تساعد على ضمان الأمن الغذائي.

اولا : الجغرافية الاقتصادية

ان مفهوم الجغرافية الاقتصادية تختصر في انها علم من العلوم الاقتصادية يدرس القوى المنتجة جغرافيا مع شروط تطورها وخصائصها في مختلف البلدان والاقليم، بالاضافة الى دراسة في تخصص الاقليم أو الدولة في قطاعات عدة منها الزراعة والصناعة و الخدمات ،وعليه من الاهمية التطرق الى مستوى مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي والخدمي حيث تبين النشاط الاقتصادي في الاقليم (١١،ص٩٤).

اذ ان مستوى مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي تبين مستوى النشاط الاقتصادي في الاقليم بشكل عام بالاضافة الى قدرة الموارد البشرية (السكان) و المستوى التقني في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة و هناك ترابط بين الموارد الاقتصادية المتاحة ومستوى التطور الاقتصادي في الاقليم لأستغلالها لتلك الموارد الطبيعية الموجودة ولا ننسى ان النشاط الزراعي يعد من اهم المرتكزات الاقتصادية في اقليم كردستان بعد مورد النفط، (٤،ص٢٦٤).

و لأهمية هذه القطاعات في تنمية اقتصاديات اقليم كردستان من خلال القيام بعمليات الاستثمار المحلي والاجنبي يرى الباحث ضرورة دراسة الواقع الحالي لكل من القطاعات التالية:

- ١-القطاع الزراعي
- ٢-القطاع الصناعي
- ٣-الخدمات

١ - القطاع الزراعي

تعد قطاع الزراعة بعد قطاع النفط بأكبر قطاع اقتصادي في الأقليم حيث يسهم هذا القطاع في بعض الدول بنسبة كبيرة في الدخل القومي اضافة الى تمويل القطاع الصناعي بالمواد الاولية اضافة الى تحقيق فرص العمل لعدد كبير من السكان ، فضلا عن انه يعد من المصادر الرئيسية لاعالة السكان ومصدر دخل لهم وبشكل عام تشكل المنتجات الزراعية ابرز العناصر في هيكل الصادرات في الكثير من الدول (٣، ص ٢٩٥). ويحتل القطاع الزراعي من بين القطاعات الاخرى المرتبة الأولى من حيث عدد المشتغلين ، حيث كانت نسبة المشتغلين في الزراعة في الاقليم مقارنة بنسبة المشتغلين في الزراعة في العراق سنة ١٩٨٦ هي ١٩ % ، ولكن انخفضت هذه النسبة لأسباب سياسية ثم اقتصادية في سنة ١٩٨٧-١٩٨٨ بنسبة (٨،١٥%) من

مجموع السكان العاملين في العراق لكن ارتفعت هذه النسبة في عام (٢٠٠٠) لتصل إلى (٢٦%) وهي نسبة منخفضة نسبة لواقع كردستان الزراعي والتي تمتاز بانتاج انواع عديدة من المنتجات الزراعية منها محاصيل الحبوب كالشعير والحنطة والحبوب و الفواكه... وغيرها ، (٣ص٢٩٥) .

بالرغم من جميع التطورات التي مرت بها كردستان بعد الحرب العالمية الثانية وتطور العلاقات الرأسمالية وبناء مدن الكبيرة وتأسيس المراكز التجارية والصناعية ، وكون اقليم كردستان منطقة زراعية منذ القدم ، وعليه بقايا فان البعض من العلاقات الاقطاعية باقية لحد الان في بعض مناطق كردستان وعموما يمكن تقسيم ملكية الاراضي الزراعية في المناطق المختلفة في اقليم كردستان بالشكل التالي (١٢، ص١٤١) :

- ١- ملكية حكومية.
- ٢- ملكية الأغنياء.
- ٣- ملكية الفلاحين .
- ٤- ملكية العشائر.

ومن الضرورة العودة الى تفاصيل اعوام ١٩٧٥-١٩٧٧ اي بعد الانقلاب العسكري في ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ لأجل توضيح أسباب تدني مستوى هذا القطاع بالرغم من بعض التغييرات الايجابية في بداية تلك الفترة ، حيث قامت الحكومة المركزية انذاك بتغييرات عديدة في مناطق متفرقة في اقليم كردستان (منطقة حكم الذاتي انذاك)، منها التخطيط لأجل الاستخدام الامثل للموارد الزراعية ، والتحول من الاصلاح الزراعي الى الثورة الزراعية حيث اولت الحكومة انذاك أهمية خاصة بأقليم كردستان وبالاخص القطاع الزراعي وتشريع قوانين الاصلاح الزراعي قانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ وقانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥ الخاص بتحديد الملكية الزراعية في اقليم كردستان (منطقة الحكم الذاتي انذاك)، حيث قامت الحكومة المركزية انذاك بانتزاع مساحات واسعة من الاراضي الزراعية من كبار مالكي الاراضي ، أقيم على مساحات منها مزارع عائدة للدولة بلغ مساحتها ٦٥٠ الف دونم وتم اهتمام خاص بإشاعة التعاونيات الزراعية اذ بلغ عددها ١٦٥٣ مزرعة تعاونية تمتد على اكثر من ١٧,٦ مليون دونم في مختلف المحافظات في العراق حيث تم السيطرة على ادارتها من قبل الدولة وفق خطط شاملة، وكانت توقعاتهم من هذه المزارع التعاونية بزيادة او مضاعفة الانتا

ج الزراعي بنسبة ٢٥% ، (١٣،ص٣٠٠) . إن هذه النسبة ليست بالكبيرة مقارنة مع واقع كوردستان الزراعي، واثبتت الدراسات بان لو استمرت هذه الخطة لتضاعف الانتاج الزراعي والحيواني بحيث تكفي بها الدولة ذاتيا ، بالاضافة الى تخصيص المواد الخام الزراعية الداخلة في الصناعة التحويلية و ثم تصدير الفائض ، الا انه كان يكمن وراء هذا التغيير أو اعادة البناء اهداف اخرى سياسية .

ولبيان مستوى النشاط الزراعي في الاقليم يلاحظ في عام ١٩٧٤ كانت نسبة السكان المشتغلين بالزراعة كبيرة حيث تقدر هذه النسبة مقارنة بالسكان النشطين اقتصاديا في اقليم كوردستان بـ (٦٠%) ، (١٣،ص٥٢) . وكانت هذه النسبة كبيرة ايضا قبل ذلك حيث كانت في عام ١٩٥٨ تقدر العاملين في القطاع الزراعي من سكان الاقليم بنسبة (٦٤,٧%) لمحافظات اربيل و السليمانية ودهوك وكركوك ، (٤،ص٢٦٦)،

ويعود السبب المهم في انشغال النسبة الكبيرة من السكان بالزراعة الى ان الزراعة في الاقليم حالها حال بقية اجزاء العراق لا تستخدم فيها التكنولوجيا المتطورة في العمل الزراعي وبالتالي يتطلب الامر الى وجود قوى عاملة كبيرة والتي تتوفر في القرى والارياف نظرا لضخامته ازاء العائلة الواحدة ، ويواجه ذلك انخفاض نسبة الانتاج الفعلي من اجمالي القدرة الكلية للقطاع الزراعي حيث يقدر بحوالي ٢٥% ، وهي قليلة يرجع السبب الى ان نسبة من السكان المنشغلين بالزراعة كانوا يعملون فقط لأكتفائهم ذاتيا بالاحص في القرى البعيدة وقسم منهم من ذوي ملاك الاراضي الذين لم تدعمهم الحكومة المركزية بالمستزمات والخدمات الضرورية التشجيعية في القطاع الزراعي في المناطق التي تسكنها الاكرد، لقد كانت نتائج واهداف خطة التنمية الشاملة الاشتراكية المزروعة في عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٧ هي السيطرة على سكان منطقة الحكم الذاتي و على القطاع الزراعي وسلب الاراضي من الملاكين وتوزيع بعضها على الفلاحين ، مع عدم امدادهم بالخدمات اللازمة وبالتدرج اضمحلت دور الزراعة في اقليم كوردستان .

هذا بالاضافة الى اضمحلال الغابات من خلال محاولات الدولة في استغلال مركز دوائر الغابات الذي انشأ في الثلاثينات لأهتمامهم الفعلي للغابات كمورد طبيعي واقتصادي الذي لم يتم بصورة مستمرة وخاصة في الاعوام ١٩٧٢-١٩٧٧ عند انشاء مركز ابحاث الغابات في اربيل ومن هذه المشاريع مشروع (حجران) والذي كتبوه باسم (هجران) والذي تقع في

منتصف الطريق بين مصيف صلاح الدين وشقلاوة ، فهي المركز الوحيد في العراق انذاك والتي كانت اهدافها الظاهرة هي الاكتشاف ، نظرا لتمييز مناطق كردستان انذاك بكثرة الغابات الممتدة في الوديان وفوق الجبال حيث شكلت في فترة ما ثروة قومية ، ولو كانت باقية حتى الان بهذه الكثرة لكانت موردا جديدا ولاستطاع حكومة الاقليم الاستفادة منها في بناء الصناعات التحويلية للأخشاب هذا اضافة الى المنافع الاقتصادية والاجتماعية ، وقيم بمشاريع وسيطة وثنائية للصناعة التحويلية لآخشاب اذا استمر مركز الابحاث الغابات انذاك في عمله بالشكل صحيح وعلمي ، في اعداد الدراسات حول أنواع الأشجار والشتلات منها الصنوبر و اشجار الفواكه مثل العنب والتفاح ومحاصيل اخرى مثل الفستق و اللوز والجوز وغيرها. ان هدف مركز الدراسات للغابات الذي اشرنا اليه سابقا قد ، تغير الى هجران الغابات وقطع الأشجار بأوامر الحكومة المركزية فقد شكلوا هيئة لقطع الأشجار بدأ من سهول اربيل تمتد الى الجبال من الحدود الشمالية والشمالية الشرقية وزرعوا في مكانها قدر ٢٠ مليون من اللغام (١٣، ص٢٩٩) .

يتبين من الدراسة ان النشاط الزراعي لم ينمي بشكل مستمر ولم ترتفع نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي منذ اعوام ١٩٧٥ الى ١٩٨٦ ومن خلال العشر سنوات هذه انخفضت نسبة السكان المشتغلين في القطاع الزراعي من ٦٤% الى ١٥% أي انخفضت بنسبة ٤٩% و تعد هذه النسبة كبيرة جدا في ظل وجود مقومات عديدة للنشاط الاقتصادي الزراعي في اقليم كردستان خلال هذه الفترة ، ادى الى حدوث تغيير هيكلي في النظام الاقتصادي في الاقليم و من خلال توجه السكان العاملين من القطاع الزراعي الى القطاعات الاخرى وبالخص القطاع الخدمي ، بالتالي طرأ تغيير كبير في نسبة العاملين في هذا القطاع حيث كانت نسبة المشتغلين في القطاع الخدمي في عام ١٩٨٦ منخفضة جدا وارتفعت الى ٦٤% في الاقليم .

ومن خلال دراسة أهم مميزات القطاع الزراعي والقطاع الصناعي و الخدمي ، يلاحظ انخفاضا ملحوظا في القطاع الزراعي مقابل القطاعات الاخرى بشكل العام في العراق وبشكل خاص في الاقليم ، ففي عام ١٩٧٦ حيث ارتفعت حصة تخصيصات المالية للقطاع الصناعي من ٤١,٦% الى ٤٧,٤٧% من مجموع التخصيصات ، وبالنسبة للقطاع الزراعي تخصيصاتها انخفضت من ١٩% الى ١٧% من مجموع تخصيصات الميزانية العامة كل ذلك مقابل زيادة مطلقة في نسبة تخصيصات القطاع الخدمي (النقل و المواصلات) وقدرت ب(٧٦,٥ مليون دينار) ومجموع تخصصاتها ارتفعت من ١٥,٤% الى ١٦,٢٣ في عام ١٩٧٥ وكما موضح في

جدول رقم (٤) ، الذي يوضح اهم تفاصيل خطة التنمية القومية بملايين الدنانير للأعوام ١٩٧٠-١٩٧٥. (١٣، ص٨٣).

جدول رقم (٤)

تفاصيل خطة التنمية القومية في العراق بملايين الدنانير لأعوام ١٩٧٠-١٩٧٥

السنوات					القطاع
١٩٧٥-١٩٧٤	١٩٧٤-١٩٧٣	١٩٧٣-١٩٧٢	١٩٧٢-١٩٧١	١٩٧١-١٩٧٠	
١٩٠	٦٥	٢٣	٦٠	٢٨	الزراعة
٢٢٥	٦٠	٢٨	٥٠	٢٨	الصناعة
١٢٠	٤٠	١٣	٢٨	١٥	النقل والمواصلات
١٧٥	٤٥	١٥	٢٨	١٣	المباني
٤٥٩	١٠٠	٥٦	٣٦	٣٣	نفقات اخرى
١١٦٩	٣١٠	١٣٥	٢٠٢	١١٧	مجموع

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (١٣، ص٧٨).

ويتبين فرق كبير بين تخصيصات القطاعين الأساسيين الزراعي والصناعي، ففي عام ١٩٧٤ خصصت ١٩٠ مليون دينار للقطاع الزراعي لكافة العراق ومن ضمنها منطقة كردستان مقابل ٢٢٥ مليون دينار عراقي للقطاع الصناعي، لاحظ جدول رقم (٥) ، وقد زادت هذه التخصيصات للقطاع الزراعي في عام ١٩٧٥ وزيادة بمبلغ ١٣١ مليون دينار لعموم القطر، مقابل زيادة بمبلغ ٤٤٣ مليون دينار للقطاع الصناعي في نفس السنة ، ومن المعلوم انه ليس من الشرط ان تكون المبالغ المخصصة متساوية في عملية التنمية الاقتصادية ، بل من الممكن ان تكون متقاربة نسبة الى ان العراق يتميز بخصائص جيدة للنهوض بالقطاع الزراعي.

جدول رقم (٥)

تخصيصات المبلغ ضمن تخطيط السنوي للاستثمارات

للقطاعات لعام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، مليون دينار

القطاعات	المبلغ بمليون دينار لعام ١٩٧٤	المبلغ بمليون دينار لعام ١٩٧٥	النسبة المخصصة لعام ١٩٧٦	النسبة المخصصة لعام ١٩٧٥
القطاع الصناعي	٢٢٥	668	47%	41%
القطاع الزراعي	١٩٠	٣٢١	19%	17%
النقل والمواصلات	-	242	16%	15%

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (١٣، ص ٧٠-٨٧)

كقد ادت تناقص نسبة التخصيصات المالية السنوية للقطاع الصناعي والزراعي في اقليم كوردستان الى انخفاض نسبة العاملين في هذين القطاعين بشكل مستمر ، الا ان تخصيصات السنوية للاستثمارات في القطاعية المذكورين اعلاه في بقية محافظات العراق تباينت كثيرا في نسبتها مقارنة بالاقليم ، فنلاحظ بان اقليم كوردستان لم تشملها اية تخصيصات للاستثمار في القطاع الزراعي والصناعة في عام ١٩٧٦ مقابل استثمارات تراوحت بين ٣٢% الى ٧٥% من اجمالي تخصيصات السنوية للمحافظات الاخرى وكانت حصة الاقليم بشكل كبير في الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات وتراوحت بين ٤٠% الى ٥٢% ، لاجل بناء الطرق للوصول للمناطق الحدودية لامكانية السيطرة على كافة المناطق الاقليم واضعاف البنية الصناعية والزراعية فيها لاحظ جدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

الاستثمارات للقطاعات للاستثمارات السنوية في العراق لعام ١٩٧٦

المحافظة	الاستثمارات السنوية في القطاع الصناعي من اجمالي التخصيصات السنوية	الاستثمارات السنوية في القطاع الزراعي	الاستثمارات السنوية في القطاع النقل والمواصلات	الاستثمارات السنوية في القطاع المباني والخدمات
واسط	٧٥%	٦٦%	-	-
ديالى	٦٦%	-	-	-
بابل	٤٥%	-	-	-
قادسية	٤٣%	-	-	-
كركوك	٤١,٥%	-	-	-
واسط	٦١%	-	-	-
ذي قار	٥٨%	٥٨%	-	-
صلاح الدين	٤٧%	-	-	-
نجف	٤٣%	٤٧%	-	-
نينوى	-	-	-	٣٢%
بغداد	-	-	-	٤٤%
كربلاء	-	-	-	٤٨%
ميسان	٣٢%	٣٢%	-	-
الانبار	-	-	٤١%	-
اربيل	-	-	٤٧%	-
السليمانية	-	-	٤٠%	-
دهوك	-	-	٥٢%	-

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (١٣، ص ٨٨) .

وان الاستثمارية لهذه السياسة تجاه اقليم كردستان العراق من جانب و عدم التوازن في الاستثمارات في الخطط الاستثمارية السابقة من جانب اخر ادى الى خلق تفاوت واضح بين مناطق القطر وبين المحافظات وبدرجة كبيرة بين الريف والمدينة وبين مدن الاقليم والمدن الاخرى ، كانت نتيجة اسباب عديدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية .

ومن الجدير بالذكر ان اغلبية سكان اقليم كردستان كانوا يعملون بالزراعة ، لكن خلال اعوام ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ ، و بعد تدمير (٤٥٠٠) قرية وعمليات التهجير والقمع والانفال في اواخر

الثمانينات من القرن الماضي من قبل النظام لسابق ادت الى انخفاض كبير في مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني بدرجّة وصلت لانعدامه، (٧٩). وبالتالي سببت في الهجرة و التوجه نحو المدن وظهور مشاكل كثيرة منها:-

- زيادة مستوى البطالة

-زيادة الفقر

-انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني

-تغيير الجو

-زيادة نسبة الأرامل والأيتام

-عدم اتاحة فرص العمل لهم بسبب تخلفهم.

-زيادة عدد الاطفال دون سن العمل.

ادت كل الاسباب التي ذكرتها الباحث سابقا الى حدوث فجوات و تفاوت واضح بين المناطق العراق عامة وفي كردستان خاصة هذا من جهة ومن جهة اخرى حدثت تفاوت كبير بين الارياف والمدينة وذلك لأسباب سياسية و الاجتماعية وعدم الاستقرار و الهجرة اختيارية واجبارية ، طلبا للخدمات التربوية والصحية والاجتماعية .

ويمكن تقسيم نشاط القطاع الزراعي الى الاتي:

اولا: الانتاج النباتي

يمتاز اقليم كردستان بأهميته في زراعة أنواع عديدة من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية و يعود السبب الى تنوع التربة وخصوبتها ،ومن هذه المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الخاصة سواء كانت في الغذاء اليومي لسكان اقليم كردستان أو امكانية دخولها في مجال التصدير كالقمح و الرز والحبوب ومحاصيل اخرى متنوعة تتم زراعتها حسب نوعية ومساحة الاراضي في الاقليم وتأتي الحبوب في المرتبة الاولى من حيث الانتاجية من بين المحاصيل الزراعية الاخرى في الاقليم ، ثم العلف والفواكه و الخضراوات ، ويمكن بيان الاهميته الاستراتيجية لتلك المحاصيل ومستويات انتاجيتها وأماكن تواجدها ودورها في تنمية اقتصاد الاقليم كالتالي:

اولا : الحبوب

تعد محاصيل الحبوب في طليعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية في الاقليم بحكم أهمية قيمتها الغذائية لكونه عنصر غذائي مهم، وزيادة الانتاجية فيه تؤدي الى ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج القومي وتوفير الرأس المال الضروري للتنمية الاقتصادية ، وتتوجد في الاقليم اكثر من (٢٠) نوعا من الحنطة ذات القيمة الغذائية العالية، وان ما يحتاجه اقليم كردستان الان هو التوسع في الانتاج الزراعي وذلك باستمرار حركة تعمير و أحياء المناطق المهجورة والارياف في الاقليم نظرا لأمكانية زراعة الحنطة في مناطق واسعة و عديدة في الاقليم ، وعلمنا بان واقع احتياجات الاقليم من محصول الحنطة كما اشارت التقارير الصادرة من منظمة التغذية FAO العالمية التابعة للأمم المتحدة عن ان احتياجات اقليم كردستان من الحنطة قدرت ب(٣٥٠,٠٠٠) طن ، واثبتت الدراسات بان الاقليم يستطيع تأمين هذه الكمية من الانتاج المحلي وتكوين فائض قدره ٣٤٦٩٧ طن، (٤، ص٢٧٥) ،ويمكن الاستفادة منه في التصدير الى خارج الاقليم لذلك يرى الباحث بأن على حكومة اقليم كردستان أن توفر كفاءة المستلزمات المطلوبة لزيادة انتاج محاصيل الحبوب التي تؤدي الى زيادة الناتج المحلي اولا لتلبية الاستهلاك المحلي بدلا من استيرادها من الخارج و التوجه نحو خطط لتصديرها الى خارج الاقليم وتكون بذلك دعما للميزان التجاري بزيادة نسبة الصادرات على الواردات التي تخدم ميزان المدفوعات الحكومية ايضا والتي تصب في خدمة اقتصاديات الاقليم.

اتجاهات تطور انتاج الحنطة

ولأجل التعرف على الامكانيات الهائلة لأقليم كردستان في زراعة الحنطة ، لابد التعرف على اتجاهات تطور زراعة الحنطة مقارنة مع زيادة السكان ومساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، خلال فترة زمنية محددة ، ويمكن عند الرجوع الى فترة السبعينات ، يلاحظ ان نسبة الزراعة في العراق لعام ١٩٧٤ كانت (٨١٤) الف طن لمساحة قدرها ٥٠ % من مساحة البلاد وحينها كانت عدد السكان انذاك عشرة ملايين نسمة (١٣، ص٥٩)، وقد قدرت المساحة المزروعة لمحاصيل الحبوب وقتها بـ(١٧٣ الف ميل مربع).

وقد بلغت المساحة المزروعة من محصول الحنطة للمحافظات الثلاثة (اربيل و السليمانية ودهوك) (١,٨٣٧,٩٦٥) دونم وقدر الانتاج بـ(٤٤٤,٦١١) طن في عام ١٩٨٥ لاحظ جدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

مساحة وانتاج محصول الحنطة في محافظات

(اربيل،دهوك،السليمانية)في سنة ١٩٨٥

السنة	المحافظة	المساحة المزروعة /دونم	الانتاج/طن	الغلة/كغم دونم
١٩٨٥	دهوك	٢٥٣٤٥٢	١٠٨٩٤٥	-
	اربيل	٨٤١٨٠٤	١٤٩٩٤١	١٧٨
	السليمانية	٧٤٢٧٠٩	١٨٥٧٢٥	٢٥٠
	مجموع	١,٨٣٧٩٦٥	٤٤٤٦١١	٢١٤

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣).

هذا وقد تعرض الانتاج الزراعي عامة الى تفاوت كبير نتيجة للتغير الكبير في الظروف الامنية و السياسية و الاجتماعية للمنطقة ويمكن ملاحظة هذا التذبذب والفرق الكبير في الانتاج ملاحظة جدول رقم(٨) مساحة وانتاج محصول الحنطة حيث اتسمت بالانخفاض الكبير في الانتاجية.

جدول رقم(٨)

مساحة وانتاج محصول الحنطة في محافظات

(اربيل،دهوك،السليمانية،كركوك)في سنة ١٩٨٨

السنة	المحافظة	المساحة المزروعة/الاف هكتار	الانتاج /طن	الغلة/كغم دونم
١٩٨٨	كركوك	٥٣	٩٦٠٠٠	١٨١١
	دهوك	١٥	٥٠٠٠٠	٣٣٣٣
	اربيل	٣٨	٧٧٠٠٠	٢٠٢٦
	السليمانية	٧٥	٥٠٠٠٠	٦٦٧
	المجموع	١٧٧٠٠٠	٢٧٣٠٠٠	

المصدر : جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر (٤).

وإذا قارنا بين مساحة وانتاج محصول الحنطة في محافظات (اربيل، دهوك،السليمانية) في عام ١٩٨٥ وبين عام ١٩٨٨ نلاحظ بان انتاجي محصول الحنطة انخفض الى ٢٧٣,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٨

مقارنة بعدما كانت تقدر بـ ٤٤٤،٦١١ طن في عام ١٩٨٥، مما يؤثر سلبيًا على الانتاج المحلي و توفير الامن الغذائي من هذه المادة بالاضافة الى اللجوء الى الاستيراد من خارج الاقليم .

خلال الاعوام ١٩٨٥-١٩٩٢ بلغت اعلى مساحة مزرعة بالحنطة ٤٣٧،٢٢٥،٣ دونم في الاقليم في سنة ١٩٩١، اما في بقية محافظات العراق بلغت اكثر من (١٠ ملايين دونم)، وبلغ الانتاج الكلي في الاقليم (٥١٢،٠١٧) طن وفي بقية انحاء العراق (١٤٧٦،٠) طن اي ان الاقليم يشارك بحوالي ٣٢% من المساحات المزروعة و ٣٥% من الانتاج الكلي في العراق اضافة الى ذلك فان الانتاجية (الغلة كغم /دونم) قد بلغت في الاقليم ١٨٨ كغم/دونم بينما بلغت في بقية انحاء العراق ١٤٧ كغم/دونم واذا اضفنا انتاجية الحنطة في محافظة كركوك والمناطق التابعة للاقليم ضمن محافظتي نينوى وديالى والذي بلغ ١٤٨،٩٥٠ طن من الحنطة في كلتا المنطقتين، فان ذلك يعني ان انتاج الاقليم من الحنطة سيصل الى (٦٩٦،٩٦٧) طنا أي بنسبة ٤٧،٢% من المجموع الكلي لانتاج الحنطة في العراق، اي ان الاقليم سيساهم بانتاج حوالي ٥٠% من الناتج الكلي للحنطة في العراق ككل وهذا يؤكد امكانية الاقليم في زيادة الانتاج الزراعي من الحنطة بما يخدم اقتصاديات الاقليم والعراق فيما اذا توفرت الظروف الامنية المناسبة والاستقرار الامني والسياسي والمساعدات والخدمات اللازمة لتشجيع زيادة عمليات الانتاج (٣، ص ٣٠٥).

ثانياً : الشعير

يعد محصول الشعير أيضاً من المحاصيل الاستراتيجية لتعدد استعمالاته و كونه مصدر غذائي مهم، بالاضافة الى دخوله في الكثير من الصناعات المحلية، وتعد كذلك المصدر الرئيسي للغذاء الحيواني.

اتجاهات تطور انتاج الشعير

ولأجل التعرف على انتاج الشعير ومقارنته مع زيادة السكان ومساحة الاراضي الصالحة للزراعة حيث بلغ انتاج محصول الشعير (٥٠٩) الف طن في سنة ١٩٧٤ في العراق (١٣، ص ٦٠)، وبلغت اكبر مساحة مزرعة بالشعير (١٧٧،٣٩٥) دونم في ١٩٩٠ بينما شارك اقليم كردستان وقتها ١٢% من الانتاج الكلي في العراق (٣، ص ١٣٧).

ويبين جدول رقم (٩) انتاج الشعير بالطن والمساحة المزروعة و قياس الغلة لكل دونم في محافظات دهوك والسليمانية واربيل في عام ١٩٨٥، ويتبين ان محافظة اربيل تمتاز بالاولوية في انتاج الشعير من حيث المساحة والانتاج كما هو الحال في انتاج الحنطة، وقد بلغت اعلى نسبة لها

مقارنة مع المحافظات الاخرى حيث بلغ انتاج الشعير في محافظة اربيل (١٤٨٥٠٠) طن وبلغت انتاج الشعير في محافظات دهوك و السليمانية على التوالي ٢٢٠٠٠ طن و ٥٣٨٠٠ طن وبلغت الانتاج الكلي للشعير (٢٢٤,٣٠٠) طن في المحافظات الثلاث في الاقليم ، وقد كان قياس الغلة بالكغم / دونم لمحافظة دهوك نسبة مضاعفة قدرت ب(٤٣٠,٣) كغم / دونم مقارنة مع محافظتي اربيل و السليمانية، (٤،ص٢٨١).

جدول رقم (٩)

مساحة وانتاج محصول الشعير في الاقليم لمحافظات الثلاث

(اربيل و السليمانية و دهوك) في سنة ١٩٨٥

السنة	المحافظة	مساحة/دونم	الانتاج/طن	الغلة كغم/دونم
١٩٨٥	دهوك	٥١٢٠٠	٢٢٠٠٠	٤٣٠,٣
	اربيل	٥٤٩٩٠٠	١٤٨٥٠٠	٢٧٠
	السليمانية	٢٥١٢٠٠	٥٣٨٠٠	٢١٤,٨
	مجموع	٨٥٣٣٠٠	٢٢٤٣٠٠	٣٠٤,٨

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤،ص٢٨١ و ٣،ص١٣٧).

ونلاحظ في الجدول رقم (١٠) الذي يبين انتاج الشعير بالطن والمساحة المزروعة و قياس الغلة لكل هكتار في محافظات كركوك و دهوك و السليمانية و اربيل في عام ١٩٨٨ ، حيث نرى انخفاض كبير جدا في انتاجية الشعير في قليم كوردستان وبالأخص في منطقة بادينان ضمن محافظة دهوك ، و السليمانية وذلك لتدهور البنية التحتية الزراعية فيها كتدمير اكثر من ٤٥٠٠ قرية من قبل النظام السابق بالاضافة الى سياسة التغيير الديموغرافي للكورد وجمعهم و تمركزهم في المدن، و يستنتج الباحث من الجدول رقم (١٠) ان محافظة كركوك امتازت بأولوية في انتاج الشعير من حيث المساحة و الانتاج كما هو الحال في انتاج الحنطة حيث بلغت اعلى نسبة مقارنة مع محافظات الاخرى ، وبلغ انتاج الشعير في محافظة كركوك (٧٢) الف طن وبلغت انتاج الشعير في محافظات دهوك و السليمانية و اربيل على التوالي ٢ الف طن و ٤ الف طن و ٤٢ الف طن، و مجموع انتاجية المحافظات الثلاث في الاقليم بلغت (٤٨٠٠٠ طن) ، بينما كان قياس الغلة بالكغم/ هكتار لمحافظة اربيل نسبة مضاعفة قدرت ب(٢١٠٠) كغم / هكتار مقارنة مع كركوك و السليمانية و دهوك، وبلغ الانتاج الكلي للشعير (١٢٠ الف) طن في محافظات الاقليم و من ضمنها كركوك، و الواقع و البحوث تثبت

الامكانيات الهائلة لمحافظة اربيل في الاقليم في زراعة كل من الحنطة والشعير سواء كانت من حيث الانتاجية أو قياس انتاج الغلة بالـكغم. (٤).

جدول رقم (١٠)

مساحة وانتاج محصول الشعير في الاقليم لسنة ١٩٨٨

السنة	المحافظة	مساحة/هكتار	الانتاج/طن	الغلة كغم/هكتار
١٩٨٨	كركوك	٤٢	٧٢	١٧١٤
	دهوك	١	٢	٢٠٠٠
	اربيل	٢٠	٤٢	٢١٠٠
	السليمانية	٢	٤	٢٠٠٠
	مجموع	٦٥	١٢٠	-

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣ ص ٣٠٤، ٤ ص ٣٨٣).

اما في سنة ١٩٩٢ شهد اقليم كردستان زيادة في انتاجية محصول الشعير حيث كان مجموع الانتاج في الاقليم قد بلغ (١٠٧٦٢٨) طن، والمزروعة بمساحة (٤٩١,٥٩٢) دونم، لاحظ جدول رقم (١٠) ، وكان قياس الغلة انذاك قدر ب(٢٧٣,٢) كغم لكل دونم ، (٤ ص ٢٨٤) . ولم تصل هذه النسبة الى ماكانت عليه في عام ١٩٨٥ والتي كانت تقدر الانتاجية ب(٢٢٤٣٠٠) الف طن ولكن كانت اكثر مما وصلت اليه في عام ١٩٨٨ وهي (٤٨٠٠٠) طن .

ومن ملاحظة جدول رقم(١١) يتبين وجود تفاوت كبير في انتاجية الشعير في الاقليم للسنوات (١٩٨٨، ١٩٨٥، ١٩٩٢) نتيجة تدهور الاوضاع السياسية وعدم الاستقرار في الاقليم.

جدول رقم (١١)

انتاجية الشعير بالطن في الاقليم لأعوام (١٩٨٥-١٩٨٨-١٩٩٢)

انتاج اقليم كوردستان للشعير	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٢
	٢٢٤٣٠٠	٤٨٠٠٠	١٠٧٦٢٨

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣ ص ٣٨٥).

وتشير الدراسات ان احتياجات الاقليم من انتاج الشعير و ذلك لأستخدام المباشر للانسان قدرت ب(٢٧,٦٠٠,٠٠٠)كغم سنويا.بينما يبلغ الانتاج السنوي من الشعير (٢٨,٨٢١,٠٠٠)كغم سنويا في الاقليم وبضمنها كافة المناطق الكوردية الاخرى في الموصل وديالى (٤،ص٢٨٥) ، ويعتبر هذا القدر من الانتاج قليلا اذا ماخذنا بنظر الاعتبار زيادة الاحتياجات الاستهلاكية نظرا لزيادة نسبة السكان في الاقليم سواء كان لأستهلاك الانسان او اسـتخدامه كمادة خام لبعض الصناعات الغذائية بالاضافة الى استخدامه كعلف حيواني ،وتثبتت هذه الدراسات و الارقام السابقة الى وجود عجز كبير في تهيئة محصول الشعير، ولأجل ذلك توجب على حكومة الاقليم تشجيع و تخصيص مبالغ للأستثمار في القطاع الزراعي وبالأخص السلع الاستراتيجية لتفادي عدم استيراد هذه المحاصيل من الخارج وعدم هدر الامكانيات المالية في عمليات الاستيراد ،مادامت هناك امكانيات ومقومات جيدة موجودة في الاقليم لزيادة الانتاجية في القطاع الزراعي.

ثالثا : الرز

تعد الرز من المواد الغذائية الرئيسية لدى سكان الاقليم وتزرع انواع عديدة من الرز وفي فصول متفرقة في الشمال والوسط والجنوب ،ويرمي الباحث الى بيان اهم التغيرات والتقلبات في فترات زمنية محددة اخذها الباحث كعينة لبيان نسبة انتاجية الرز في اقليم كردستان وهي سنوات ١٩٧٤-١٩٧٥ حيث كانت انتاجية الرز (٢٠٧) الف طن في العراق كافة ، وقد كان عدد سكان العراق حينها عشرة ملايين نسمة وكانت هذه الانتاجية مكنتية ذاتيا (١٣،ص٦٠) . بينما خلال الاعوام ١٩٨٥-١٩٩٢ واجهت انتاجية الرز في العراق وفي الاقليم انخفاضا كبيرا ،حيث بلغت المساحة المزروعة بالرز في الاقليم (١٠٣٦١)دونم وبلغ الانتاج الكلي في نفس السنة (٧٢٥٢) طن لمحافظة السليمانية و دهوك فقط ،لاحظ جدول رقم(١٢). ويشترك اقليم كردستان بحوالي ٤,٥% من الانتاج الكلي في العراق،(٤،ص٢٨٦). ويعود انخفاض نسبة مشاركة الاقليم في الانتاج الكلي للعراق الى ضئالة المساحة المزروعة بالرز في الاقليم بالمقارنة مع المساحة المزروعة في العراق والتي بلغت (٦٧٠٠٠٠) دونم،(١٣،ص٦٠). وتشير العديد من الدراسات في الاقليم بان انتاج الرز السنوي لايسد الحاجة المحلية الاستهلاكية(الاكتفاء الذاتي) ، حيث يبلغ الانتاج المحلي (١٤,٢٦٩,٠٠) كغم سنويا بينما تبلغ الاحتياجات السنوية للاقليم حوالي (٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون كغم سنويا اي ان هناك نقص يقدر بحوالي (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠)

مليون كغم سنويا، (٤، ص ٢٨٧)، والجدير بالذكر ان هذا النقص يزداد سنويا مع زيادة عدد السكان .
اذ يحتاج الاقليم الى زيادة الاستثمارات في زراعة الررز و الأدامة بها لكونها سلعة استهلاكية
ضرورية ومحاولة سد هذا النقص الكبير والتقليل من استيراده من الخارج تدريجيا.

جدول رقم (١٢)

مساحة و انتاج الررز في اقليم كردستان لمحافظة (اربيل والسليمانية ودهوك)
خلال اعوام (١٩٨٥-١٩٩٢)

السنة	المساحة المزروعة/دونم	الانتاج/طن	الغلة/دونم
١٩٨٥	٣٢٠٠	٢٢٠٠	٦٩٣،٨
١٩٨٦	٢٨٠٠	٢٢٠٠	٧٦٧،١
١٩٨٧	٥٣١	٣٣٤	٨٢٢،٣
١٩٨٨	٢٢٥	٢٢١	٧٠٦،٣
١٩٨٩	٢٠١	١٢٧	٦٤٩،٩
١٩٩٠	٣٣٦	٢٧٨،٢	٨٥٤،٨
١٩٩١	٤٩٥	٣٢٩	٦٨٥
١٩٩٢	١٠٣٦١	٧٢٥٢	٧٠٠

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣ ص ٣٠٧ ، ٤ ص ٢٨٦).

رابعاً: التبوغ

انشغل السكان المزارعون في اقليم كردستان منذ أوائل القرن السابع عشر في زراعة التبغ
، واصبح انتاج التبغ يستعمل كمادة اساسية لقيام صناعات السكاير الوطنية في الاقليم والعراق وقد
سده انتاج التبوغ في الاقليم احتياجات مصانع السكاير المحلية من التبوغ كمواد خام اولية في هذه
الصناعات ، (٣، ص ٨٠).

ولقد بلغت المساحة المزروعة في عام ١٩٨٥ (٨٨٩٤٤٦) دونم، وبلغ الانتاج (١٧٢٢٧) طن
لكن انخفضت هذه النسبة بدرجة كبيرة في عام ١٩٩١ ويعود ذلك لتدمير الريف الكوردستاني .
وبعد عام ١٩٩٢ بدأ المزارعون بزراعة التبغ من جديد وقدرت المساحة المزروعة (٤٠٠٠٠)
دونم ومعدل الانتاج (٢٤٨ كغم) وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بإمكانية الاقليم في انتاج التبغ

ومقارنة بانتاج عام ١٩٨٥ بسبب استمرار الحصار الاقتصادي على العراق والحصار الذي فرضته الحكومة العراقية على اقليم كورستان في تلك الفترة، (٤، ص٢٩١).

خامسا: محاصيل اخرى

ثبتت الاكتشافات و الدراسات المحلية والاجنبية باقليم كوردستان بانها اقدم منطقة انشغلت بالزراعة، واطليم كوردستان غني في انتاج المحاصيل الزراعية و بالاضافة الى ما ذكر سابقا فانه ينتج انواع اخرى منها: القطن والبذور الدهنية والفواكه والبقوليات والخضراوات (٣، ص٣١٤).

ومن الضرورة دراسة بعض من هذه المحاصيل منها انتاج البقوليات ففي السليمانية كانت بنسبة الانتاجية كبيرة جدا مقارنة مع اربيل ودهوك و كركوك حيث بلغ انتاج البقوليات في سنة ١٩٨٨ في السليمانية (٢١٧٨) طن زرعت بمساحة (١٦٦٧٤) هكتار ويعود السبب لتهيئة البيئة في منطقة السليمانية لزراعة هذه المحاصيل لكثرة اروائه من خلال وجود العديد من فروع الانهار والينابيع في هذه المنطقة، بينما كانت نسبة انتاج كل من محافظة اربيل ودهوك و كركوك على التوالي كالاتي (٨٢٩ و ١٩٢١ و ١) طن وكان مجموع انتاج الاقليم (٤٩٢٩) طن في مساحة قدرها (١٩٩٣٦) هكتار (٤، ص١٦٥).

جدول رقم (١٣)

الانتاج السنوي لزراعة البقوليات في الاقليم

(كركوك، دهوك، اربيل، السليمانية) في سنة ١٩٨٨

المحافظة	المساحة/هكتار	انتاج/ طن
كركوك	٩	١
دهوك	٢٩٥٦	١٩٢١
اربيل	٢٩٧	٨٢٩
السليمانية	١٦٦٧٤	٢١٧٨
المجموع	١٩٩٣٦	٤٩٢٩

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣، ص٣٠٩).

اذ يحتاج الاقليم الى زيادة الاستثمارات في زراعة البقوليات كونه يحتوي على البروتين الضرورية للجسم و الأدامة به لكونه سلعة استهلاكية ضرورية لسد احتياجات الاقليم بدلا من استيراده من الخارج.

أما بالنسبة لمحصول القطن فقد تمكن الباحث من الحصول على بيانات عام ١٩٨٥ فقط الا انه يمكن الاعتماد عليها في تحليل قدرة الانتاج كون ان الاقليم و العراق قد سجلا مستويات عالية من الانتاج الزراعي فيها، ومن ملاحظة الجدول رقم (١٤) الذي يبين الانتاج السنوي لزراعة القطن لعام ١٩٩٢ يتبين بوجود امكانيات كبيرة في زراعة القطن في الاقليم حيث بلغت انتاج القطن في محافظة دهوك ٤٩٨ طن وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمحافظة كركوك و اربيل و السليمانية التي كانت انتاجيتهم كالتالي (٣٨٩ طن و ٦٣٠ طن و ٦٨٠ طن) على التوالي، للمساحة المزروعة التي بلغت ٢٧٥ هكتار بالرغم من هذه الزيادة الا ان الانتاجية كانت متقاربة في المحافظات الاربعه، حيث وصلت مجموع انتاج القطن في الاقليم الى ٢١٩٧ طن.

جدول رقم (١٤)

انتاجية السنوية لزراعة القطن لسنة ١٩٨٥

المحافظة	المساحة المزروعة/هكتار	انتاج /طن	الغلة /كغم/ هكتار
كركوك	٣١٥	٣٨٩	١٥٩٦
دهوك	٢٧٥	٤٩٨	١٨١١
اربيل	٣٥٥	٦٣٠	١٧٦٤
السليمانية	٧١٥	٦٨٠	٩٥٢
مجموع	١٦٦٠	٢١٩٧	٦١٢٣

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣ ص ٣١٧).

يعد القطن من السلع الاساسية الداخلة في القطاع الصناعي في تزويد المصانع الالبسة الجاهزة الخام وتثبت الدراسات و الارقام السابقة الى وجود امكانيات كبيرة في زراعة القطن في الاقليم ولأجل ذلك توجب على حكومة الاقليم تشجيع و تخصيص مبالغ للاستثمار للقطاع الزراعي بالأخص السلع الاستراتيجية كالقطن لتفادي عدم استيراد القطن والاقمشة والملابس من الخارج حيث يعتبر القطن من المواد الخام الاولية التي تعتمد عليها احياء مصنع الالبسة الفاهزة في السليمانية وعدم هدر و اهمال هذه الامكانيات الداخلية، مادامت هناك الامكانيات ومقومات جيدة موجودة في داخل لانتاج هذا المحصول التي تخدم القطاع الزراعي و الصناعي، لذلك يرى الباحث بأن على حكومة اقليم

كوردستان أن توفر كافة المستلزمات المطلوبة اولا لتلبية الاستهلاك المحلي بدلا من استيرادها من الخارج والتي تؤدي الى تخفيض نسبة الواردات وتقلل من عجز ميزان المدفوعات وميزان الحكومي وتوفير تلك التخصيصات المالية و الاستفادة منها في مجالات الاستثمار الاخرى لتنمية اقتصاديات الاقليم.

أما بالنسبة لمحصول عباد الشمس فانها تزرع في مناطق متفرقة من الاقليم و من معروف انها تدخل في صناعة الزيوت الغذائية كمواد اولية خام وتشتهر محافظة السليمانية في زراعته بكثره و باكبر مساحة مزروعة في الاقليم ،وعلى سبيل المثال قد بلغت انتاجية عباد الشمس في السليمانية لسنة ١٩٨٦ (٥٠٠٠) طن هذا ماعدا محافظات الاقليم الاخرى ،كما أثبتت الدراسات بانخفاض هذه النسبة في السنوات بعد ١٩٨٦ وهي قدرة انتاجية عالية يجب الاهتمام بها لأهميتها في القطاع الزراعي والصناعي ايضا ، (٣،ص١٢٦).

اما بالنسبة للفواكه فنظرا لملائمة المناخ والتربة في الاقليم تكثر العراق فانه تكثر فيها زراعة انواع عديدة من الفاكهه وتشكل محافظة دهوك اكبر نسبة في زراعة و انتاج الفواكه حيث بلغت (٤٢٥) الف طن في سنة ١٩٨٨ هذا ماعدا المحافظات الاخرى حيث يفوق الانتاج المحلي من الفاكهه احتياجات الاقليم واما الفائض منه فيتلف بدلا من تصديره لذا تعاني مزارع الفاكهه في اقليم كوردستان من نقص في المستلزمات الضرورية من الات واجهزة وخدمات نذكر منها :

- ١-عدم وجود طرق جيدة في بعض الاماكن لتسهيل عملية نقل المحاصيل الفاكهه من اماكنها الى المدن والاسواق في الوقت المناسب.
- ٢-انعدام وسائل خاصة للحفاظ على الفواكه(البراد الخاص للفواكه)لدى المزارعين.
- ٣-عدم تشجيع المزارع والاهتمام بهم من قبل الحكومة.
- ٤-عدم وجود اتصال دائم بين المزارعين و المختصين بالزراعة.

تبين جدول رقم(١٥) انتاجية السنوية للفواكه لمحافظة الاقليم ، حيث بلغت انتاجية الفواكه في محافظة دهوك (٤٢٥) الف طن وبلغت عدد الاشجار فيما (١٨٢٩٣) شجرة وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمحافظات(كركوك واربيل والسليمانية) التي كانت انتاجه (١٥٦ و ١٨٣ و ١٩٤) الف طن على التوالي ، وكانت مجموع انتاج الاقليم (٩٥٨) الف طن وتشير التقارير نسبة

كبيرة ومكتفية لسكان الاقليم فيما لو استطاعت حكومة الاقليم مساعدة المزارعين في زيادة الانتاج وتصديره.

جدول رقم (١٥)

انتاجية السنوية لزراعة الفواكه لسنة ١٩٨٨

المحافظة	عدد الاشجار	انتاج/ طن
كرجوك	١٩٤٧	١٥٦
دهوك	١٨٢٩٣	٤٢٥
اربيل	٧٣٣٥	١٨٣
السليمانية	٧٧٣٢	١٩٤
مجموع	٣٥٣٠٧	٩٥٨

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣، ص ٣٢٧).

ويتبين للباحث من دراسة القطاع الزراعي بان الاقليم يتمتع بثروة نباتية هائلة في القطاع الزراعي يمكن الاعتماد عليها في تنمية اقتصاديات الاقليم اذا ماتم اعادة النظر بهيكل التنظيم الزراعي لرفع الطاقة الانتاجية من خلال رسم سياسة دقيقة لتفعيل وتنشيط دور هذا القطاع الحيوي الذي يمكن من خلاله زيادة الدخل القومي والدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشي بالاضافة الى دوره في تقليل نسبة البطالة في الاقليم خاصة اذا علمنا بان ناك الكثير من الدول والاقاليم تعتمد بنسبة كبيرة في اقتصادياها على الزراعة. لذا يجب على حكومة اقليم كردستان تطوير القطاع الزراعي ليسير جنبا الى جنب القطاعات الاقتصادية الاخرى لكي يكون اقتصاد الاقليم اقتصادا متكاملا ومتنوعا وذو قاعدة متينة وعدم الاعتماد على قطاع بعينه طالما تتوفر الامكانيات لذلك في الاقليم.

ثانيا : الثروة الحيوانية

تحتل الثروة الحيوانية المرتبة الثالثة بعد المورد النفطي والزراعي في الاقليم وتعتبر ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الوطني، حيث تسهم مساهمة فعالة في نمو وتطور الدخل القومي لاي بلد او اقليم ، اضافة لدورها لسد حاجة السكان من الغذاء الحيواني ، تعد مصدرا مهما من مصادر المواد الاولية التي تدخل كمواد الخام في استمرار الكثير من النشاطات الصناعية ، سواء الغذائية منها او النسيجية او الجلدية ويعد اقليم كردستان احد اهم المناطق المهمة في انتاج الثروة الحيوانية وذلك لوفرة مساحات شاسعة من المراعي ومصادر المياه اضافة الى ظروف المناخية الملائمة لتربية انواع كثيرة من الحيوانات والدواجن . وحسب احصاء سنة (١٩٨٥) بلغت نسبة الثروة الحيوانية لمحافظة الأربعة (٢٤٠١) الف ، وتضم محافظة السليمانية نسبة (٨٦٩) الف طن وهي نسبة مضاعفة مقارنة مع المحافظات الاخرى في الاقليم ، لاحظ جدول رقم (١٦) ، (٣، ص٣٤٦) ، لكن انخفضت هذه النسبة منذ سنة ١٩٨٨ لأسباب ذكرناه سابقا.

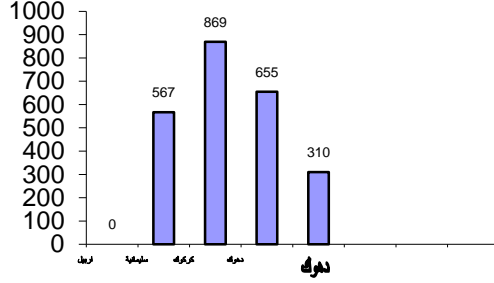
جدول رقم (١٦)

عدد الثروة الحيوانية في الاقليم لسنة ١٩٨٥/الف

نسبة الثروة الحيوانية /بالاف	محافظات
٥٦٧	اربيل
٨٦٩	سليمانية
٦٥٥	كركوك
٣١٠	دهوك
٢٤٠١	مجموع

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣ ، ص ٣٤٦).

نسبة الثروة الحيوانية بالالف



المصدر: أخذ الشكل بالاعتماد على المصدر (٣).

ولغرض دراسة الثروة الحيوانية في الاقليم وخاصة تلك التي توفر اللحوم الحمراء والالبان والدواجن ، فقد تم الاخذ بالاعتبار تطور اتجاهات اعداد الحيوانات في الاقليم، اخذين بنظر الاعتبار سنة ١٩٨٦ كسنة مقارنة مع السنوات اللاحقة باعتبار ان في هذه السنة كان الاقليم تتمتع بنسبة كبيرة جدا في امتلاك الثروة الحيوانية ،حيث احتلت عدد الأغنام المرتبة الاولى اذ بلغت (١٤٠،٢٨٠) راس غنم ،اي بنسبة ٦٣% من مجموع حيوانات اللحوم الحمراء في الاقليم والتي كانت نسبة ١٦% من المجموع الكلي لعدد الأغنام في العراق ، وأنت بالمرتبة الثانية الماعز حيث بلغت (٥١١٧٨٣) راس ماعز وبنسبة ٢٥% من مجموع حيوانات اللحوم الحمراء في الاقليم والتي وتشكل ٣٦,٥% من المجموع الكلي للماعز في العراق ،كما جاءت الأبقار في المرتبة الثالثة من حيث العدد والنسبة اذ بلغت ١١,٥% من مجموع الحيوانات اللحوم الحمراء في الاقليم وتمثل ١٥% من مجموع الأبقار في العراق ، واحتل الجاموس المرتبة الرابعة والتي وشكلت نسبة ٠,١٥% من مجموع حيوانات اللحوم الحمراء في الاقليم وتمثل ٢٦% من مجموع الجاموس في العراق لعام ١٩٨٦ لاحظ جدول رقم (١٨)، وقد بلغت عدد الحيوانات اللحوم الحمراء في العراق في عام ١٩٧٤ (١٧١،٠٠٠،٠٠٠) راس بين اعوام ١٩٨٦ و١٩٩٢ لاحظ الجدول رقم (١٧) و (١٨) . (٣،ص٨٧).

جدول رقم (١٧)

اتجاهات تطور اعداد حيوانات اللحوم الحمراء
في اقليم كردستان خلال عام (١٩٨٦-١٩٩٢)

الجاموس	الابقار	الماعز	الأغنام	السنة
٣٦٤٤	٢٣٣,٨٢٨	٥١١,٧٨٣	١,٢٨٠,١٤٠	١٩٨٦
٣٠٧٢	١٨٨,٧٩٨	٣٧٥,٦٧٣	١,١١٦,٢٦٠	١٩٩٠
٣٤٢٧	١٠٥,٥٢٩	٣٠٦,٣٠٢	١,٠٠٦,٦٦١	١٩٩١
-	٨٤,٨٠٩	١٠٦,٠٦٤	٧١٦,٨٢١	١٩٩٢

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص ٢٩٧).

جدول رقم (١٨)

نسبة اللحوم الحمراء في الاقليم مقارنة مع العراق
في سنة ١٩٨٦

نوع الحيوان	نسبة من المجموع الكلي في الاقليم	نسبة من المجموع الكلي في العراق
الأغنام	%٦٣	%١٦
الماعز	%٢٥	%٣٦,٥
الابقار	%١١,٥	%١٥,٥
الجاموس	%٠,١٥	%٢,٦

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص ٢٩٦).

يرجع السبب في انخفاض في نسبة الثروة الحيوانية في الاقليم لسنوات (١٩٩٠-١٩٩١-١٩٩٢) والذي نلاحظه في جدول رقم (١٧) الى اسباب عدة منها تدمير الريف في كردستان ثم الحصار المفروض على الاقليم من قبل الحكومة المركزية ثم الحصار الدولي على العراق بالاضافة الى ظهور عملية تهريب الحيوانات الى خارج العراق والاقليم معا ففي عام ١٩٩١ و لغاية ١٩٩٢ و بلغت عدد تهريب الحيوانات (٢-٣) مليون راس غنم في العراق وكانت جزء من هذه الأغنام من حصة الاقليم (٣، ص ٢٩٦).

تشكل نسبة مجموع الحيوانات اللحوم الحمراء في الاقليم ١٧% بالنسبة للمجموع الكلي في العراق (٣، ص ٢٩٨) و هذه النسبة قليلة جدا مقارنة مع الامكانيات الهائلة الموجودة في الاقليم من المراعي و العلف الحيواني الطبيعي وحسب تقرير منظمة الغذاء و الزراعة الدولية (fao) التابعة للامم المتحدة قدرت مساحة المراعي الطبيعية في الاقليم بحدود (٥٣ %) من المساحة الكلية في الاقليم ،كما جاء في التقرير مجموع انتاجية اللحوم الحمراء في الاقليم (٥٢,٣٧٦,٨٠٣) كغم سنويا ولكن الاحتياجات البشرية اي الاكتفاء الذاتي لسكان الاقليم تقدر بـ (١١١,٦٠٠,٠٠٠) كغم سنويا (٣، ص ٢٩٩). يتبين هنا نقص من اللحوم الحمراء في الاقليم يبلغ (٥٩,٢٢٣,٣٠٠) كغم سنويا، ويؤثر ذلك سلبا في الاقتصاد القومي.

ب- الدواجن

اتسم انتاج لحوم الدواجن بانخفاض كبير جدا في الانتاجية لا تتناسب و احتياجات السكان الاستهلاكية من لحوم الدواجن وفي ضل تزايد السكان في الاقليم وحيث ان الكمية الموجودة لا تكفي ذاتيا من جانب والسكان في الاقليم يفضلون لحوم الدواجن الاجنبية اكثر منه من الانتاج المحلي ، ففي عام ١٩٨٥ بلغت عدد الدجاج (١,٢١٥,٠٠٠) دجاجة لاحظ جدول رقم (١٩) اما في عام ١٩٨٩ فقد بلغ انتاج الدواجن (٢٣,٩٣٠) طن ، وانخفضت هذه النسبة بالتدريج ففي عام ١٩٩٠ بلغت الانتاجية (٢١,٢١٧) طن وفي عام ١٩٩١ بلغت (١٤,٥١٦) طن اما في عام ١٩٩٧ بلغ عدد الدواجن في محافظة السليمانية وكركوك وقضائي كلار وجمجمال (١,٥٤٠,٠٠٠) دجاجة كما مبين في جدول رقم (١٩) ، واستمر الانتاج بانخفاض مستمر حتى عام ٢٠٠٠ ، بينما تبلغ كمية الاحتياجات البشرية حسب تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية قدرت بـ (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) كغم /سنويا (٤,ص٢٩٩). وذلك لأسباب عدة منها:

- عدم مساندة وتشجيع الحكومة للقطاع العام والخاص للاستثمار في مجال الثروة الحيوانية لدى حكومة الاقليم .
- رغبة السكان في شراء لحوم الدواجن الاجنبية .
- احتكار و سيطرة بعض التجار على السوق في الاقليم.
- انخفاض في انتاج الدواجن لضعف الطلب عليه في الاسواق المحلية حيث اجبرت العديد من اصحاب الدواجن لأفقال مزارعهم.

جدول رقم(١٩)

انتاجية الدواجن السنوية في الاقليم

لسنوات(١٩٨٩-١٩٩٠-١٩٩١)

السنة	انتاج/طن %	من مجموع في العراق %
١٩٨٩	٢٣,٩٣٠	٩,٢%
١٩٩٠	٢١,٢١٧	-
١٩٩١	١٤,٥١٦	-

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص٣٠٢).

وجود نقص كبير في الاحتياجات البشرية في الاقليم وكما ذكر سابقا بان كمية اتياجات السكان من اللحوم تبلغ (٣٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) كغم سنويا ، لقد بلغ انتاج لحوم الدواجن في الاقليم في اكثر السنوات انتاجية حوالي ٢٣٩٣٠ طن سنويا بينما تبلغ كمية الاحتياجات البشرية حسب تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية بـ ٣٠٠٠٠٠ طن سنويا ،اي هناك نقص كبير لحوم البيضاء يبلغ (٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠) كغم سنويا،(٤،ص٣٠٠) . ويؤكد الباحث على امكانية معالجة هذا النقص وفق مخططات تنمية واقتصادية مع مساندة القطاع العام وقطاع الدواجن الخاص وابهار المنتجات المحلية للسكان وتفضيله على المنتجات الخارجية المستوردة من الدواجن قطاع الدواجن للمساهمة في انتعاش اقتصاد الاقليم وعدم الدخول في فجوات انعدام الأمن الغذائي.

٢- القطاع الصناعي

تكمن اهمية هذه القطاع في ان النشاط الصناعي يعتبر من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني اذا ارادت اي دولة او اقليم تطور بنيتها الاقتصادية ،اذ تسعى الكثير من بلدان العالم الثالث الى التصنيع لأقتصادها لأجل تحرر سياستها من التخلف والتبعية ، لأن الاقتصاد الزراعي وحده لا يمكن الاعتماد عليه كليا لأجل التنمية الاقتصادية . بدأت حركة نشوء التصنيع في اقليم كردستان بعدد محدود من الصناعات الحرفية وورش صغيرة متفرقة ومبعثرة سواء في مراكز المدن او خارجها ،حيث كانت الحكومة تهدف الى عدم نشوء قاعدة صناعية كبيرة في اقليم كردستان وتكوين بنية الاساسية للصناعات الكبيرة. الا ان القطاع الصناعي شهد في عقد الثمانينات ارتفاعا ملحوظا في نسب المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة و يعود السبب الاول لتوجه الناس نحو المدن وذلك لاسباب سياسية واجتماعية (٤، ص٣١٠).

بصورة عامة فان سكان الاقليم كانوا يعتمدون قبل التسعينيات من القرن الماضي على الصناعات المحلية لتلبية متطلباتهم الخاصة للزراعة أو للصناعات المحلية البسيطة والتي كانت تأخذ شكلا بدائيا و ذات ملكيات فردية اما بالنسبة للمتطلبات الصناعية كالالات والمكائن التي لم تستطيع انتاجها داخليا كانوا يعتمدون على جلبها من الخارج على سبيل المثال (المواصلات و ادوات الزراعة ،والمكائن).وتتمتاز الصناعة في كوردستان بتخلفها ، ويتبين ذلك من ضعف مشاركة في الناتج السنوي من الاقتصاد القومي (٣،ص٣٧٢). ويمكن القول بانه لا توجد أي

مؤشرات للتصنيع بالمفهوم العلمي في اقليم كردستان حتى المنتصف الأول من القرن الماضي ، عدا ما لوحظ في احدى الامارات الكوردية في القرن ١٩ وهي امارة سوران فقد تم صناعة المدافع والصناعات الصغيرة المحلية مثل (صناعة الاسلحة وصناعة الاواني....) والتي لا زالت اثارها باقية لحد الان ، (١٠)، اما في قرن التاسع عشر فان اكتشاف الشركات الغربية للنفط في منطقة الوند في خانقين تأسس في عام ١٩٢٦ ، تعتبر من اول بواذر الصناعة في كردستان (٤، ص٣٠٤) من الطبيعي أن تكون للتطورات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي طرأت على العراق منذ قيام (الحكم الوطني) دور آخر في الاهتمام بالقطاع الصناعي (١٤، ص٣٢).

الا ان التطور الذي طرأ على اقتصاد العراق كان في بداية الخمسينات ، عندما تم انشاء مجلس الاعمار سنة ١٩٥٠ ، و كانت مهمته انفاق العوائد النفطية والتي كانت في تزايد مستمر ، الامر الذي وفر موارد مالية مكنت مجلس الاعمار من وضع عدة برامج اعمارية خلال الاعوام ١٩٥١-١٩٦٠ و تم انشاء وزارة ومجلس للتخطيط لوضع الخطط الاقتصادية لأجل تنمية اقتصاد العراق ، ومن ابرز هذه الخطط هو التوسع في القطاع الصناعي وزيادة انشغال الدولة في المجالات الاقتصادية شملت اقامة وتشغيل سلسلة من المشاريع الانتاجية في مجالات عديدة (٢، ص١١٧).

وقد تم تخصيص (١٤١،٨) مليون دينار عراقي في حينها للقطاع الصناعي ، وكانت حصة اقليم كردستان من تلك الميزانية المخصصة للمشاريع هي اقتراح انشاء معمل الاسمنت في سرجنار عام ١٩٥٤ (٤، ص٣٠٥) . وقد حصل القطاع الصناعي على تخصيصات استثمارية اكبر من القطاعات الاخرى ، مما ادى الى تطور القطاع الصناعي بشكل مرتفع ومع ذلك كانت مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي دون المستوى المطلوب بسبب عدم شمولية التخطيط والاستعجال في اقرار المشاريع دون دراستها دراسة جديده وضعف المتابعة وتلكؤ جهات التنفيذ لنقص الكفاءة الفنية ونقص مقتضيات التنفيذ وتخلف القوى الانتاج (٢، ص١٢٩)، وخلال عقد السبعينيات ازداد عدد المصانع في اقليم كوردستان و يعود سبب ذلك الى :

١- ارتفاع عوائد النفط العراقي وتخصيص مبالغ كبيرة منها للقطاع الصناعي في العراق و بضمنها اقليم كردستان

٢-اهداف النظام السابق في تمركز السكان في المدن بالأخص في منطقة (الحكم الذاتي) انذاك اقليم كوردستان حاليا .

لقد تميز الاقليم بانخفاض نسبة المنشأة الصناعية الصغيرة والكبيرة ويعزى ذلك الى سياسة الحكومة المركزية وقتها في هذا الجانب بعدم نشؤ قاعدة صناعية كبيرة في كوردستان، ومن ملاحظة جدول رقم(٢٠). يظهر بان نسبة المنشأة الصغيرة في الاقليم تشكل ١٤% من مجموع الكلي للمنشأة الصناعية في العراق وبلغت نسبة المشتغلين فيها ١٣,٤% من مجموع الاجمالي للمشتغلين في العراق، بينما بلغت نسبة المنشأة الكبيرة في الاقليم ٤,٨% من مجموع عدد المنشأة في العراق، وبلغت نسبة المشتغلين في الاقليم ٣,٧٣% من مجموع الاجمالي في العراق ولم تكن هناك اية منشأة صناعية كبيرة في دهوك (٣، ص٣٠٧).

جدول رقم (٢٠)

عدد المنشأة الصناعية الصغيرة والكبيرة وعدد المشتغلين فيها

في اقليم كوردستان سنة ١٩٧٠

المنشأة الصناعية الكبيرة		المنشأة الصناعية الصغيرة		المحافظة
عدد المشتغلين	عدد المنشأة	عدد المشتغلين	عدد المنشأة	
-	-	٢٣٠	١٥٦	دهوك
٣١٥	١٥	٢٣١٨	١٠١٣	اربيل
١٩١٢	٣٤	٣٤٦٥	١٥٧٦	كركوك
١٢٢٩	١٣	٢٢٨٦	١٢١٧	السليمانية
٣٤٥٦	٦٢	٨٢٩٩	٣٩٦٢	الاقليم
٩٢٦٩٨	١٢٨٩	٦٢٠٧١	٢٨١٨٠	العراق
٣,٧٣	٤,٨	١٣,٣٧	١٤	% من العراق

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص٣٠٧).

وشهد عقد الثمانينات تغيرا ايجابيا على التركيبة الصناعية في الاقليم كما مبين في جدول رقم (٢١) حيث شكلت نسبة المنشأة الصغيرة في الاقليم ٢٠,٧% من مجموع الكلي للمنشأة الصناعية في العراق وبلغت نسبة المشتغلين فيها ١٩,٧% من مجموع الاجمالي للمشتغلين في العراق، بينما بلغت نسبة المنشأة الكبيرة في الاقليم ١٢,٣% من مجموع عدد المنشأة في العراق (٣، ص٣٠٩)

جدول رقم (٢١)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة وعدد المشتغلين

في اقليم كردستان سنة ١٩٨٨

المنشأة الصناعية الكبيرة		المنشأة الصناعية الصغيرة		المحافظة
عدد المشتغلين	عدد المنشأة	عدد المشتغلين	عدد المنشأة	
٧٢٢	١٨	١٢١٤	٥٤٩	دهوك
٤٠٨٧	٣٧	٥٢٨٤	٢٢٩٧	اربيل
-	-	٣٧١٩	١٦٢٤	كركوك
٤٤١٨	٢٤	٧٨٠٠	٣٦٩٦	السليمانية
٩٢٣٧	٧٩	١٨٠١٧	٨١٦٦	الاقليم
١٥٤١٠١	٦٤٠	٩١٢٩٥	٣٩٤٦٠	العراق
٥,٩٩	١٢,٣	١٩,٧	٢٠,٧	% من العراق

المصدر : جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر (٤، ص ٣٠٩).

تصنيف الصناعات في اقليم كردستان -العراق

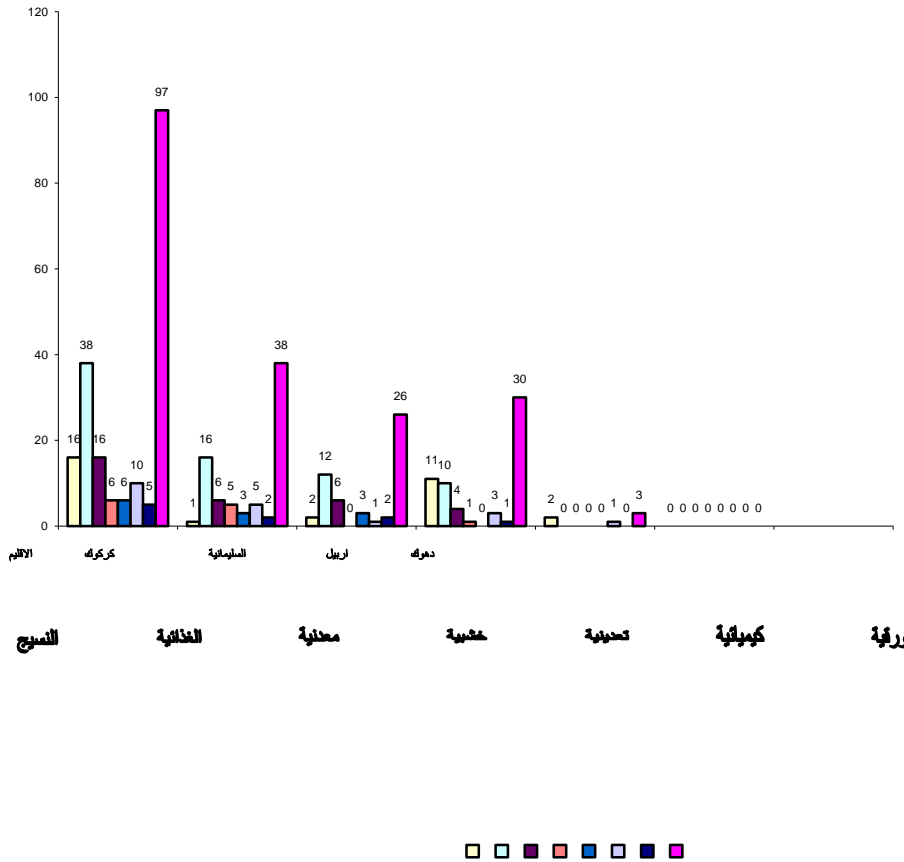
تصنف الصناعة في العراق الى تسعة انماط رئيسية ، ولا يشترط ان تتواجد جميع تلك الانواع في الاقليم لاحظ جدول رقم(٢٢) الذي يبين البنية الصناعية في اقليم كردستان للصناعات الكبيرة ،يظهر لنا ان اكثر من نصف الصناعات الموجودة في الاقليم هي من نمط الصناعات الاستهلاكية ،حيث تشكل الصناعات الغذائية ٣٩% من البنية الصناعية لاقليم كردستان ، والصناعات النسيجية ١٦,٥% ،والصناعات المعدنية ١٦,٥% ، والصناعات الكيماوية و البتروكيماوية ١٠,٣% و الصناعات الخشبية ٦,٢% وصناعة الورق ٥,١%، بينما تشكل الصناعات التعدينية ٦,٤ (٣، ص٣٠٩).

جدول رقم (٢٢)

البنية الصناعية في اقليم كوردستان (الصناعات الكبيرة) ١٩٨٨

الاقليم	كركوك	السليمانية	اربيل	دهوك	القطاع
مجموع المصانع	مجموع المصانع	مجموع المصانع	مجموع المصانع	مجموع المصانع	
١٦	١	٢	١١	٢	النسيج
٣٨	١٦	١٢	١٠	-	الغذائية
١٦	٦	٦	٤	-	معدنية
٦	٥	-	١	-	خشبية
٦	٣	٣	-	-	تعدينية
١٠	٥	١	٣	١	كيميائية
٥	٢	٢	١	-	ورقية
٩٧	٣٨	٢٦	٣٠	٣	المجموع

المصدر: الجدول جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص ٣١٠).



المصدر: الشكل جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣).

وهناك ثلاث انماط رئيسية من تلك الصناعات تتواجد في اقليم كردستان والتي يمكن الاستثمار فيها والتي تشكل أهمية اقتصادية و استراتيجية في الاقليم ومنها :

١-الصناعات النفطية

في الوقت الحاضر يتواجد (١٠) مصافي لتكرير النفط الخام في العراق ،تقع واحدة منها فقط في اقليم كردستان العراق وهما:

-مصفى الوند :-

وهو اقدم المصافي في العراق والذي يقع في كردستان العراق ،اكتشف في عام ١٩٢٧ من قبل شركة انكليزية ايرانية وفي عام ١٩٥١ اشترتها الحكومة العراقية من الشركة المذكورة،وتبعد قرابة (٧) كيلومترات عن مدينة خانقين نسبة انتاج النفط في المصفى مرتفعة جدا ،والجدير بالذكر قد بلغت طاقة المصفى ٤٢٥٠٠ برميل في يوم وانقطع عن الانتاج لمدة (٣٠) سنة و في العام ١٩٩٦ وصلت الطاقة التكريرية الى (١٠,٥) الف برميل في اليوم (٤،ص٣٩٢).

-مصفى السليمانية:-

بعد انتفاضة اذار عام ١٩٩١ صدر بتاريخ (١٧/٨/١٩٩٣) قرار رئاسة مجلس الوزراء لحكومة اقليم كردستان بتشكيل لجننتين ،احدهما لأستخراج النفط من حقول طقطق (شيواشوك) و الاخر حول انشاء مصفى للنفط في مدينة السليمانية، وتم تنفيذ المشروع بتاريخ (٢٧/١٢/١٩٩٤)، وتم استخراج النفط الخام من آبار شيواشوك في تاريخ (٥/٧/١٩٩٧) وتم نقل النفط المستخرج بواسطة الناقلات الى مصفى مدينة السليمانية(٤،ص٣١٤).

ان الصناعات النفطية لتكرير النفط في اقليم كردستان في مراحلها الاولى وان وحجم الانتاجية لا تتجاوز ٦,٢ % من الطاقة التكريرية للنفط في العراق في عام ١٩٩٦ وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالانتاجية العالية لأبار الاقليم ،وتعتبر مصفى السليمانية من المصافي غير المتقدمة تكنولوجيا،ويستطيع تصفية و انتاج (١٠,٠٠٠) برميل من النفط الابيض والبنزين وهي نسبة قليلة لا تسد الحاجات المتزايدة لسكان اقليم كردستان (٤،ص٣١٦)

٢- الصناعات البتروكيمياوية

تتوفر في الاقليم المواد الاولية الاساسية وبكميات تضمن قيام صناعة بتروكيمياوية بالاضافة الى مشتقات النفط الناتجة عن عمليات تكرير النفط الخام ، على سبيل المثال الغاز الطبيعي الذي يرافق انتاج البترول الخام بكميات كبيرة وتشكل ثروة هائلة ومادة خام أساسية للصناعات البتروكيمياوية، وكذلك استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي (٤،ص٣٢٣). بالاضافة الى الكثير من الصناعات الاخرى كصناعة الاسمدة الكيماوية والاصباغ والزجاج واللدائن والبلاستيك والمطاط لكافة الاحتياجات المنزلية والانشائية وغير الكثير من الصناعات التي تدخل المشتقات النفطية كمواد اولية في صناعاتها . ومن هنا يظهر مدى اهمية ودور مصافي النفط المتطورة لتنشيط الحركة الصناعية والاقتصاد الوطني .

٣- صناعة المواد الانشائية

تعد صناعة المواد الانشائية في اقليم كردستان من الصناعات القديمة ، نظرا لوفرة موادها الاولية بكثرة و رخص الايدي العاملة ،ويهدف التعرف على دور الصناعات الانشائية وحركة التصنيع في الاقليم وسيتم تناول ابرز ثلاثة مصانع في الاقليم :

- معمل اسمنت سرچنار في محافظة السليمانية: -

بني معمل اسمنت سرچنار في عام ١٩٥٤ من قبل شركة فرنسية و الهدف من بناء هذا المشروع ترجع الى تجهيز الضروريات لبناء السدين (دوكان ودربنديخان) واحتياجاتهم للاسمنت بالاضافة الى توفير كميات كبيرة من الاحجار الجيرية(٤،ص٣٢٢). وفي ظل حركة التوسع العمراني في العراق والاقليم بدأ تزايد الطلب على اسمنت ،ففي سنة ١٩٧٣ زادت بنسبة كبيرة (ضعف السنة السابقة) وفي سنة ١٩٧٥ بلغ انتاج الاسمنت (٤١٥٩١١) طن واستمرت وتائر الانتاج بالارتفاع الى سنة ١٩٧٩ حيث بلغ كمية الانتاج ٤٩٤٧٣٨ طن وخلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨٧ توقف المعمل عن الانتاج لأسباب أمنية وسياسية ،وفي سنة ١٩٩٣ وبجهود ذاتية محلية في اقليم كردستان تم اعادة تشغيل المعمل و استمر بالعمل والانتاج حيث بلغت كمية الانتاج (١٠٢١٥٩) طن في سنة (٤،ص٣٢٤).

-معمل اسمنت طاسلوجة في محافظة السليمانية

يعد هذا المعمل من اكبر واهم المعامل الموجودة في الاقليم الذي يعتمد على المواد الاولية الموجودة في الاقليم والذي تقع بالقرب من موقع المصنع ، ويبعد المعمل عن السليمانية اربعة كيلومترات وبدأ العمل بانشائه في عام ١٩٨٠ ، تقدر الطاقة الانتاجية للمعمل بـ(٢) مليون طن سنويا و بلغ عدد العمال (٦٣٤) عامل وتوقف عن العمل لمدة خمس سنوات ،وبدا المصنع بالعمل ثانية بتاريخ (١٩٩٧/٢/١٧) ، بجهود ذاتية محلية في اقليم كوردستان وهو مستمر في العمل حتى الوقت الحاضر لكن بانتاجية منخفضة لم تصل الى المستوى المطلوب .

-معمل المرمر في اربيل :

يقع هذا المعمل في محافظة اربيل وتم تشغيله في عام ١٩٧٦ بشكل تجريبي وبطاقة انتاجية (٦٠،٠٠٠) م٢، ثم ارتفع الانتاج في سنة ١٩٨٩ الى (٦٠،٨٨٨)م٢ ولكن انخفضت الانتاجية في عام ١٩٩٢ الى (١٤،٢٢٣)م٢ ويرجع السبب الى تعرض المعمل الى عديد من الاضرار والخسائر في عام (١٩٩١) (٤:ص٣٢٥).

٤-الصناعات الغذائية و المشروبات و السكري

تتألف من الصناعات التالية (الألبان ،المعلبات، وصناعة الطحين والبسكويت،السكر،المياه المعدنية ،الحلويات،صناعة التبوغ والسكري) تعود معظم الصناعات الصغيرة الى القطاع الخاص اما بعض الصناعات الكبيرة تعود ملكيتها الى القطاع العام منها:

١-معمل السكر في السليمانية

تأسس عام ١٩٧٢ وبداء بالانتاج الفعلي في عام ١٩٧٧ وبلغت الطاقة الانتاجية (٢٩٠) الف طن في انتاج السكر الابيض و انخفضت انتاجية المعمل الى (٤٦،٥) الف طن في عام ١٩٧٨ هذا و يعتمد المعمل في تلبية بعض من احتياجات من المواد الاولية او الخامات الزراعية من سهل شهرزور في محافظة السليمانية اضافة لاعتماده على السكر الخام المستورد من الخارج هذا وفي عام ١٩٨٤ هذا و توقف المعمل عن الانتاج واغلق نهائيا في عام ١٩٨٧ لأسباب سياسية(٤:ص٣٢٦).

٢-معمل السكاير في اربيل

انشاء في عام ١٩٧٣ بطاقة انتاجية تصل الى (١٠ مليون سيكارة) في اليوم الواحد (٣٢٧ص٤).

٣-معمل السكاير وتنقيح التبغ في السليمانية

انشأ هذا المعمل في عام ١٩٥٦ و بدأ الانتاج في ((١١/٩/١٩٦١)) بطاقة انتاجية (٢,٥) مليون سيكارة بدون فلتر في اليوم) ووصل الى ٤ مليون سيكارة في اليوم بعد التحسينات والتطويرات التي اجريت على المعمل ، (٣٢٧ص٤).

٤-معمل المياه المعدنية في باني خيلان (محافظة السليمانية)

انشأ هذا المعمل في عام ١٩٨٣ لانتاج (البيبسي كولا و انتاج المياه المعدنية).وفي عام ١٩٨٨ قامت الحكومة المركزية بغلق المعمل ونقلت معظم معداته الى بغداد ، وبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية وفي عام ١٩٨٩ تم اعادة تشغيل المعمل لانتاج المياه المعدنية فقط ، حيث بدا العمل التجريبي في عام ١٩٩٠ بطاقة انتاجية وصلت الى (٦٠,٠٠٠) قنينة في اليوم الواحد، هذا و يعتمد المعمل بالدرجة الرئيسية على المياه العذبة المتواجدة في منطقة باني خيلان ، (٣٢٨ص٤) . وهو مورد طبيعي يمكن العمل على استثماره وتطويره وممن ثم تطوير انتاجية المعمل والحد من استيرادها ويجاد الاسواق المناسبة لها داخل الاقليم وخارجه اذ يمكن ان تساهم في دعم الميزان التجاري والحكومي للاقليم و الاستفادة من وارداتها المالية في تطوير المعمل والبدء في انتاج البيبسي كولا مرة اخرى وتوفير مبالغ كثيرة من العملة الصعبة والتي يمكن استثمارها في تنمية أنشطة اخرى. من اجل النهوض بواقع الاقتصاد عامة .

٥- معمل انتاج معجون الطماطة في كويسنجق

انشأ هذا المعمل في عام (١٩٩٦) اعتمادا على المحصول الطماطة التي تنتج محليا وتقدر الطاقة الانتاجية للمعمل بـ (٦٠٠) طن معجون الطماطة في السنة ، ويساعد هذا المعمل على تحفيز المزارعين والفلاحين في المنطقة على الاهتمام بزراعة الطماطة ومن ثم بيعها الى المعمل كمادة الخام رئيسية لتصنيعها و تعليبها(٤،ص.٣٣٠)،ولكون طبيعة التربة والمناخ في اقليم كوردستان مناسبة جدا للانتاج الزراعي فان الاستثمار في القطاع الزراعي بشكل عام يؤدي الى زيادة انتاج المحاصيل الزراعية التي يمكن الاعتماد عليها لتلبية احتياجات الطلب المحلي والاكفاء الذاتي بالاضافة الى تلبية احتياجات الصناعات الغذائية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية كمواد اولية في انتاجها والتي تكون عاملا مشجعا للتوسع في هذا المجال من الصناعات ايضا ، فيجب العمل على توسع الانتاج الزراعي بشكل يفوق الاستهلاك و الطلب المحلي للتمكن من تصديره و الدخول الى الاسواق الخارجية التي تؤدي الى زيادة الدخل الفردي والدخل الوطني وتوفير الامن الغذائي والقومي ونمو القطاع الزراعي والصناعي والتجاري الذي يخدم بمجمله عملية التنمية الاقتصادية في الاقليم .

٣- قطاع الخدمات

يتألف القطاع الخدمي في اقليم كردستان من :

- ١-خدمات التربية والتعليم و البحث العلمي.
- ٢-الخدمات الصحية.
- ٣-خدمات الطرق والمواصلات.
- ٤-الخدمات السياحية.
- ٥-الخدمات المالية.
- ٦-الخدمات التأسيسية للأبنية والاستثمارات في البنية التحتية .

تمتاز البيئة الجغرافية في اقليم كردستان بمقومات عديدة ومناطق مختلفة منها مناطق جبلية وشبه جبلية وسهول فانه ذو تكوين تضاريسي معقد، اذ يحتاج الى مخصصات مالية كبيرة لأجل التعمير والعمل لتوفير الخدمات الاساسية نظرا لان توفير الخدمات في اي بلد أو اقليم من العوامل المشجعة على التكامل بين نشاطات السكان وان كل فرع من فروع الخدمات لها فائدة اقتصادية و استراتيجية، لأن قطاع الخدمات هو اكثر مساسا بحياة الافراد والذي يضطلع له بدور كبير ومباشر في الاهتمام بحياة الافراد و توفير مستلزمات الحياة المختلفة .

بالرغم من الدور الكبير الذي قامت به منظمات الامم المتحدة في اقليم كردستان في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ في مجال الخدمات الا ان اغلبها كانت تنصب في مجال الخدمات والمساعدات الانسانية الخيرية ،لذلك فان الجانب الالهم والكبير الذي يمكن الاعتماد عليه كبنية تحتية اساسية للنهوض والتطور الاقتصادي يقع على عاتق حكومة الاقليم ، حيث ان وجود قطاع خدمي متطور يعتبر من المستلزمات الاساسية لنجاح عمليات الاستثمار التي تخطط لها حكومة الاقليم ،ويمكن القول بان هذا القطاع لا يزال يعاني من التخلف الى درجة كبيرة.

ومما يجب توكيده هو ان الاستثمار في قطاع الخدمات والهيكل الارتكازية يجب ان يحظى بأولوية خاصة زمنيا ونوعيا باعتبار ان واقع هذا القطاع سينعكس على مستقبل انتاجية باقي القطاعات السلعية أي انه يجب ان يبدأ بالاستثمار في هذا القطاع في مرحلة سابقة للاستثمار في باقي القطاعات الانتاجية أو على الأقل يجب ان يكون الاستثمار في هذا القطاع متزامنا مع الاستثمار في القطاعات الأخرى حتى يكون هذا القطاع مؤهلا لأستيعاب حاجات القطاعات الأخرى في فترة استكمال بناء المشاريع الانتاجية المختلفة وحتى تكون هناك امكانيات لتشغيل تلك المشاريع وادارتها دون عوائق تنتج عن نقص مستلزمات الكهرباء والطاقة والمياه وخدمات الصحة والتعليم وطرق و المواصلات و خدمات الاتصالات المتطورة و الخدمات المالية كالمصارف والبنوك والاسواق المالية والايدي العاملة والمستوى التقني والفني وغيرها من الخدمات والهيكل الارتكازية، (٥).

ونظرا لاهمية هذه الخدمات في عملية التنمية الاقتصادية سنتطرق الى بعض منها :

١- خدمات التربية والتعليم والبحث العلمي

يعتبر اقليم كردستان في نهضة و تطور كبير خصوصا بعد عام (٢٠٠٠) الا انه ليس بالمستوى المطلوب اذ يعاني من ضعف الأجهزة و المجالات والأساليب التعليمية بالرغم من تركيز حكومة الاقليم على هذا القطاع والانفاق الكبير على برامج التربية و التعليم.

توجد في اقليم كردستان اربعة جامعات وهي جامعة صلاح الدين في اربيل (بكليات ستة عشر) و جامعة السليمانية في مدينة السليمانية وجامعة كويه التابعة لمحافظة اربيل وجامعة دهوك في محافظة دهوك بالاضافة الى العديد من المعاهد الفنية والمدارس المهنية و بالاضافة الى افتتاح الجامعة الامريكية في السليمانية في سنة ٢٠٠٨ .

جامعات إقليم كردستان (٣٥):

جامعة السليمانية:

تأسست جامعة السليمانية سنة ١٩٦٨ في مدينة السليمانية و كانت هي الجامعة الوحيدة في منطقة كردستان العراق. و نقلت الجامعة سنة ١٩٨١ الى مدينة اربيل و بدلت اسمها الى جامعة صلاح الدين. و لكن بعد انتفاضة سنة ١٩٩١ فتحت الجامعة من جديد وتحت اسم جامعة السليمانية من قبل حكومة اقليم كردستان .

جامعة صلاح الدين:

كانت جامعة صلاح الدين تسمى جامعة السليمانية بعد نقلها من مدينة السليمانية الى مدينة اربيل سنة ١٩٨١ ، و كانت جامعة صلاح الدين الجامعة الوحيدة في كردستان العراق في الثمانينات القرن الماضي.

جامعة دهوك:

تأسست جامعة دهوك سنة ١٩٩٢ في مدينة دهوك مركز محافظة دهوك.

جامعة كويسنجق:

جامعة كويسنجق من الجامعات الكردية الحديثة العهد حيث تاسست هذه الجامعة سنة ٢٠٠٣ في مدينة كويسنجق التابعة لمحافظة اربيل.
-الجامعة الامريكية في السليمانية تم ترخيصها في تموز ٢٠٠٧ من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في اقليم كردستان (٣٣).

وتوجد في الاقليم ١٥ معاهدا الفنيا اضافة الى دور وزارة الثقافة والاعلام في هذا المجال بفتح مراكز ثقافية وعلمية ومهنية و اصدار عدد كبير من الصحف اليومية و المجلات الشهرية ولديها سبع قنوات فضائية هذا وقد بلغ عدد المشاريع في عام ٢٠٠٧ في كل وزارة من التربية ١٤٦ مشروع مكملا و لوزارة التعليم العالي ٣٨ مشروع ووزارة الثقافة والاعلام ٦ مشاريع في محافظتي اربيل ودهوك(وقد تعذر الحصول على بيانات عن محافظة السليمانية)(٣٥)،
بالاضافة الى فتح العديد من المراكز الخاصة المحلية و تعليم اللغات الاجنبية و بالاصح الانكليزية ، وفتح مراكز عديدة لتعليم برامج متفرقة في الحاسوب في جميع محافظات

الاقليم خصوصا بعد عام ١٩٩٥ و بمشاركة ومساعدة العديد من المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة وبالتنسيق مع حكومة الاقليم ضمن قرار (٩٨٦) الصادر من الامم المتحدة لمساعدة الاقليم(٣٦) .

من الواضح ان تنمية العنصر البشري يعتبر اكثر انواع الاستثمار انتاجية و فعالة واكثرها ضرورة لواقع الاقليم من أجل امكانية النهوض بالتنمية الاقتصادية وتكوين بنية تحتية متينة، هذا ويتمتع الاقليم بوفرة الكوادر المتخصصة والفنية وبنسبة عالية والتي توفر الأيدي العاملة لكافة الاستثمارات الاقتصادية الجديدة وبكلفة منخفضة ، وتستطيع ان تمول السوق المحلية بالكوادر العالية والوسيلة المؤهلة فان امامها مستقبل مضمون للازدهار و التطور الاقتصادي في المستقبل (٣٥).

ومن اجل تطوير الكوادر البشرية ورفع مستوى مهارتها في ظل عملية التنمية الاقتصادية الشاملة من الضروري التوجه نحو الدراسات التطبيقية والعملية الى جانب الدراسات النظرية من اجل تكوين كوادر ذو مهارات عالية يمكن الاعتماد عليها ، ان خطة اعمار كردستان بدأت بعد عام ١٩٩٣ حيث اكملت في عام ١٩٩٩ (٦٠) مدرسة في الاقليم شملت بعض المحافظات والقرى واكملت بعدها (٥٠٣) مدرسة شملت اقليم كردستان باكملة كما بدأت بتدريب المعلمين على نهج تعليمي جديد و متقدم و ذلك بتنسيق حكومة اقليم كردستان مع المنظمات الدولية العاملة في قرار ٩٨٦ التابعة للامم المتحدة، (٧٠).

وبالرغم من كل اهتمامات حكومة الاقليم للخدمات التعليمية الا ان معانات حملة الشهادات الجامعية مستمرة من جانب ان رواتب الخريجين لا تتماشى مع متطلباتهم ثم ظهور ظاهرة المعرفة الشخصية في نيل العمل، ونسبة كبيرة من المهارات والكفاءات يأخذون اعمالا اخرى في السوق اذ يعتقدون ان بعض المهن الحرة والحرف اليدوية تدر احيانا ارباحا وتجني اجورا اضعاف ما يحصل عليه المدرس او المهندس او الاستاذ الجامعي، لذا يجب على حكومة الاقليم الاهتمام بهذه الكفاءة في مواصلة كفاءاتهم ضمن اطار شهادتهم واخذ بنظر الاعتبار مسألة زيادة الرواتب والتي تؤدي بمجملها الى انشاء قاعدة علمية متينة في الاقليم ، لأن تقاس مستوى الأمم والشعوب بمدى تطورهما العلمي والعمود الفقري لتلك المقياس هو العلم والذي يشكل عنصرا بارزا اذ يعكس نشاط وتطور ذلك المجتمع عن غيره ،ويرى الباحث ان عملية التنمية الاقتصادية تطلب ضرورة العمل من أجل تكوين المهارات وتنميتها وعدم الاهتمام بها

يعتبر عقبة اساسية تعترض التنمية الاقتصادية في الاقليم . وبالإضافة الى زيادة الاهتمام لعنصر العمل في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية و أخذ بنظر الاعتبار تحديد وتصنيف المهارات في اقليم كوردستان بالتالي تخطيط من أجل تسجيل بيانات احصائية منظمة تتصل بالمهارات اذا يجب فرز جميع البيانات المتصلة بنوع الشهادة والتناسب مع الحاجة الاقتصادية وبيان مدى العجز او فائض في نوعية الشهادات والكفاءات بحيث تتم من خلالها العمل لأجل احداث توازن بين عرض اصناف المهارة المختلفة والطلب على كل صنف من هذه الاصناف ، وبالتالي تتم على مستوى القطاعات الاقتصادية لتوضيح مستوى المهارات في الاقليم وكيفية توزيعه في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

فان تصنيف المهني لهذه الكفاءة والمهارات والتخصصات في الاقليم و سواء كان من جانب القطاع الخاص او العام لسنة ٢٠٠٧ يكون بالشكل الاتي(٢):

- ١- الأخصاصيون و الفنيون (العلوم الطبيعية ، الهندسة ، القانون، الطب، الدين، التعليم، الأدب، الفن، الرياضة).
- ٢-التشريعيون و الرؤساء والاداريون و المدراء.
- ٣-الموظفون التنفيذيون والكتابة (هم الذين يقومون بتنفيذ القوانين والتعليمات والانشطة والقرارات الصادرة من حكومة الاقليم والادارات المحلية).
- ٤-العاملون في البيع(خدمات تجارية ،ادارة اعمال تجارية).
- ٥-العاملون في الخدمات .
- ٦-العاملون في الزراعة والغابات و الصيادون.
- ٧-العاملون في الانتاج (استخراج المعادن والنفط واعمال التصنيع و صيانة مشغلتين في معدات النفط).

بلغ عدد المدارس خلال السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ (٣٦٦١) مدرسة في حين كان عدد المدارس عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ قد وصل الى ١٧١٩ مدرسة فيما كان عدد المدارس في عام ١٩٧٠ لا تتجاوز ١٥٠٠ مدرسة في كل محافظات الاقليم ، وعدد المدارس بالغة هذا وقد شهد الاقليم تطورا ملحوظا في عدد المدارس ،ففي حين لم يتجاوز عدد المدارس ١٥٠٠ مدرسة في عام ١٩٧٠ في حين وصل العدد الى ١٧١٩ مدرسة في عام ٢٠٠٠ وزاد العدد الى ٣٦٦١ مدرسة في عام ٢٠٠٤ اضافة الى ان عدد المدارس بالغة التركمانية ١٥

مدرسة وبلغ عدد المدارس السريانية ٤٤ مدرسة وهناك ١١ مدرسة باللغة العربية، وبلغ عدد الطلاب في كافة المراحل الدراسية نحو مليون ومائة الف طالب في عام ٢٠٠٧ (٣٧). تحارب حكومة اقليم كردستان الامية في الاقليم بصورة جدية ،حيث بلغ نسبة الأمية في العراق في عام ١٩٧٥ (٧٦%) ومن ضمنها اقليم كردستان (١٦،ص٢٦٨) ،وفي عام ٢٠٠٠ بلغ نسبة الأمية في الاقليم (٢٩%) وانخفضت الى ٢٠% في عام ٢٠٠٦ (٣٩)، وتكون التركيب الحضري لاقليم كردستان هو كما يلي (٥) مليون نسمة عدد السكان منها ٦٥% في المناطق الريفية و ٣٥% في المناطق الحضرية بنسبة الزموية بلغت ٣٦% .

٢- الخدمات الصحية

تتسم الخدمات الصحية في الاقليم بالردائة وتقدمه الضئيل ،بالرغم من كونه من اكثر القطاعات اتصالا بالانسان ويمكن التعرف على المستوى الصحي ومستوى الخدمات الصحية بأوجه عديدة ومقاييس عالمية منها (١٥،ص٢٧٤):

١-معدل الوفيات (للاطفال).

٢-معدل الحياة.

٣-عدد الأطباء.

٤-عدد ومستوى المستشفيات .

وبصورة عامة توجد في الاقليم (٦) مستشفيات كبيرة وعدد كبير من المستوصفات والعيادات الأهلية وعدد كبير من المستشفيات الأهلية بدرجة عالية من الكفاءة وزيادة معدل الكوادر الصحية في المحافظات الثلاث وقدمت بمساعدة المنظمات الدولية الخيرية بالتنسيق مع حكومة الاقليم فتح المراكز الصحية في الارياف ،وتزويد المستشفيات بالأدوات الطبية الجديدة والمتقدمة لحد عام ٢٠٠٣ ، ولكن بعد ذلك خصصت حكومة الاقليم ميزانية خاصة للخدمات الصحية ، وتم تنفيذ مشاريع الصحية اذ بلغت عدد المشاريع (٩٥) مشروع، وبالرغم من كل ذلك ان مستوى الصحي في الاقليم بحالـة سيئة ،حيث زادت معدل الوفيات (بالجلطات والامراض الخبيثة) واصابة الاطفال بعدد من الامراض لم يبقى في زمننا الحالي الا في الدول الفقيرة جدا ،لذا يرى الباحث ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بالقطاع الصحي من خلال زيادة الاستثمار في هذا المجال سواء كان استثمار في العنصر البشري او في الوسائل والاجهزة المتطورة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي في العالم(٣٧) .

٣- النقل والمواصلات

بصورة عامة يعنى قطاع خدمات النقل والمواصلات الخطوط الجوية والبرية والنقل البحري والذي تتسم به اقليم كردستان بتحسـن كبير مقارنة بالثمانينات القرن الماضي وتجدر الاشارة الى الأهمية الكبيرة لخدمة النقل والمواصلات في التنمية الاقتصادية سواء كانت لخدمة السكان أو لخدمة عمليات البيع وشراء والتسويق والعلاقة بين القطاعات واستفادة التجار والفلاحين من خدماته . وزيادة الاتصال بين الريف والمدينة . وتزداد اهميته بالنسبة لاقليم كردستان كونه اقليما حبيسا وذو تكوين تضاريسي معقد ، وكانت اراضي الاقليم تستخدم منذ القدم كمعبر للقوافل التجارية القديمة بين منطقة الشرق الأوسط والهند والصين. يشير الباحث الى أهم الطرق البرية اثناء الدراسة حيث تنقسم الى طرق برية داخلية وخارجية.

حيث تساعد خدمات الطرق على نمو المدن ومناطق الأستيطان الأخرى ، كما وبفعل النقل اصبحت هذه المناطق مراكز للنشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري ، للنقل دور كبير في تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعد الوسيلة التي يمكن من خلالها ربط اجزاء الاقليم او البلد ببعضه فضلا عن سهولة الوصول لأجزائه ،وانها وسيلة يمكن عن طريقها ان يتحسن تنظيم اداء الأقاليم والدول وادارتها داخليا وخارجيا(٤).

بدأت بعملية اعمار واعادة بناء كردستان في عام ١٩٩٣ بمساعدة المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ،واستخدام الايدي العاملة المحلية ،حيث اكملت في عام ١٩٩٩ حوالي ١٠٠٠ كم طرق جديدة واعمار ٦٠٠ كم من الطرق الرديئة وبناء ١٥ جسر في الاقليم في مناطق مختلفة بالإضافة الى المساعدات المالية لمنظمات الدولية شاركت حكومة اقليم بنسبة خصصت ٢٦% من ميزانية الاقليم لأجل تعمير الاقليم (٧٥).يرى الباحث أهمية وضرورة تحسين خدمات النقل والمواصلات في ظل المواكبة تطور الخدمات الاخرى حيث رداة الطرق تؤدي الى انخفاض في نسبة الاستثمارات الثروات الطبيعية في المرتبة الاولى اضافة الى سلبيات اخرى على نطاق التنمية الاقتصادية في الاقليم والتي قد تواجهها القطاع الحكومي و القطاع الخاص حيث تشكل العائق الاساسي امام نشاطاتها لذا فان اي مشروع خدمي جديد تساعد القطاعات الاخرى في القيام بنشاطاتها بالشكل الذي يخدم ويسرع من عملية التنمية الاقتصادية سواء كان في القطاع الصناعي او الزراعي او التجاري او غيرها من القطاعات

واستنادا الى البيانات والاحصاءات المتوفرة فان نسبة الأيدي العاملة في قطاع الخدمات تقدر بـ(٦٤%) من مجموع الايدي العاملة المشغلين في الاقليم ، وهذه النسبة تثبت زيادة انشغال الحكومة في قطاع الخدمات لأجل تعميم مادمرة النظام السابق للبنى التحتية منذ عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٩١ (٨٣) ، من تدمير القرى وانعدام الطرق الجيدة التي تربط بين القرى والمحافظات ماعدا الطرق التي بنيت اثناء الحرب العراقية الايرانية لتسهيل عملية الوصول الى الحدود، لذا ولحد الان والذي مضى على تحرير الاقليم ١٧ سنة ولا تزال حكومة الاقليم مستمرة في تحسين وتطوير الخدمات العامة منها مشاريع الانشائية والاعمار في الاقليم كافة .

وهناك نسبة سكانية شبابية متعلمة وغير متعلمة شكلت قاعدة جيدة من العمال الماهرين وغير الماهرين واستطاعت ان تساهم في عملية الاعمار والتنمية في الاقليم ،حيث بلغت عدد المشاريع لدى وزارة البلديات ووزارة الاعمار والتنمية ٤٣ و١٩٦ مشروعاً على التوالي ، وهي مشاريع تحسين الطرق والمواصلات الداخلية والخارجية في المحافظات الثلاث ، كما شملت المشاريع بتهيأة اساليب النقل الجديدة وتجهيز حافلات وسيارات الاجرة وخدمات النقل بين المدن بسيارات الاجرة ، وانشاء شركات نقل وتوفير خدمات النقل الخارجية للدول المجاورة وبناء الخطوط الجوية في الاقليم في كل من محافظتي السليمانية و اربيل (١٦).

اماعن تاريخ بناء الطرق في الاقليم ، فعند الاحتلال البريطاني للعراق اهتم البريطانيون منذ البداية بالطرق البرية والمعبدة في الاقليم لربط اجزائها مع بعضها البعض و لتسهيل بسط السيطرة ،حيث قامت الشركات الانكليزية بشق طريق هاملتون عبر الاقليم مع مجيء وانتشار السيارات مما ادى الى شق طرق جديدة والعمل على تبليط الطرق الرئيسية ، وقد بلغت نسبة طول اطول طريق في الاقليم في بداية السبعينيات ٢٥% من طول المجموع الكلي لطرق العراق والبالغة ٥١٦٤ كم وهذه النسبة قليلة مقارنة بمساحة الاقليم البالغة (٠٧٣٦١٨ كم٢) ويعود ذلك الى عوامل تضاريسية طبيعية وامنية ، الا انه خلال السنوات ١٩٨٧-٢٠٠٠ زادت اطوال الطرق في محافظات الاقليم بالأخص محافظة اربيل (٤).

وهناك نقص كبير تشكو منه اغلب الطرق الرئيسية في الاقليم،بالاضافة ان عوامل الحركة والانتقال التي تعد اهم عناصر بناء البنية التحتية وتقويم الاقتصاد ومن الواضح ان منظومة الطرق البرية والداخلية تحتاج الى تطوير واسع والتي تساعد على :

١- ان تكون سببا واضحا في نجاح السياحة وذلك بتوفير الطرق اللازمة لزيارة الاماكن السياحية والمواقع الدينية المقدسة .

٢- ان تسهل لسكان القرى الوصول الى المراكز الحضرية القريبة لقضاء حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة لدورها في استقرار المزارعين في اراضيهم .

٣- كما توفر الطرق خدمات كثيرة لسكان الاقليم وتؤدي دورا حيويا في تطوير انواع النشاطات داخل وخارج حدودها .

٤- للنقل دور كبير في تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي كما انها وسيلة التي يمكن من خلالها الربط بين اجزاء الاقليم أو البلد (٤،ص٣٥٥).

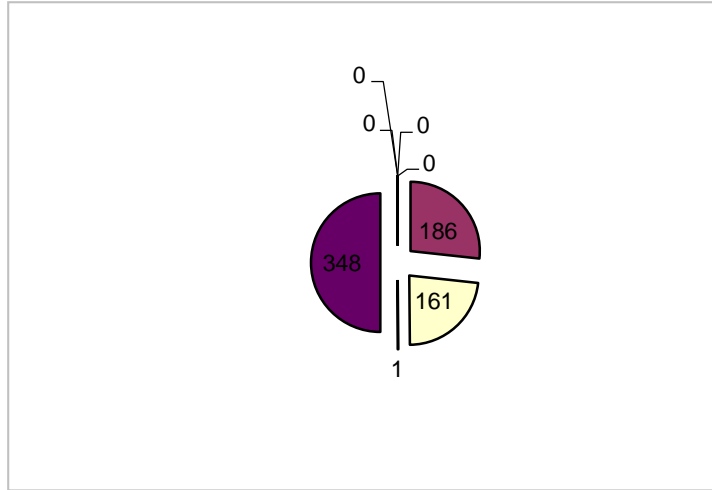
تقويم أهم الجهود و الاستثمارات في البنى التحتية لسنة ٢٠٠٦

من الواضح وجود مقومات كثيرة للقيام بالنهوض الاقتصادي من خلال الاستخدام الامثل للموارد والطاقات المتوفرة حاليا والتوجه السليم للسياسة الحكومية نحو تنمية اقتصاد اقليم كوردستان وخاصة بعد سنة ٢٠٠٣ ، التي اثرت بظهور تغيرات كبيرة جدا في هيكلية نظام والاقليم مثل توحيد الادارتين في السليمانية واربيل وبدأت حركة الاستثمارات بشكل سريع وبنسبة مرتفعة وخصوصا الاستثمار في البنى التحتية واجراء مشروعات عديدة و واسعة فـي محافظات اربيل وسليمانية ودهوك حيث قامت وزارة الاعمار والتنمية في سنة ٢٠٠٤ بتنفيذ مشروع خدمي كما مبين في جدول رقم (٢٣) ومع المبالغ المخصصة لها في جدول رقم (٢٤) ، (٧٠).

جدول رقم (٢٣)
المشاريع المنفذة في سنة ٢٠٠٤

محافظة	عدد المشاريع
اربييل	١٨٦
دهوك	١٦١
السليمانية	١
مجموع المشاريع	٣٤٨

المصدر: الجدول جمعت وحسبت بالاعتماد على مصدر (٧٠).



المصدر: الجدول جمعت وحسبت بالاعتماد على مصدر (٧٠).

جدول رقم (٢٤)
المبالغ المخصصة لأقامة المشاريع اعلاه

محافظة	المبلغ ب\$	المبلغ بدينار
اربييل	٨٤,٢١٠,١٨٨	٧٤,٢٩٢,٤٨٢,٥٣٥
دهوك	٦,٤٩٣,٨٤٧	٢٥,٢٧٤,٨٥٨,٣٠٠
السليمانية	-	٣٥٥,٧٥١,٠٠٠
مجموع المبالغ	٩٠,٧٠٤,٠٣٥	٩٩,٩٢٣,٠٩١,٨٣٥

المصدر: الجدول جمعت وحسبت بالاعتماد على مصدر (٧٠).

نتيجة لأهم التغييرات والتطورات الذي حدث بعد عام (٢٠٠٣) نلاحظ ازدياد نسبة المشاريع بشكل كبير. ونفذت هذه المشاريع بعضها من قبل القطاع العام وبعضها نفذتها القطاع الخاص والمشاريع كانت لبناء البنايات الحكومية والطرق والمواصلات والبيوت والساحات والجسور ومشاريع المياه، (٦٩) كما موضح في جدول رقم (٢٥) حسب المحافظات:

جدول رقم (٢٥)
انواع المشروعات حسب المحافظات لسنة ٢٠٠٤

مجموع انواع المشاريع	محافظات			نوع المشروع
	السليمانية	دهوك	اربيل	
٧	-	٣	٤	الالات الحكومية
٧٦	١	٣٦	٣٩	بنايات الحكومية
٢	-		٢	مشروع الماء
١٩	-	٩	١٠	جسور
١٩٩	-	٩٢	١٠٧	طرق
١	-	-	١	مجاري
١٠	-	٧	٣	ساحات
٣٤	-	١٤	٢٠	بيوت
٣٤٨	١	١٦١	١٨٦	مجموع المشاريع في المدن

المصدر: الجدول جمعت وحسبت بالاعتماد على مصدر (٧٠).

واضافة الى ذلك تليها تخطيط وزارة الصناعة لقيام القطاع الصناعي الخاص في سنة ٢٠٠٦ في محافظات اربيل ودهوك حيث بلغت ١٧٨ مشروع، (٧٤). وقد قامت شركات القطاع العام والخاص بتنفيذ مشروع اعمار السليمانية عام ٢٠٠٤ ويتضمن ١٦ مشروعا وبكلفة ١١,٥ مليون دولار وقد تم انجازه، (٢٩).

و يلاحظ من جدول رقم (٢٥)، بان هناك فارق كبير في مدينة السليمانية مقارنة بمدينة اربيل ودهوك مما يتوجب على حكومة الاقليم ضمان التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية بكافة فروعها واصنافها وفي كافة القطاعات ولتحقيق تنمية اقتصادية في مختلف مناطق الاقليم ولضمان التوزيع العادل للدخل وتحسن المستوى المعيشي للفرد ، وزيادتها تؤدي الى زيادة القدرة على الادخار والاستهلاك الذي يزيد من الطلب على السلع والمنتجات ، مما يحفز المشاريع الانتاجية على زيادة الانتاج ، وتؤدي كذلك الى زيادة القدرة على الادخار والمشاركة في الاستثمار في المشاريع سواء كانت فردية او جماعية ومشاريع صغيرة او كبيرة .

٤- القطاع السياحي

واضح لدى سكان الاقليم و المتابعين الجغرافيين جمال وطبيعة كردستان ،حيث الجبال العالية و السهول الخضراء والوديان والمياه والينابيع العذبة وكهوفها التي تحكي قصة الأنبياء منذ اقدم الحضارات ،بالاضافة الى الوضع الأمني المستقر كل ذلك يجعل من الاقليم منطقة سياحية من الطراز الاول. الا ان الاقليم في السنوات السابقة لم تمسها يد الرعاية والاهتمام حيث اهملت ودمرت لسنوات طويلة ، ولم تجري عليها اي تغييرات نحو الاحسن بالمفهوم السياحي .

لعل ان ابرز عوامل الجذب للسياح هي المواقع الاثرية والتي يعد اقليم كردستان من أغنى المناطق بها ،اذ توجد (٣٠١٥٢) موقعا اثريا وكل محافظة من محافظات الاقليم تتميز بخصوصية تاريخية ،ومن أهم المواقع الاثرية في الاقليم على سبيل المثال (الجسر العباسي) في زاخو التابعة لمحافظة دهوك ،وقلعة التاريخية في اربيل التي يرجع تأريخ بنائها الى (٥٠٠٠) سنة و(منارة شيخ چولي) التي تمتد تأريخها الى قبل ٧٠٠ سنة ، بالاضافة الى (گرد قارنجه) التي تحتوي على (١٣) اله وهي من العهد الأشوري وعرفت بمعبد الألهة ،وفي محافظة السليمانية تقع كل من كهف (شاندر) و(هزات ميرد) التي وجدت فيه أول آثار والذي للإنسان البدائي القديم يرجع تأريخه الى(٦٠٠٠) سنة قبل الميلاد الحجري(٤،ص٣٤١).

ومن ناحية الأستيطاف فان الاقليم غني بالمصايف التي يتوافد اليها الناس بالأخص في فصل الصيف ،حيث يمكن الاستفاة منها في اقامة احداث المشاريع السياحية الهائلة في تطوير السياحة والاصطيف ،حيث هناك مناطق واماكن تتوفر فيها شروط السياحة بأنواعها منها الترفيهية والاثرية و الدينية والسياحة الشتوية ،فان السياحة تعتبر من القطاعات المهمة في تحسين اقتصاد الكثير من البلدان في ظل توفر المقومات الأساسية لمفهوم السياحة والتي تستطيع ان تأخذ دورا اساسيا في اقتصادها(٣٨).

فأن أهم الخطوات التي قامت بها حكومة الاقليم هو اصدار التشريعات والأنظمة واللوائح السياحية التي اصدرته حكومة اقليم كردستان وهو قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤ لتكوين المؤسسة العامة للسياحة ،ومنذ ذلك الوقت نفذت العديد من المشاريع السياحية منها مدن للألعاب ومراكز الترفيهية وتحسين وزيادة الخدمات الفندقية والمراكز الثقافية والتجارية ومخيمات سياحية صيفية وشتوية بناء المطاعم الراقية(٦٦).

وفي الاشارة الى البعد التاريخي للسياحة في الاقليم ،فقد أخذ النشاط السياحي في الاقليم في الثلاثينات من القرن الماضي بنشاط جيد في تحسين القطاع السياحي ، حيث قاموا باختيار موقع (بيرمام) التابعة لمحافظة اربيل سنة ١٩٤٠ كأول موقع سياحي ، واخذت بعدها مواقع اخرى للسياحة منها (سرسنگ ، سولاڤ ، حاجي عمران ، شقلاوة ، زاويته ، سواره توكه) (٤،ص٣٣٣) ، ومع ذلك فان النشاط الساعي لم يكن بالمستوى المطلوب سواء في العراق أو في الاقليم ولا يزال يفترق الى الكوادر السياحية لأجل تنمية هذا القطاع المهم في الاقليم .

تقييم حركة السياحة في اقليم كردستان

يتسم الاقليم بالتخلف في المجال السياحي رغم كـل الجهود لأنها جهود لا يتناسب مع الواقع السياحي في الاقليم نتيجة الفترة السابقة من ظروف عدم الاستقرار والحصار الاقتصادي والامني وعديد من المظاهر السلبية التي افرضتها الحكومة المركزية على الاقليم ،ويأخذ الباحث فترة (١٩٧٥-١٩٨٦) سقفا زمنيا لغرض التحليل و المقارنة ، ونلاحظ ان هناك فرق كبير في انخفاض وزيادة مستوى النشاط السياحي في الاقليم حيث اتسمت السنوات ١٩٧٥-١٩٨٠ بارتفاع متميز في حجم السياح بحيث تجاوز ٢٧% سنويا في محافظة دهوك و ٢٩% في محافظة اربيل و ٦% في السليمانية ،لاحظ جدول رقم (٢٦) وبالرغ من ان محافظة السليمانية أخذت النسبة القليلة الا انها تتسم بكثرة مقومات السياحة من المدن الاخرى، بينما اتسمت السنوات (١٩٨٠-١٩٨٦) بانخفاض نسبة السياح في الاقليم حيث بلغت ٧% في محافظة دهوك و ٩% في محافظة السليمانية ونحو ٣% في محافظة اربيل (٤،ص٣٤٣). لقد كانت الظروف الأمنية في مقدمة هذه الأسباب التي أدت الى انخفاض نسبة السياحة في الاقليم مما عكست آثار سلبية على حركة السياحة في الاقليم خاصة وفي العراق عموما ومن جهة اخرى شهدت الفترة الاولى (١٩٧٥-١٩٨٠) زيادة في عدد الفنادق في محافظة دهوك بلغت (٧٨%) سنويا ، وفي محافظة اربيل نحو (٢٦%) وفي محافظة السليمانية ١٠% مقابل ١١% سنويا في عموم العراق لاحظ جدول رقم(٢٧).

جدول رقم (٢٦)

حجم وعدد النزلاء في الفنادق في محافظات اقليم كردستان سنويا %

المحافظة	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٦	١٩٧٥-١٩٨٦
دهوك	٢٧,٤	٧,٢	١,٤
اربيل	٢٩	٢,٥	١٥,٦
السليمانية	٦,٦	٩,٢	٤,٥
كركوك	٠,٨	٠,٦	٠,٧

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر(٤،ص ٣٤٤) .

جدول رقم (٢٧)

نسبة التغيير السنوي في فنادق محافظات الاقليم (% سنويا)

المحافظة	١٩٨٠-١٩٧٤	١٩٨٦-١٩٨٠
دهوك	٧٧,٨	٥,٠-
اربيل	٢٥,٧	٤,٢-
السليمانية	١٠	٦,٠-
كركوك	٠	٤,٢+

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص ٣٤٥).

وشهدت نفس الفترة ارتفاعا في نسب السياح و بالأخص زوار العرب من (٦,٤% - ٩,١%) من مجموع السياح الكلي بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٦) وفي محافظة السليمانية من (١١%- ١٢%) لكن محافظة دهوك لم تتأثر كثيرا في نتائج تلك الأوضاع غي المستقرة كما مبين في جدول رقم (٢٨) (٤، ص ٣٤٩) .

ومن خلال اخر احصائية اجريت في الاقليم عام ٢٠٠٧ فان هناك ٢٥ فندق من الدرجة الاولى و ٣٠ فندقا اعتياديا موزعة على محافظات الاقليم ولكن هذه العدد لا يكفي لأستيعاب السياح الأتون من خارج الاقليم حيث قدرت بان اقليم كردستان بحاجة الى (١٠٠) فندقا من الدرجة الاولى، هذا وقد خصصت في سنة ٢٠٠٧ مبلغ (٥٦) مليون دولار لبناء الفنادق في الاقليم من قبل القطاع الخاص (٢٦).

جدول رقم (٢٨)

السياح في عدد من المحافظات الاقليم بحسب الجنسية

المحافظة	العرب			الأجانب		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٦
دهوك	٠,٤	١٣,٩	١٠,٨	٠,٦	٣,٤	٠,٩
اربيل	٠,١	٦,٤	٩,١	٠,٥	١٨,٣	٠,٤
السليمانية	٠,٢	١١	١١,٧	٠,٠٤	٢,٢	١,٥

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص ٣٤٦).

حيث ان أهمية وضرورة زيادة الاستثمار في القطاع لاسياعي وادخاله ضمن خطط التنمية الاقتصادية في الاقليم والتي يكون سببا في انتعاش الاقتصادي ، ومن الضروري تشجيع القطاع الخاص ليأخذ دوره في خطط التنمية السياحية وذلك سواء عن طريق منح القروض أو منح التسهيلات للقطاع العام أو الخاص او اصدار التشريعات والقرارات ذات العلاقة بتطوير هذا القطاع .ومن بين الخطوات الايجابية التي قامت بها حكومة الاقليم في هذا المجال هو اصدار العديد من القوانين والتشريعات بهذا الخصوص ومن أهمها:

١-تسريع قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤ من قبل المجلس الوطني الكورستاني وهو قانون المؤسسة العامة للسياحة في الاقليم وتهدف المؤسسة كما جاء في مضمون المادة الرابعة التي تنص على: (١٦).

١-تشجيع حركة السياحة باعتبارها مصدرا اقتصاديا مهما من مصادر الثروة القومية للاقليم .
٢-توسيع الحركة السياحية في الاقليم والاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة واستثمارها للأغراض السياحية .

٣-رفع المستوى السياحي للمرافق السياحية المختلفة في الاقليم وبما يكفل تقديم افضل الخدمات للسياح عند الاقامة أو التنقل بين المناطق السياحية .

٤-تطوير الحركة السياحية في الاقليم باعتبارها نشاطا اعلاميا و ثقافيا وحضاريا وبما يؤدي الى اجتذاب اكبر عدد من السياح في مختلف ارجاء العالم وتعريفهم بتراث الشعب الكوردي وحضارته بما تضمن ابراز تضحيات هذا الشعب وكفاحه في سبيل نيل حريته .

وتسعى مؤسسة العامة للسياحة الى تحقيق أهم اهدافها بالوسائل المعرفة في المادة الخامسة لقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤ كالآتي(١٦):

١-العمل على استغلال المصادر الطبيعية في الاقليم كالجبال والشلالات والشواطئ الانهار والبحيرات وينابيع المياه وتطويرها بما يحقق الغرض السياحي.

٢-استثمار وتطوير الاماكن التاريخية والأثرية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٣-انشاء المجماعات والفنادق السياحية و محلات التسلية والترفيه والمنتزهات وغيرها من المرافق السياحية

٤- تشجيع ودعم القطاع الخاص للنهوض بالحركة السياحية في الاقليم بمختلف الوسائل كتخصيص الاراضي للمواطنين لغرض انشاء المرافق السياحية المختلفة ووفق شروط خاصة تتحدد بتعليمات يصدرها مجلس الوزراء.

٥- تأجير واستئجار المرافق السياحية مختلفة .

٦- تأسيس الشركات السياحية مختلفة .

٧- تسهيل تقديم الخدمات المصرفية في المناطق السياحية .

٨- تشجيع الشركات الأجنبية والمستثمرين الاجانب على الاستثمار في مجال السياحة في الاقليم.

٩- اقامة الدورات التدريبية لتطوير كفاءة الكوادر السياحية .

١٠- انشاء مكاتب ووكالات سياحية داخل الاقليم وخارجه لتقديم الخدمات السياحية.

١١- تنظيم السفرات السياحية الفردية والجماعية من مختلف دول العالم من و الى الاقليم.

١٢- بث الوعي السياحي عن طريق وسائل الاعلام المختلفة.

١٣- التعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في الاقليم على ابراز خصوصيات شعب كوردستان وتضحياته وتجسيد ذلك عن طريق اقامة النصب التذكارية والمعارض و النشاطات الفنية المختلفة .

١٤- حق تمليك الاراضي في عدد من محافظات الاقليم بدون بدل لاقامة فنادق أو كازينوهات ودور سياحية ومطاعم واعفائها من الضريبة العقار لمدة ثلاث سنوات .

١٥- تسليف المصرف العقاري مبلغ قدره ٢٥٠ الف دينار للمشاريع السياحية العائدة للقطاع الخاص .

١٦- منح استيراد مستلزمات العمل السياحي من الخارج.

ان هناك اهمية كبيرة للمقومات الطبيعية والبشرية في الاقليم التي تساعدت في زيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية في هذا القطاع ضمن خطة التنمية السياحية سواء كانت في فصل الصيف أو الشتاء، ويمكن ان تلعب دورا كبيرا ايضا في تقليل الهجرة من المناطق الريفية الى الحضر واتاحة فرص العمل للسكان الريف في الاقليم وعدم حصول حالة الضغط السكاني في المحافظات ، بالاضافة الى مساهمة في ميزان الدفعات و زيادة الحصول على العملات الصعبة ، لذا فان الاهتمام بهذا القطاع يؤدي حتما الى حل الكثير من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقليم

. أهم المناطق السياحية في اقليم كردستان محافظة اربيل

محافظة أربيل أحد المحافظات الواقعة في اقليم كردستان العراق كانت مركزا لمنطقة الحكم الذاتي الذي منح للأكراد حسب إتفاقية الحكم الذاتي للأكراد عام ١٩٧٠ ويعتبر في الوقت الحالي عاصمة اقليم كردستان لعراق الذي تشكل على اعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. تقع محافظة أربيل في اقليم كردستان العراق و تحدها من الشمال تركيا ومن الشرق إيران و تبلغ مساحتها (١٣١٦٥) كم مربع و تقع المحافظة ضمن السهوب ذات مناخ انتقالي بين البحر المتوسط والمناخ الصحراوي تتميز بالبرودة الشديدة وانخفاض معدل الرطوبة و تعد اربيل العاصمة الصيفية للعراق وذلك لأهميتها التاريخية عبر العصور ولكونها مركزا ثقافيا وحضاريا موثرا في كردستان العراق ،و يوجد في اربيل أكثر من ١١٠ تالا" وموقعا اثريا يرجع تاريخها من العصر الحجري وحتى التحرير الإسلامي ومن أهم المعالم الأثرية قلعة اربيل وتل السيد أحمد والمنارة المظفرية في اربيل(٣٩).

وتتألف محافظة أربيل من خمسة أفضية تتبعها إحدى عشر ناحية أما الأفضية الخمسة فهي :

- قضاء مخمور
- قضاء كويسنجق
- قضاء راوندوز
- قضاء سوران.اي ديانا

قضاء شقلاوة... وقضاء صلاح الدين وخليفان وميركه سور وبارزان ..

محافظة السليمانية

محافظة السليمانية تقع في اقليم كردستان في الشمال الشرقي للعراق، يحدها من الشرق، الحدود الإيرانية، ومن الجنوب محافظة ديالى، ومن الغرب محافظة كركوك الغنية بالنفط، ومن الشمال الحدود الإيرانية ومحافظة أربيل.

تضم السليمانية عدة أفضية، من أهمها قضاء بينجوين الحدودية، وتعتبر منفذا إلى إيران، و قضاء جمجمال، وغيرها. توجد مصايف في المحافظة، منها مصايف احمدآوا، و سرجنار، و دوكان، ومنطقة سرتك، وكونماسي، وجبل ازمر الشهير في المدينة. وغيرها. و في المحافظة أيضا

سدان كبيران انشئ في خمسينات القرن الماضي، وهما سد دوكان، و سد دربندخان. اشتهرت بالمسجد الكبير الذي يقع وسط المدينة (مركزها)، وفيه ضريح الشيخ محمود الحفيد، وضريح كاك احمد الشيخ. اشتهرت المدينة بسمتها الثقافية، حيث تعتبر العاصمة الثقافية لاقليم كردستان كما يوجد بها جامعة من أكبر الجامعات باقليم كردستان العراق وهي جامعة السليمانية وتعتبر السليمانية مصيف لما بها من مصايف كثيرة وبلد واعد للسياحة(٣٩).

قضاء بينجوين أحد أقضية محافظة السليمانية ويقع على بعد ٩٦ كم من مدينة السليمانية، قرب الحدود الإيرانية. ويحتل بينجوين موقعاً استراتيجياً لكونه أحد المنافذ الحدودية المهمة بين إقليم كردستان وإيران، فضلاً عن المواقع الأثرية التي تعود إلى آلاف السنين مثل (قلعة كجي) وغيرها. يتمتع بينجوين بمناخ معتدل ومناظر خلابة وينابيع المياه الكثيرة، بحيث يمكن الاستفادة منها كأحد المواقع السياحية المهمة(٣٩).

محافظة دهوك

تقع محافظة دهوك اقليم كردستان اقصى شمال غرب العراق تعتبر محافظة دهوك من المحافظات ذات الاهمية وخاصة من الناحيتين التاريخية والجغرافية ، فان الاثار والمنحوتات المكتشفة في تلالها وكهوفها تدل على اهميتها فضلا عن موقعها الجغرافي المتميز وذلك لوقوعها على حدود دولتين إضافة إلى مرور خط مواصلات دولي استراتيجي فيها يربط بتركيا والعالم الخارجي.

هي مدينة جميلة يحدها من الاتجاهات الثلاثة جبال مما يعطي المدينة منظرا خلابا و ينحدر فيها نهر صغير منبعه سد دهوك الكبير التي هي من اجمل المناطق السياحيه في المدينة و لمحافظة دهوك مناطق خلابة جميلة سياحية و منها سولاف -عماديه- سرسك -زاويته- و مركز محافظة دهوك تابعه لاقليم كردستان العراق حاليا. يقدر عدد سكانها بحوالي ال ٥٠٠ الف نسمة غالبيتهم من الأكراد و المسيحيين واليزيديين من طوائف عديدة.

ويوجد بدهوك كثير من الآثار منها قلعة دهوك وبزاخو أكثر من ١٥ موقع اثرى اخر وتشتهر مدينة دهوك بكثرة بساطينها وفاكحتها وكرومها المشهورة، وتوسعت المدينة عمرانيا من اطرافها الجنوبية والغربية والشرقية ومن اهم معالمه السياحية هي قلعة ناميدي والتي تأتي في ذكرها في الموضوع التالي(٣٩).

قلعة ئاميدي

ئاميدي التي كانت تسمى (اماد- فاهيا)اي مدينة الميديين في بداية تاسيسها والذي تحور اسمها الى (امادي) ومن ثم (ئاميدي) و(عماديه) تعتبر من المدن القديمة اذا لم نقل اقدمها في كوردستان حيث جاء ذكرها في بعض اللوحات الاشورية سنة100 ق.م باسم (امادي) وقد سجلت في اخبار الملك الاشوري شمس نبولاسر الخامس وذلك في المسلة المحفوظة في المتحف البريطاني ،حيث كانت امادي عاصمة للامبراطورية الميديية في مرحلة متأخرة من تاريخ هذا الامبراطورية ،تضم هذه المدينة كنوزا واثارا تؤكد قولنا هذا بالرغم مما نالها من التخريب والتدمير المتعمد ومن هذه الاثار القديمة جدا:

١- كورا سيريجي

كانت معبدا وساحة لاقامة الشعائر الدينية الزرادشتية والتي تدل ان المدينة كانت مركزا لهذه الديانة ومثلها مثل مدينة ئاكري(٣) ولم تكن موقعا لغسل الملابس كما ذهب اليهاالباحث عزت فندي في دراسته عن هذا الاثر(٤٣).

٢- وجود اثار تماثيل لفرسان على الجانب الغربي من سور المدينة وعند بوابتها الغربية والمعروفة موعخرا ب (د ركهي سه قافا) والتي ترجع الى عهد الفرثيين والتي توءكد على حضارة متقدمة في هذه المدينة منذ القدم

ان ئاميدي يكفيها فخرا بالاضافة الى تاريخها الميدي القديم انها كانت عاصمة امارة ئاميدي او ما سمي فيما بعد بامارة (بادينان) والتي تم تاسيسها سنة ١٣٢٩م على يد موعسسها بهاءالدين بن شمس الدين بن شجاع الدين بن الاميرنجم الدين خضر بن مـبارز الدين كاك المازنجاني تعتبر جامع المدينة ومنازلها وكذلك بناية مدرسة قوبهان اية في الفن المعماري الاصيل والتي تم بناءها من قبل احد ابناء ئاميدي حيث لا يزال احفاده يعيشون في ئاميدي ويزاولون نفس المهنة ،وفي عهد السلطان حسن باشا وحسين باشا ، اما دار الامارة والتي يرجع تاريخ بنائها الى بداية القرن الثامن عشر والتي قام بهدمها احد المسوعلين في ئاميدي في اواسط الخمسينات من القرن الماضي للاستفادة من احجارها لبناء السراي الجديد فقد بقيت اثارها الى سنة

1970حيث وزعت ارضها على شكل قطع سكنية و دون الاخذ باهميتها الاثرية وبنيت عليها دور سكنية واهلها لايعلمون بانهم يقيمون على ارض شاهدت حوادث عظام لعبت دورا كبيرا في حياة الامارة وئاميدي بالذات ، وبعد سبات استمر من سنة1921-1843م نهضت المدينة مرة

ثانية لتقارع التدخل الاجنبي فكانت احدى المدن الكوردستانية التي ترفض الحكم الاجنبي وذلك واستطاعت جامعة السليمانية من جمع بعض هذه الشواهد وحفظها في متحفها في السبعينات من القرن الماضي(٤٣).

مما سبق فان قضاء نأميدي حاليا تعتبر من اكبر الاقضية في الاقليم من حيث المساحة والسكان وفيها من الطاقات البشرية والموارد الطبيعية فيما لو استغلت استغلالا صحيحا لعم الخير ليس على القضاء فقط ولكن على عموم كوردستان ومن هذه الامكانيات(٤٣).

١- السياحة

ان التاريخ القديم لمدينة نأميدي وكثرة الاثار فيها توءهلهما ان تكون مركزا مهما لجذب السياح وهنا لا ضير من تقديم بعض المقترحات الى الجهات المعنية وخاصة مديرية الاثار باتخاذ بعض الاجراءات ومنها تحديد المواقع الاثرية في نأميدي واعتبارها من المحرمات التي لا يمكن التجاوز عليها او الحاق اي ضرر بها ومن ثم صيانتها لتكون ملائمة لزيارة السواح ومن هذه الاثار

ا- منارة المدينة وجامعها

ب- مدرسة قوبهان والمدارس الاخرى التي سبق ذكرها ،ابرار معالمها وازالة التجاوزات عليها واعادة صيانتها .

ج- بوابات المدينة الرئيسة وهي الباب الشرقي (ده ركه هي باشا) والبوابة الغربية (ده ركه هي زييري واخيرا سمي ب سه قافا) محاولة ازالة كل التجاوزات على الطرق والممرات الموءدية اليهما وذلك حسب القوانين المرعية وارجاع كل ما يتعلق بهذين البابين الى اماكنهما الاصلية .

د- ضريحي السلطان حسين باشا والاميرة روشن بنت اسماعيل باشا صيانتها و ازالة ما حولها من الابنية وتحويلها الى حدائق وساحات للنزهة والمشاهدة .

هـ- ساحة العبادة الزرادشتية او ما يسمى (كورا سيريجي)،ابرار معالمها واعادة صيانتها وازالة ما حولها من دور سكنية وكتابة تاريخها على نصب خاص .

و- تماثيل الفرثيين والمحفورة على السفح الغربي من المدينة، اعادة صيانتها وابرار معالمها وكتابة معلومات عنها على نصب خاص .

س- ايش قه لا

الحائط القديم والمبني على الحافة الغربية من المدينة وبحصنها الشرقي والغربي والذي كان يحمي المدينة من الغزاة المهاجمين من الجنوب .

ح- الكهف المسمى ب (شكه فتا جانكا)

والذي كان الممر الذي حاول محمد باشا الرواندوزي عن طريقه غزو ئاميدي بعد حصار دام سبع سنوات. والواقعة في السفح الجنوبي من المدينة .

ح- دار الامارة

يتطلب دراسة هذا الموقع لمعرفة كيفية الوصول الى بعض الحقائق عن هذا الموقع المهم. ويعتقد بان هناك كثير من الاثار مطمورة في الطبقات السفلى وتحت الابنية السكنية .

ط- محاولة اقامة بعض التماثيل والنصب تشير الى تاريخ هذه المدينة مثل تماثيل رمزية لبعض امراءها كالامير بهرام باشا الكبير والسلطان حسين باشا او الوزير عيساي ده لا وبعض العلماء والشعراء الذين تخرجوا من تلك المدارس .

٢- الاصطياف والمشاتي

تمتاز ئاميدي و توابعها بجوها العليل المعتدل صيفا والبارد شتاء بالاضافة الى طبيعة خلابة مما تجعلها لتكون مواقع للاصطياف صيفا ومشاتي شتاء مثل سه رسنك وسواره توكا واينشكي وسولاف الغنية عن المعرفة بالاضافة الى مناطق اخرى مثل (سه ر ئميدي و به ري سيلبي وگه لي بالندا) ومن الضروري ان تتدخل الجهات المعنية بتنظيم هذه المواقع الثلاثة الاخيرة لاغراض الاصطياف قبل ان تحدث التجاوزات كما حدثت في المناطق الاخرى .

٣- الزراعة

منطقة ئاميدي تشتهر بانتاج محاصيل زراعية مختلفة مثل الحنطة و الـرز والشعير والسّمسم
بالاضافة الى الفواكه مثل الجوز ولاعناب والخوخ والتبوغ بانواعها المختلفة
تشتهر بها مناطق (كوهري وكيزي وبه ليتي وباوركي والتين والكمثرى.....الخ والتي
وكانى

يساعد على بناء معامِل لانتاج المواد الغذائية المختلفة لغرض الاستهلاك الداخلى و التصدير
للخارج

٤- المياه

اصبحت المياه من الموارد الطبيعية الاستراتيجية و ئاميدي يمر بها نهر زي (الزاب الاعلى)
وللذان ينبعان من ينابيع في كانى سنج وسه رو كانى وبالاضافة ونهرين من من شمالها وجنوبها
في بامرني وسه سنك وهروري وبيدوهي وكانى ماصي ويمكن الى ينابيع كثيرة اخرى
الشرب والصناعات المختلفة وبعد معاملتها بوسائل علمية بسيطة صناعتها واستغلالها لاغراض

٥- المعادن

ملية بكنوز من الكلام عن الموضوع يحتاج الى فصل خاص حيث ان جبال ووديان ئاميدي
لم يصلها يد الاستغلال المعادن المختلفة مثل الحديد والقصدير والفحم الحجري....الخ.

اهم المشاريع السياحية في عام ٢٠٠٧

لتطلع على المشاريع السياحية التي اقامتها حكومة اقليم كردستان خلال عام ٢٠٠٥ من قبل
مديرية التخطيط والمتابعة في المؤسسة باسماء ومبالغ اهم المشاريع التي انجزت خلال العام
الماضي منها(٤٢):

— مشروع سياحي في "احمد آوا" بكلفة (١,٥٧٣,٥٥٦,٢٦٩) دينار ينجز من قبل شركة
محلية خلال ٢٧٠ يوماً.

— مشروع ماستر بلان (التخطيط الاساسي) في السليمانية (ازمر، سرجنار، كويزه) ينجز من
قبل شركة كندية بكلفة (٦٦١,٣٣٣,٠٠٠) دينار خلال ١٠٠ يوم.

– مشروع ماستر بلان "قره داغ" ينجز من قبل شركة فرنسية بكلفة (٦٦١,٣٣٣,٠٠٠) دينار خلال ١٠٠ يوم.

— مشروع ماستر بلان دوكان ينجز من قبل شركة المجموعة الاسبانية بكلفة (٦٦١,٣٣٣,٠٠٠) دينار خلال ١٠٠ يوم.

— مشروع ترميم فندق بلكيان (بنجوين) ينجز من قبل شركة محلية بكلفة (٦١٩,١٢٥,١٥٠) دينار خلال ٩٠ يوماً.

— مشروع حديقة وخزان ماء ومجاري وتبليط الطريق في كويسنجق ينجز من قبل شركة محلية بكلفة ٧٩٤,١٦٤,٠٠٠ دينار خلال ١٤٠ يوماً

مشروع تزيين وعمل كابينات سياحية في (سرتك به مو) ينجز من قبل شركة محلية بكلفة (٦٠٨,٤٨٣,٥١٠) دينار خلال 150 يوم.

— مشروع تزيين وعمل كابينات في (كونه ماسي) ينجز من قبل شركة محلية بكلفة (٦٧٣,٩٩٦,٤٨٢) دينار خلال ١٥٠ يوم. وهناك مشروع لتطوير منطقة سركلو وهو قيد المباشرة.

وهناك ثلاثين منطقة سياحية في السليمانية بدراسة - وتشكلت لجنة لتحديد المناطق السياحية من الناحية الطبوغرافية والجدوى الاقتصادية وما تحتاج اليه من البنى التحتية، هذه المناطق والطرق والكهرباء والماء، واختاروا من هذه المناطق الثلاثين ثلاث مناطق، الاولى منطقة السليمانية وكلفت شركة كندية لاعداد "ماستر بلان" اي مخطط اساسي لها ، والاخري منطقة قره داغ التي تقع جنوب السليمانية وهي منطقة خلابة وملائمة للسياحة، وكلفت الفرنسية بوضع الماستر بلان لها، والمنطقة الثالثة هي سفح جبل كوسرت اي "TIC" شركة المنطقة القريبة من حوض دوكان وهي منطقة واسعة تقدر بـ "١٦٠٠٠" ستة عشر الف دونم وقاموا مع شركة اسبانية بتهيئة المخطط الاساس لها، وهي الان مهياً بشكل كامل، والعمل مع لدعم السياحة، جميع التحولات الاقتصادية وارتفاع الدخول والنمو الاقتصادي في عموم البلد بتقديم التسهيلات اللازمة (٤٢).

قطاعات خدمية اخرى:

بالنسبة للمرافق الخدمية الاخرى على سبيل المثال خدمات توفير الطاقة الكهربائية التي تعتبر من الضرورات الحياتية في هذا العصر فان اقليم كوردستان تعاني من تخلف كبير في هذا الصعيد

هناك مصادر عديدة لأجل توليد الطاقة كالفحم والنفط والغاز والطاقة الكهربية والطاقة الذرية والمصادر المائية، وتعتبر المصادر المائية من أرخص مصادر توليد الطاقة الكهربية لأنها لا تحتاج الى كلفة تشغيلية عالية، حيث توجد في اقليم كردستان مصادر مائية كثيرة يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة الكهربية لا سيما بعد اكمال السد الكبير (سد بيخمة)، (١٣، ص١٢٢). اما عن مشاكل الطاقة الكهربية في الاقليم يمكن ايجازها كالآتي :

١-زيادة مشاكل وصيانة السدود وسيطرة دولة التركية والايروانية على مصادر المياه الاتية من اراضيها. حيث انخفضت حصة العراق عموما من نهر الفرات بنسبة ٨٠% ومن نهر دجلة ٥٠% بسبب الجهد التركي الكهرومائي وبناء سدود في جنوب شرق الاناضول بالاضافة الى اقامة دولة ايران بنصب لمنشأة المائية على روافد دجلة في ايران .

٢-قلة تساقط الامطار في اقليم كردستان في السنوات الماضية مما تأثر سلبا على منسوب مياه سد دوكان الذي يعتبر احد مصادر توليد الطاقة في العراق .

٣-استخدام عدد كبير جدا من المولدات الأهلية والحكومية لتوليد الطاقة الكهربية مما يؤثر سلبا على زيادة استخدام موارد الطاقة الاخرى في عمله لتوليد الكهرباء وولتي تآثر سلبا على تلوث البيئة ايضا.

٤-زيادة مدة انقطاع التيار الكهربي على السكان مما ادى الى زيادة استخداماتهم لموارد الطاقة الاخرى كالنفط والاشجار والحطب.

٥-وجود محطات متوسطة وصغيرة الحجم التي نصبتها المنظمات التابعة للامم المتحدة وبعض الشركات العالمية في اقليم كردستان في عام ٢٠٠٢ حيث توجد في مخازن (يو ان دي بي) ٥٠٠٠ عمود كهرباء و ٦٠٠٠ كم من القابلات و ٤٢ محولة كهرباء و مع ذلك تعاني الاقليم من انقطاعات الكهرباء المستمرة وكان ايراد المولدات ٢٩ ميكا واط. ففي عام ٢٠٠٢ بلغ انتاج محطة دمكان ٤٠٠ ميكاواط ومحطة دربندخان ٢٧٠ ميكاواط (١٢٠ ميكاواط صباحا و ١٨٠ ميكاواط ليلا) حيث بلغت حصة محافظة اربيل (١٧) ميكاواط فقط بـ (٥٨) ميكاواط صباحا و (٨٥) ميكاواط ليلا حسب حصة ٤٨% المنفق عليها (٤٠،

٦- بالرغم من ان مدن الاقليم بالأخص اربيل والسليمانية تعاني من نقص الشديد في الطاقة الكهربائية الا ان هناك مناطق ريفية تعاني من عدم وجود الكهرباء الا عن طريق وبالأخص الارياف الحدودية وهم يستعملون الوسائل البدائية مثل اللوكس ،الفانوس،والحطب ،والاشجار .

ان الطاقة الكهربائية يمكن ان تكون ناتجا عرضيا لمشروع اروائي وبالتالي فان مثل هذا المشروع ذو فائدة مزدوجة للزراعة والخدمات والصناعة التي تعتبر العصب الرئيسي لتنمية كافة القطاعات الاقتصادية فاقليم كردستان و العراق عموما تعتمد في انتاج الطاقة الكهربائية على المياه من خلال السدود المبنية في الاقليم وفي العراق عموما.

ويظهر التخلف في هذا القطاع الخدمي من خلال نسبة المساكن التي تغذى بالتيار الكهربائي و نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية وتدني مستوى الكفاءات الخدمية لتأمين الطاقة للسكان وتخلف مستوى التجهيزات و البنية التحتية في مجال استخدام المياه ، بالرغم من وجود سدين هما (دوكان وداربندخان) داخل اقليم كردستان الا انها لا تكفي لتوفير الطاقة لأقليم كردستان عموما ،وهناك نقص شديد في استهلاك الطاقة ومن الواضح ان مصادر المياه كثيرة جدا في الاقليم حيث تقدر مساحة نهر دجلة داخل الاقليم بـ(١٥٠) كم كما يضم حوالي ٥٠% من مساحة حوض التغذية ، كذلك تقع حوالي ٧٤% من مساحة حوض التغذية في(الخابور والزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وسيروان داخل حدود اقليم(٥٩)،الا ان المورد المائي لم يستخدم استخداما امثلا .لذا فهناك حاجة ماسة الى زيادة الاستثمار في الموارد المائية لتوليد الطاقة الكهربائية وارواء المساحات الزراعية التي هي في امس الحاجة لذلك خاصة وان الكثير من المزارع تعتمد في ارواء اراضيها على مياه الامطار والتي لا يمكن الاعتماد عليها بالشكل الرئيسي كونها تتأخر وتقدم احيانا والتي لا تتناسب مع مواسم الزراعة وفي الاوقات المناسبة خاصة في ظل التغيرات المناخية التي تتعرض لها البيئة بشكل عام نتيجة الاحتباس الحراري الذي تعاني منه ، اضافة الى ان هناك مصادر اخرى للطاقة الكهربائية تتبعها الكثير من البلدان الا وهي المراوح الخاصة التي تعتمد على طاقة الرياح ،التي تعتبر الوسيلة المناسبة للاقليم وللعراق خاصة في ظل الظروف السابقة الذكر في تحكم كل م ايران وتركيا بمنسوب المياه نهري دجلة والفرات

اما في جانب قطاع خدمات الاتصالات الهاتفية (النقالة) فهناك اكثر من مليون مشترك في خط اسيا سيل في اربيل بالإضافة الى خطوط اخرى فهي نقلة نوعية جيدة خلال السنوات الثلاث الاخيرة ويمكن الاهتمام هنا في تحسين هذه النوعية .

في جانب القطاع المالي (كالبانوك وشركات التأمين و الادارة المالية) انها تتسم بتخلف كبير في هذا الشأن ونقص كبير في الخبرات الادارة المالية والنقدية المصرفية في للاقليم التي يفترض ان تساهم في تنفيذ السياسات الاقتصادية الحكومية فان الاقليم بحاجة الى العديد من البنوك سواء كانت تابعة للقطاع الخاص (المحلي او الاجنبي) وذات اختصاصات مختلفة (كمصارف الصناعية و الزراعية و السكنية و التجارية ،هذا بالإضافة الى ضرورة وجود شركات التأمين، تواكب حركة النهضة الاستشارية التنموية في الوقت الحالي في الاقليم ، وخاصة في ظل عمليات الاستثمارات الاجنبية خاصة التي هي بحاجة الى مصارف ذات كفاءات عالية اسوة بما هو موجود في الدول المتقدمة والعالمية من اجل تسهيل العمليات المصرفية وفي حركة رؤوس الاموال من والى الاقليم .

ومن الضروري الاشارة الى خدمات تنظيف البيئة في كوردستان فانها تتسم بنقص كبير و اهمال في هذا الجانب ، وعدم وجود هيئة مراقبة حكومية على مخلفات نشاط كافة القطاعات الصناعية و الزراعية و الخدمية .اضافة لهذه المشاكل التي تسبب تلوث البيئة فـفي فهناك مشاكل نية اخرى الاقليم وهي وجود اعداد كبيرة من الالغام في مناطق مختلفة، ،حيث قام النظام السابق بزراعة اكثر من عشرة ملايين من الالغام في مناطق متفرقة في الاقليم خاصة الحدودية منها ،وتأتي اثار الاسلحة الكيماوية بعدها مما اثرت سلبا على حياة المواطنين والاحياء في هذه المنطقة بالإضافة الى اثارها على الزراعة و البيئة والسكان القرى وعدم امكان الاستفادة من تلك المناطق في الاستثمارات السياحية او الصناعية ،كما حيث تقوم ادارة حكومة اقليم كوردستان عن طريق الدوائر والمؤسسات المختصة وبالاشتراك مع منظمات الانسانية العالمية في السعي من الحد من التلوث البيئي ومسبباته وعلى حكومة الاقليم تخصيص ميزانية اكبر لأجل تنظيف هذه الاثار تبطيء من عملية التنمية الاقتصادية

ان اقليم كوردستان العراق اكبر حقل الغام في الشرق الاوسط و بالأخص في المناطق الريفية فقد قدرت بأكثر من عشرة ملايين لغم وذلك حسب احصائية الامم المتحدة (٢٦) وتتكون من (٢٠٣٩) حقل الغام تغطي مساحة الفي مترمربع وكل ذلك تؤدي الى تدمير والاف القرى والبيئة والانسان واصابة الكثير منهم بالعوق مما ادى الى عدد من الضحايا حيث لا يمكن من اعادة اعمار عديد من القرى الا بعد ازالة الالغام ، وبمساعدة مباشرة من منظمة MAG-VVAF الامريكية خلال اعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فقد تم مسح واسع للمنطقة واكتشف (٣١٥٠) حقلا مزروعة بالالغام تغطي مساحة ٧٨٨ كم٢ في اربيل والسليمانية ودهوك، (٤٤).

وضمن حملات ازالة الالغام فقد تم تأسيس برنامج شوؤن الالغام في اقليم كوردستان عام ١٩٩٧ من قبل منظمة الامم المتحدة (يونوبس) ، وذلك ضمن ميزانية برنامج النفط مقابل الغذاء بقرار مجلس الامن ٩٨٦ ، وبعد سنة ٢٠٠٥ اسست حكومة الاقليم المؤسسة العامة لشؤون الالغام في السليمانية وبميزانية خصصتها من قبل حكومة الاقليم (٤٤).

وقد تم انجاز العدد من المشاريع لأجل حماية البيئة منذ بداية عام ٢٠٠٦ اضافة الى تأسيس وزارة البيئة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٧ واصدرت قانون حماية البيئة ، بالاضافة الى البدء بعملية المسح البيئي للمياه والطيور بمشاركة (منظمة طبيعة العراق) ، ودعم من وزارة البيئة الايطالية و كما تضمن مشروع قانون حماية البيئة على النصوص التالية:

- ١- زراعة الاشجار في المناطق الباقية فيها اثار الاسلحة الكيماوية .
 - ٢- مشروع معالجة النفايات .
 - ٣- تشريع ظوابط واسس قانونية فيه عقوبات و غرامات للمخالفين من المولدات الكهربائية والمشاريع الصناعية وملوثات المياه و مراقبة المشاريع الاستثمارية الجديدة.
- و على المستوى الدولي فهناك حملة دولية واسعة تهدف لازالة الالغام والتنظيف من اثارها كمنظمة خاصة برصد الالغام الأرضية وفي جنيف في تقريرها السنوي التاسع لعام ٢٠٠٧ حول الالغام الأرضية في العالم تضمن تقييما لمدى تقدم الحملة الدولية الهادفة الى الوصول الى عالم خال من الالغام.
- وأشار التقرير إلى أن عددا كبيرا من الدول لم تحترم المهلة المحددة في معاهدة أوتوا حول الالغام المضادة للأفراد من أجل القضاء على مخزونها من الالغام وتطهير المساحات الملوثة.

لقد بدأت الحملة المضادة للألغام في عام ١٩٩٧ وتم التوقيع على معاهدة أوتواوا حول الألغام المضادة للأفراد. انضمت إليها لحد اليوم ١٥٥ دولة للمعاهدة و أمهلت الدول فترة عشر سنوات للقضاء على مخزونها من الألغام ونزع الألغام من أراضيها (٢٢). وهذه المهلة تنتهي في العام ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠، وقد عرف عدد الضحايا تراجعاً بنسبة ١٦% ليستقر في حدود ٥٧٥١ ضحية.

علما بان ميزانية الحملة الدولية بلغت في العام ٢٠٠٦ حوالي ٤٧٥ مليون دولار، وتساهم سويسرا فيها بحوالي ١٤٠،١ مليون دولار وتأتي في المرتبة ١٣ ضمن الدول المانحة الدول المستفيدة حسب الترتيب هي : أفغانستان (٨٧،٥ مليون دولار) ، لبنان (٦٨،٨ مليون دولار) ، انغولا (٤٨،١ مليون دولار) ، العراق (٣٥،٥ مليون دولار) ومن ضمنها اقليم كردستان ، كمبوديا (٢٩،٦ مليون دولار)، السودان (٢٨،٩ مليون دولار)، (٢٢).

اما بالنسبة لقطاع الاسكان الذي يعتبر من القطاعات المرتبطة مباشرة بحاجات الانسانية فهو يعاني من عجز كبير ، حيث يعاني اقليم كوردستان من نقص كبير في الوحدات السكنية في المدن والارياف بالرغم من ارتفاع مؤشرات استخدام السمنت في الاقليم بصورة كبيرة . ومن حيث النوعية تختلف السكن في المدن مع الارياف ففي الارياف والمجمعات الصغيرة تعاني البيوت من الشروط الصحية و يتصف بشكل عام بتخلف المستوى ، وفي المدن فهي بحاجة ماسة الى الكثير من الوحدات السكنية المختلفة وقد بلغ حجم النقص مئات الالوف من الوحدات السكنية ،فان الاهتمام والاستثمار في هذا القطاع تكون ضرورة ملحة والتي تعتبر ذات مردود اقتصادي كبير للشركات التي لديها اهتمامات بهذا القطاع بالاضافة الى كونها تساعد في تحسين مستوى المعيشة في الاقليم وبالاخص في هذه الفترة عند شروع قانون الاستثمار الجديد قانون رقم(٤) لسنة ٢٠٠٦ والذي فيه الكثير من الامتيازات للمستثمرين وتشجيع لرؤس اموال خارجية للمساهمة في اقامة المشاريع الاستثمارية على كافة الاصعدة و بالأخص في قطاع الاسكان(٤٦).

١- السكان

بدءاً لابد من اعطاء نبذة تاريخية عن السكان في اقليم كردستان:

في ضوء التنقيبات الأثرية الحديثة، تم الكشف بأن منطقة إقليم كردستان هي من أقدم الموطن التي إتخذها الإنسان مستقراً وتعود الى العصر الحجري القديم له ولا زالت الحياة فيها مستمرة لحد الآن. ومن أهم الاكتشافات المواقع القديمة هي كهوف شانيدة زرزي وكيوانا وهزارميرد وباولي موة و (جرمو) (١٧، ص ٢٠).

تعود الجذور التاريخية للشعب الكردي وكما ورد في كتب تاريخية كردية وغير كردية من أهمها كتاب للمؤرخ الكردي محمد أمين زكي (١٨٨٠ - ١٩٤٨) الموسوم (خلاصة تاريخ الكورد وكوردستان) حيث يقول ان جذور الكورد تعود الى ما يسمى بشعب (جبال زاغروس) الذي كان يقطن كردستان منذ فجر التاريخ. ويتألف هذا الشعب من أقوام عديدة هي (لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري، نايري) (٤٧).

تتولى مسؤولية الإدارة الفيدرالية في الأقليم منذ ١٩٩٢ بعد الانتخابات البرلمانية المباشرة التي جرت في اقليم كردستان لقد اسفرت نتائج تلك الانتخابات وتكوين البرلمان للاقليم تسمى ببرلمان اقليم كردستان - العراق وقام بتشكيل سلطة تنفيذية بموجب اصدار قانون مجلس الوزراء لأقليم كردستان رقم (٣) لسنة ١٩٩٢ بتشكيل حكومة الأقليم وتمارس صلاحياتها مع ضمان مبدأ الديمقراطية في الادارة واحترام حقوق الانسان وتأكيد الحرية الاقتصادية واقتصاديات السوق الحرة (٢٧).

كماتشير الاحصاءات والتوقعات الحالية ان معدل النمو السكاني (النمو الديموغرافي) في زيادة مستمرة ويتوقع ان يصل عدد السكان في اقليم كردستان الى (١٠,٩) مليون نسمة في نهاية العقد الثاني من القرن القادم (٢، ص ٨).

تعد منطقة إقليم كردستان من اقدم الحضارات في الشرق الأوسط حيث تعد هضبة (جرمو) بمدينة كركوك احد هذه الحضارات، الا انه هناك صعوبات في تعيين الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية لأقليم كردستان فهناك آراء واتجاهات عديدة تتعلق بتعيين الحدود لأقليم كردستان سواء كانوا من الكرد او العرب او الاجانب ،وبلغ عدد سكان إقليم كردستان حسب اخر إحصائية (٥) ملايين نسمة ، (٧٠) .

لقد تسببت الظروف الاستثنائية العصبية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها كردستان الى انخفاض نسبة الزيادة السكانية مقارنة بالعراق منذ فترة تتراوح بين سنة (١٩٨٥ - ٢٠٠٣) (٤، ص ١٨٣)، ان نسبة السكان بالنسبة لمجموع السكان في العراق لسنة ١٩٨٥ (٣، ص ١٨٦) كانت كالآتي: (نسبة سكان الكورد في السليمانية ٩٤% وفي اربيل ٨٦% وفي دهوك ٧٦% وفي كركوك ٣٨%). لكن هذه النسبة انخفضت بين سنوات (١٩٨٥-١٩٩٥) بنسبة كبيرة لأسباب عدة من اهمها السياسية و اجبارهم على تغيير هوياتهم القومية والتهجير والقمع (٤، ص ٢٠٨) .

هذه توضيح بالنسبة للهجرة الأجرارية اما الهجرة الأختيارية وحيث بدأت فكرة الهجرة الى الخارج منذ السبعينيات حتى الان والذي اثير بالتالي على انخفاض مستوى التعليم لأن المهاجرين اكثرهم كانوا ذو مستوى تعليمي ادت الى انخفاض نسبة السكان وسنأتي الى بحثها في المواضيع التالية.

إتجاهات نمو السكان في إقليم كردستان – العراق:

على الرغم من جميع الإحصاءات الرسمية التي جرت في الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ و ١٩٧٧ و ١٩٨٧ والتي شملت جميع مناطق العراق، إلا ان الإحصاء الذي جرت في العام ١٩٩٧ لم يشمل إلا الأجزاء المحررة من إقليم كردستان العراق. أما بالنسبة للإحصاءات التي جرت خلال الفترة (١٩٥٧ – ٢٠٠٠) نلاحظ فيها الإنخفاض الواضح في نسبة تعداد السكان من الكورد كما هو مبين في الجدول رقم (٤٠) (٣ ص ١٨٣) .

والذي يبين تحديداً إنخفاض تلك النسبة بشكل واضح في الفترة (١٩٥٧ – ١٩٦٥) الى أدنى مستوى لها، إذ بلغت ٢,٤% ويعود ذلك الى الظروف الإستثنائية العصبية التي مرَّ بها الإقليم وحالت دون نجاح التعداد الذي حصل في العام ١٩٦٥ في الإقليم. إذ كانت التقديرات الخاصة بإعداد الكورد مجرد تخمينات محضة. وخلال السنوات بين عامي ١٩٦٥ – ١٩٧٥ إرتفعت مع ذلك نسبة النمو للسكان الكورد الى حد قاربت فيه نسبة النمو في بقية أرجاء العراق حيث ان

العام ١٩٧٧ يمثل عودة النازحين الكورد وتجمعهم في غير مناطق سكناهم الأصلية (٣ ص ١٨٠). كما نلاحظ انه خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٧) ان نسبة الزيادة في عدد الكورد أخذت تميل الى الإنخفاض إذ بلغت ٣,١ % ويعود ذلك الى عمليات التهجير والترحيل التي تعرّض لها سكان إقليم كوردستان آنذاك. الأمر الذي ادى الى إنخفاض حجم السكان الكورد. إضافة الى ذلك أخذت نسب الزيادة خلال الفترة (١٩٨٧ - ٢٠٠٠) تتساوى. اما عن نسب الزيادة الإجمالية للفترة (١٩٥٧ - ٢٠٠٠) في الإقليم والعراق بشكل عام فالفارق بينها ضئيل و قليل نسبيا لاحظ جدول رقم (٢٩) (٤، ص ١٨٠).

جدول رقم (٢٩)

يبين النسب المئوية للزيادة السنوية للإقليم

والعراق للفترة (١٩٥٧ - ٢٠٠٠)

العراق	إقليم كوردستان	الفترات الزمنية
٣,٥	٢,٤	١٩٦٥ - ١٩٥٧
٤	٣,٨	١٩٧٧ - ١٩٦٥
٣,٦	٣,١	١٩٨٧ - ١٩٧٧
٣,١	٣,٢	٢٠٠٠ - ١٩٨٧
٣,٦	٣,٢	٢٠٠٠ - ١٩٥٧

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص ١٨٠).

لقد بلغ عدد سكان الاقليم حسب تعداد عام ١٩٥٧ (١٥٣٠٠٤٣) نسمة بنسبة مئوية بلغت ٢٤,٢ % من مجموع سكان العراق، وإرتفع هذا العدد ليصل الى (٣٥٢٥٤١٥) نسمة في العام ١٩٨٧ بنسبة ٢١,٥ % من مجموع سكان العراق، كما إزداد هذا العدد ليصل الى (٥٢٥٧٣٢٤) نسمة في العام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٢,٦ % من مجموع سكان العراق، كما مبين في الجدول رقم (٣٠) (٤، ص ١٨٣).

جدول رقم (٣٠)

عدد سكان الإقليم نسبةً الى سكان العراق لسنوات
التعداد بين عامي (١٩٥٧ – ٢٠٠٤)

سنة التعداد	عدد سكان الإقليم	% من مجموع سكان العراق	عدد سكان العراق
١٩٥٧	١٥٣٠٠٤٣	٢٤,٢	٦٢٩٨٩٧٦
١٩٦٥	١٨٣٠٩٦٥	٢٢,٦	٨٠٩٧٢٣٠
١٩٧٧	٢٧٣٢٦٨٢	٢٢,٧	١٢٠٠٠٤٩٧
١٩٨٧	٣٥٢٥٤١٥	٢١,٥	١٦٣٣٥١٩٩
١٩٩٧	٥٢٥٧٣٢٤	١٩,٦	٢٦٩٨٩٧٦
٢٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٢٢,٦	٢٣٢٠٩٣٢٦
٢٠٠٤	٥٥٠٠٠٠٠	٢٢,٦	٢٣٢٠٩٣٢٦

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤).

وتشير الأبحاث والإحصاءات الى ان بعد العام (٢٠٠٠) أصبح عدد سكان الإقليم في زيادة مستمرة وبنسبة ٤,٤ % حيث بلغ عدد السكان في العام ٢٠٠٤ (٥٥٠٠٠٠٠٠) نسمة وسيصل الى عشرة ملايين نسمة ونصف في العام ٢٠٣٠. ان القوة المستقبلية للسكان ستزداد ان رافقتها عمليات التطور على المستويات الاقتصادية والصحية والثقافية للسكان وفقاً لما يملكه الإقليم وفره الموارد الطبيعية والمقومات الاقتصادية وبالامكان الاشارة الى عملية إستخراج نسب النمو السكاني وفق المعادلة أدناه للسنوات بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ والتي تشمل المحافظات الثلاثة مع مناطق كردية تابعة لها وفق المعادلة كالاتي(٤، ص ١٨٨):

$$\text{نسبة النمو السكاني} = \frac{\text{الزيادة السكانية بين التعدادين}}{\text{عدد السكان في التعداد الأخير}} \times ١٠٠$$

عدد السكان في التعداد الأخير

$$= \frac{٥٢٥٧٣٢٤ - ٥٥٠٠٠٠٠}{٥٥٠٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

٥٥٠٠٠٠٠

$$= \frac{٢٤٢٦٧٦}{٥٥٠٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

٥٥٠٠٠٠٠

$$= ٤,٤١٢٢٩١$$

وهذا يعني ان النمو السكاني يقدر ب(٤,٤) وهذه النسبة وهي أكبر نسبة نمو السكاني وصل اليها الكورد وذلك نتيجة للإستقرار والإستقلال داخل الإقليم، وبالتالي نتيجة الزيادة الطبيعية في اقليم كردستان العراق ومن الجدير بالذكر يبين الباحث التركيبة القومية لسكان الإقليم، إذ لا يوجد في العالم دولة تدعي لشعبها صفة التجانس القومي الكامل. إذ تتكون في الإقليم قوميات من الكورد

والعرب والتركمان وأقليات أخرى وتركيباتهم الدينية هي الإسلام والمسيحية والأيزيدية وديانات أخرى ويأتي الباحث في المواضيع التالية لتوضيح أكثر لأهم أسباب انخفاض عدد السكان بالتفصيل .

الهجرة والكثافة السكانية:

يشير الباحث الى أهم المتغيرات الديموغرافية التي طرأت على إقليم كردستان منذ القدم و خصوصاً منذ عقد الستينات (١٩٦٠ – ١٩٩١) حيث تبين ظروف إستثنائية و حدوث تغيرات كثيرة وكبيرة في التقسيم الإداري والكثافة السكانية وإنخفاض حجم وعدد القرى وتغير نمط وطبيعة المدن في كردستان حيث لكل التأثيرات أسباب خاصة تعود الى ذلك العهد. يرى الباحث بان الإنخفاض المستمر في تعداد الكورد ويعود ذلك الى الأسباب الآتية (٤،ص٢١٥):

- ١ – الظروف الإستثنائية (القتالية) لإقليم كردستان على مدى ٣٠ عاماً والتي بدأت منذ العام ١٩٦١ ولغاية العام ١٩٩١ وأدت الى هجرة الآلاف من الأكراد وترحيلهم.
- ٢ – محاولة السلطة المركزية في بغداد تقليل عدد الأكراد وتحجيمهم خلال عمليات الإحصاء السكاني التي قامت بها، إذ لم يتم إحتساب أعداد من الكورد الأيزيديين والمسيحيين والفيليين.
- ٣ – إحداث تغييرات مستمرة في الحدود الإدارية لمحافظة إقليم كردستان خلال العقود الثلاثة المذكورة.

لأهمية دراسة هذا الموضوع وبيان الآثار المترتبة على هذه الهجرة فقد تم تقسيمه الى الهجرة

الداخلية و الهجرة الخارجية

أولاً : الهجرة الداخلية

وتعود أسبابه الى ما يأتي:

من الواضح ان هناك آلاف من السكان يغيرون أماكن ولادتهم والتي تعود الى أسباب

عديدة منها(٤ ص ٢١٥):

اولاً: أسباب إقتصادية: وصل عدد المهجرين في سنة ١٩٨٥ الى ٣٦ % من مجموع سكان

الاقليم وهذه نسبة كبيرة جداً بالنسبة لإقليم متخلف، وأسباب ذلك تعود الى :

١ – البطالة.

٢ – التوزيع غير العادل للدخل.

٣ – المهن الجديدة.

٤ – بناء السدود التي تسببت في تخريب العديد من القرى.

٥ - استخدام التكنولوجيا الجديدة في الزراعة.

ثانياً: الأسباب الإجتماعية (٤ ص ٢١٥).

١ - الهجرة للإستمرار بالدراسة.

٢ - حياة الرفاهية في المدينة.

٣ - خلافات العشائرية وعائلية.

٤ - السيطرة على الأراضي الزراعية (سلبه من الفلاحين).

٥ - تحكم العشائرية (وجود شيخ، اغا، مير).

ثالثاً: الأسباب السياسية:

تعود نسبة (٢٠ %) من الهجرة السكانية الداخلية الى أسباب سياسية، حيث بلغت في إقليم

كوردستان العراق نسبة ٦٠ % من المهجرين (٤ ص ٢١٧) وأسباب ذلك تعود الى ما يأتي:

١ - الإضطهاد العرقي.

٢ - الخوف من القتل.

٣ - تغيير التكوين القومي لسكان كوردستان.

٤ - تكوين القاعدة العسكرية.

٥ - تكوين الحزام النفطي لأجل الحفاظ على الآبار النفطية منذ العام (١٩٧٠) واقتضى ذلك

تهجير المئات من سكان القرى في الإقليم.

وكل هذه الأسباب أدت الى ما يأتي:

١ - تغيير وتشويه التركيبة العمرية والجنس.

٢ - زيادة عدد البطالة في المدن وتدهور الاقتصاد الزراعي.

٣ - تشويه مناظر المدينة.

٤ - تكوين الفوضى في المدينة.

ثانياً: الهجرة الخارجية: -

تعود الى عدة أسباب ، (٧٦):

١ - الظروف السياسية التي طرأت على إقليم كوردستان منها:

- الأنفال: تعرض سكان الإقليم خلال المدة بين عامي (١٩٨٨ - ١٩٩٠) الى القتل الجماعي

حيث قُتل قرابة (١٨٣) ألف شخص.

- تدمير (٤٥٠٠) قرية تابعة لمحافظات السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك(٧٥)

- ٢ - تغيير التكوين القومي للأقليم.
- ٣ - إنعدام الأمن حتى العام ٢٠٠٠.
- ٤ - تغييرات في الحياة الإقتصادية وزيادة متطلبات وحاجات السكان مع زيادة نسبة الأسعار وعدم توفر فرص العمل وكذلك يعتبر الفقر والتفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد من العوامل الرئيسية في الهجرة الدولية.

التطور التاريخي للهجرة الدولية في كردستان:

هناك إختلاف لأسباب الهجرة والآثار المترتبة عليها نتيجة التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم حالياً، فأن تاريخ الهجرة الدولية في كردستان هو بحاجة الى دراسة ضرورية لأن هذه الظاهرة ترجع الى حوالي الألف الثاني قبل الميلاد لدى الآشوريين والإمبراطورية العثمانية والصفويين والإمبراطورية الفارسية. ففي العصر الحديث ومنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر إزدادت الهجرة قياساً لما سبق بالإضافة الى الهجرات الداخلية. ومع مرور الزمن إزداد عدد المهجرين قبل السلطة الحاكمة آنذاك (٨١).

بالنسبة للحكومات العراقية المتعاقبة مارسا الإضطهاد نفسه ضد الكورد ومن أمثلة ذلك حالة الكورد الفيليين الذين يعيشون على ضفاف نهر ديالى، حيث تم ترحيل ما يقارب ١٥٠ الف كوردياً منهم الى إيران بين عامي ١٩٧١ - ١٩٨٠ اما في كركوك فبهدف تكوين الحزام النفطي، قامت الحكومة المركزية بتوطين العرب في هذه المدينة المشهورون بـ (١٠ آلاف) وترحيل أكثر من (١٠٠) ألف كوردي من المدينة الى مجمعات سكنية خارج كركوك وقريبة من أربيل. وأخذت الهجرة الدولية والداخلية تتصاعد وبشكل مستمر حتى وصلت في العام ١٩٩١ الى مليون نسمة (٨٤). ولأسباب عدة ذكرها الباحث سابقاً وأصبح من الصعب تقدير صحيح ودقيق لأعداد الكورد في خارج وداخل الوطن. ومن المناطق الرئيسية الجاذبة للهجرة الكوردية هي ألمانيا والنمسا وفرنسا والسويد وكذلك أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الخليج العربي ولبنان والأردن وإيران وكما مبين في الجدول رقم (٣١)، فان ألمانيا تضم أكبر جالية كوردية حيث يبلغ عددها حوالي (٣٥٠.٠٠٠) شخص مهاجر حيث يشكلون حوالي (٧١,٣ %) من عدد الأكراد في خارج الوطن وفي فرنسا بلغ عدد الجالية الكوردية حوالي (١٢,٢ %) من مجمل أعداد الأكراد الموجودين خارج الوطن في العام ١٩٨٩ - ١٩٩٩، وفي العام ١٩٩٩ بلغ

عدد اللاجئين الأكراد في المانيا ضعف ما كان عليه في العام ١٩٨٩ وبلغ بين (٤٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠) شخصاً.

اما بالنسبة لبلدان مثل (هولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ) بلغ عدد الأكراد فيها بين (١٢٠٠٠٠ - ١٣٠٠٠٠) شخصاً، وفي فرنسا بلغ عدد الكورد (١٠٠٠٠٠) شخصاً. اما في الإتحاد السوفيتي فقد شكّل الأكراد حوالي ٠,١٤ % من السكان وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد جاءت الموجة الأولى في العام ١٩٣٠ وبلغت (١٠٠٠) شخصاً وفي العام ١٩٧٠ ولغاية العام ١٩٩٢ بلغ عدد الكورد حوالي ٣٥ ألف شخصاً وذلك فيما عدا الكورد في الدول الإسكندنافية(٨١).

جدول رقم (٣١)

عدد المهاجرين الكورد في الخارج

عدد الكورد بالألف في العام ١٩٩٩	أسم البلد
٤٠٠٠٠٠	المانيا
١٠٠٠٠٠	فرنسا
١٣٠٠٠٠	هولندا وبلجيكا واللوكسمبرغ
٣٥٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٠,١٤ %	الإتحاد السوفيتي

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٨١).

الكثافة السكانية للإقليم وسياسة التغير الديمغرافي لسكان الاقليم:

ان أهم عوامل تقسيم السكان والكثافة السكانية هي (١٧ ص ١٦١):

أولاً: العوامل الطبيعية وتشمل:

١ - المؤشرات التضاريسية.

٢ - الموارد المائية ومصادر المياه (العيون والينابيع ... والآبار والأنهار وتفرعاتها).

٣ - التربة.

٤ - المؤشرات المناخية (درجة الحرارة والأمطار والرطوبة).

٥ - العوامل البشرية (مؤشرات إقتصادية وإجتماعية وسياسية).

ومن أهم العوامل هو الإنسان الذي تأثر بتغيير وتقسيم السكان والكثافة السكانية ونقص بذلك

العنصر البشري والمؤثرات السياسية. ومن هذه المؤثرات ما يأتي وبإختصار:

ومن أهم الأسباب السياسية في تغيير الديموغرافي في سكان الإقليم هو جمع السكان القرى في مناطق معينة إجبارياً بعد العام ١٩٧٠ في مجتمعات سكنية، حيث أثرت في إزدياد الكثافة السكانية في هذه المناطق وإنعدامها في مناطق أخرى. وعلى سبيل المثال، زيادة الكثافة السكانية في ناحية ديانا التابعة لمحافظة أربيل من ٣٥ شخص/كم^٢ في العام ١٩٦٥ الى ٩٣ شخصاً في كيلومتر مربع في العام ١٩٨٧ (٤ ص ٢٢٠). ومع التطورات الإقتصادية والسياسية التي طرأت على العراق منذ قيام الحكم الوطني كان له دور كبير في تعمير وتطور عدد من القرى والمدن وفي العراق عامة. كما ان إصدار بعض القوانين مثل قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨ لتسوية حقوق الأراضي ومجموعة قوانين زراعية أخرى ذات علاقة بالقرى أبرزها قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ وقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ وقانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥ حيث تم تغيير نظام الملكية في كافة العراق كما شمل إقليم كردستان مما أثر بشكل كبير في تنمية المنطقة ، الى جانب تصفية الأراضي الأميرية الصرفة في أنحاء العراق، الأمر الذي ساعد على إستيطان القبائل وظهور مستوطنات ريفية جديدة (٤٠ ص ٤٠).

وقد حقق عدد سكان المدن نمواً بلغ ١٢,٤ % في السنة للفترة المحصورة بين عامي ١٩٤٧ -

- ١٩٧٧، بينما لم تتجاوز نسبة سكان الريف ١,٢ % سنوياً من مجموع السكان. كما سيطرت

السلطة الحاكمة آنذاك على الساحة الريفية كاملةً في إقليم كردستان وأحدثت فيها

تغييرات عديدة بهدف تكوين وتطوير الريف (ظاهرياً) وتجميع سكان الريف وحصرهم في منطقة

واحدة. لكن السبب الاساسي كان لأجل تجميعهم في منطقة واحدة والسيطرة عليهم وعلى سبيل

المثال، كانت الزيادة السنوية لسكان الريف تبلغ ٢,٩ % بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٧ (١٧، ص ٤٣). الا

انها انخفضت بعد ذلك الى ادنى المستويات لها. أظهرت نتائج التعداد العام للسكان في العراق

لسنة ١٩٧٧ ان عدد القرى العراقية بلغت (١٣٣٨٣) قريةً وغالبية سكانها يعملون بالزراعة.

ولكن تناقصت هذه الأعداد منذ العام ١٩٨٠ لأسباب إقتصادية وسياسية وظهور قوانين جديدة

لدى نظام العراق (١٧ ص ٨١).

وفي إقليم كردستان كان طموح الدولة خلق مجتمع تحت السيطرة الكاملة، لذا

سارعت الدولة نحو تجميع القرى او تخريب الكثير منها، وبناء الوحدات السكنية المبعثرة في

مجمعات خاصة وقريبة جداً من المدينة كبديل للقرى الصغيرة. وقد خصصت الدولة مبالغ كبيرة لأجل المسوحات لتحديد مواقع القرى ووضع الدراسات التفصيلية والتي لم تشمل فقط إقليم كردستان ، بل شملت أيضاً العديد من مناطق العراق وخصوصاً منطقة الأهوار حيث أخذت الحكومة بالتغيير (سياسة الإستيطان الريفي في العراق) ليست كمساعدة للفلاحين و المزارعين والفقراء وتحسن أحوالهم المعيشية بل كسياسة عامة لأجل السيطرة على تلك المناطق. وفي ظل السياسة التعسفية للحكومة العراقية تجاه منطقة اقليم كردستان من اجل السيطرة على تلك المناطق فقد قامت بتجمع سكان الريف والوحدات المتفرقة في تجمعات سكنية وهي ليست بالعملية السهلة بل تحتاج الى تأمينات عديدة ، اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وغيرها. وقد قررت الحكومة المركزية آنذاك إسكان (١٢٨) ألف عائلة فلاحية في العام ١٩٧٨ وجميعهم كانوا من العوائل القروية الحدودية لمحافظة دهوك وأربيل والسليمانية في تجمعات سكنية والتي بلغ مجموع وحداتها السكنية ٤١٩٠١ وحدة (١٧ ص ٣٦٣). وكانت نصيب السليمانية أكثر محافظات الإقليم والعراق نصيباً من عملية التغيير الديموغرافي فقد بلغ عدد العوائل التي إنتقلت فيها من القرى الحدودية نحو ١٨٩٠٩ عائلة ضمن ٣٩٨ قرية حيث تم تجميع تلك العوائل في وحدات سكنية كما شملت خمس قصبات في السليمانية إذ مكثت العوائل في منطقة قريبة من السليمانية في مجمعات قصرية بلغت ١٨٥٧٦ وحدة سكنية في العام ١٩٧٨ ضمن (٤٣) مجمعات سكنية (١٧ ، ص ٣٨٠). إن تحريك مجتمع معين من قاعدته الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية إستقر عليها لسنين عديدة وطويلة الى قاعدة أخرى يتطلب الكثير من التوضيحات النفسية، وقد كان التأثير النفسي ذو اثر كبير على حياتهم من جراء تغير نوعية الحياة الجديدة ولم يكن هذا الأمر باليسير او الهين، كونه ينطوي على تغيير الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والتاريخي و البيئي ونشوء مظاهر سلبية عديدة داخل المجتمعات السكنية ونخص هنا تدهور النشاط الاقتصادي والزراعي ، لأن سياسة المجمعات السكنية دمرت بشكل كامل بنية الإقتصاد الزراعي في الإقليم وبيين جدول رقم (٣٢) عدد السكان وعدد القرى في الاقليم بعد هذه التغييرات في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٧.

جدول رقم (٣٢)

عدد القرى لمحافظة الإقليم للفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٧)

المحافظة	عدد سكان القرى بالألف	عدد القرى
كرجوك	١٤٨	غير متوفرة
دهوك	٧٤	غير متوفرة
أربيل	١٧٤	١٢٩٠
السليمانية	٢٧١	١٨٥٤

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٣،٢٤٥).

تبين الإحصاءات ان الكثافة السكانية في محافظة اربيل حسب التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (٣٤,٤) شخصاً في كل كيلومتر مربع، ارتفعت هذه الكثافة لتصل الى (٥٣,٢) شخصاً في كل كيلومتر مربع حسب التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ وارتفعت مرة أخرى لتصل الى (٧٩,٢٩) شخصاً في كل كيلومتر مربع سنة ١٩٩٦. أما الكثافة السكانية في محافظة السليمانية فقد بلغت (٤١,٨٩) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٧٧ وارتفعت بعد ذلك لتبلغ (٥٦) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٨٧ ثم أصبحت (٨٤,٧) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٩٦. كما كانت هذه الكثافة في محافظة دهوك في العام ١٩٧٧ (٣٩,٣) شخصاً في كل كيلومتر مربع ارتفعت لتصل الى (٤٤,٢) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٨٧ وازدادت بعد ذلك لتصل الى (٦٦,٢) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٩٦ (٨) كما مبين في جدول رقم (٣٣) ، مسح الاحصائي ضمن اطار برنامج الغذائي العالمي للامم المتحدة لسنة ١٩٩٦ لمنظمة WFP ، في الاقليم ، (٣).

جدول رقم (٣٣)

عدد السكان ونسبة الكثافة السكانية لعام ١٩٩٦

محافظة	عدد السكان /مليون	الكثافة السكانية	المساحة/كم ^٢	نسبة التغير السنوي/%
اربيل	١,١٤٧,٤٤٨	١٠٢,٦	١٤١٤٧١	٥,٤
دهوك	٧,٢٠٩٤٣	٦٦,٢	٦٥٥٣	٥,٤
السليمانية	١,٤٤٢,٢٩٧	٨٤,٧	١٧٠٢٣	٥,٤

المصدر : جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر (٤).

وقد حاولت حكومة اقليم كردستان بعد عام ١٩٩١ البدء بحملة اعمار القرى والارياف ضمن الحدود والامكانيات المتاحة الا انها لم تتمكن من اعادة الاوضاع الى ما كانت عليها. وقد قدرت هيئة احصاء اقليم كردستان/العراق لعام ٢٠٠٣ عدد القرى المعمورة والمهجورة كالاتي:

عدد القرى المعمورة في محافظة دهوك لسنة ٢٠٠٣ بلغت ٨٦٤ قرية وبلغ عدد القرى المهجورة ٤٦٥ قرية (٨٣).

عدد القرى المعمورة في محافظة اربيل لسنة ٢٠٠٢ بلغت ١٣٧٢ قرية وبلغ عدد القرى المهجورة ١١١ قرية (٨٣).

عدد القرى المعمورة في محافظة سلیمانیه لسنة ٢٠٠٢ بلغت ٨٦٤ قرية وبلغ عدد القرى المهجورة ٤٦٥ قرية (٨٣).

وهذا يدل ان على حكومة اقليم كردستان العمل بشكل جدي وفعال من اجل اعادة البنية التحتية للقرى و الارياف بما يضمن استمرار الحياة في القرى والارياف وتطورها بشكل تساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

المقاييس السكانية لمحافظة اقليم:

محافظة اربيل:

تعتبر اربيل عاصمة اقليم كردستان، وتحتل مساحة تساوي (١٤١٤٧١) كم^٢، وبلغ عدد سكانها (١١٤٧٤٤٨) نسمة بموجب المسح الإحصائي الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٩٦ ضمن برنامج الغذاء العالمي التابع للمنظمة (٨). بلغ عدد سكان مركز المحافظة (١,٠٣٩) مليون نسمة ونسبة السكان دون سن (٢٤) عاماً (٦٦,١٥%) من مجموع سكان المحافظة، وبلغت الكثافة السكانية فيها (١٠٢,٦١) شخصاً في كل كيلومتر مربع في الوقت الحالي (٤٦).

محافظة السليمانية:

تبلغ مساحة المحافظة (١٧٠٢٣) كم^٢، وبلغ مجموع سكانها (١٤٤٢٤٩٧) نسمة بموجب المسح الإحصائي الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٩٦ ضمن برنامج الغذاء العالمي التابع للمنظمة. وبلغت الكثافة السكانية في المحافظة (٤١,٨٩) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٧٧ وارتفعت هذه الكثافة لتصل الى (٥٦) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام

١٩٨٧ ثم أصبحت (٨٤,٧) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٩٦ بإعتبار ان المساحة بقيت على حالها في العام ١٩٨٧ (٨٢).

محافظة دهوك:

تقدر مساحة المحافظة في العام ١٩٨٧ (٦٥٥٣) كم^٢ وقد قُدر مجموع سكانها (٧٢٠٩٤٣) نسمة بموجب المسح الإحصائي الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٩٦ ضمن برنامج الغذاء العالمي التابع للمنظمة. كما بلغت كثافتها السكانية في العام ١٩٧٧ (٣٩,٣) شخصاً في كل كيلومتر مربع، وقد ارتفعت لتصل إلى (٤٤,٧) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٨٧، وازدادت لتصبح (٦٦,٢) شخصاً في كل كيلومتر مربع في العام ١٩٩٦ (٨٢)..

مقتضيات التنمية الإقتصادية في ظل الزيادة السكانية:

ان زيادة عدد سكان الاقليم الى ١٠ ملايين نسمة في عام ٢٠٣٠ الذي جاء في المسح الاحصائي للأمم المتحدة كما ورد سابقا يحتاج الى ضرورة التوافق مع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحديدًا في النشاطات الزراعية والصناعية والخدمية، ويعتبر الانتاج الزراعي من اهم المقتضيات الضرورية التي تتطلب التوسع في نشاطها كونها من أهم المتغيرات التي تتأثر الزيادة السكانية (٢٦) نتيجة زيادة الطلب على المواد الغذائية.

بالتالي فان حجم الإنتاج الزراعي ينبغي ان يواكب تلك الزيادة السكانية تفادياً لحصول عجز غذائي في الإقليم بهدف الوصول الى:

١- تحقيق الأمن الغذائي للمستقبل خاصة وانه تتوفر في الاقليم الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة الاستهلاك والطلب المحلي على السلع والمواد لذلك هناك حاجة للعمل الجدي لأجل تحقيق تنمية زراعية واقتصادية شاملة .

وتعتبر العوامل الديموغرافية من أهم العوامل التي تؤثر في أزمة الغذاء على الصعيد العالمي، لأن تزايد سكان المدن على حساب نقص في سكان الريف يؤدي الى تذبذب الانتاج الزراعي في المناطق الريفية ونقصه نتيجة هذه التغيرات. كما ان إنتشار الحضر وتركز السكان يدفعان الى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه. وقد اثبتت دراسات منظمة الأغذية العالمية بان الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعاً في الحضر منه في الريف، إذ بزيادة السكان يتغير الطلب

والإستهلاك معاً (٤٩). لذلك فإنه من الضروري التوجه نحو تنمية لزيادة الكوادر الزراعية و تطوير الريف الكوردستاني زيادة الانتاج الزراعي تلبيةً لهذه الزيادة السكانية من خلال تطوير و تنشيط دور المكننة الصناعية في الزراعة، أي إدخال الآلة الصناعية في العمليات الزراعية بشكل اوسع لزيادة الإنتاج ولتلبية متطلبات الإستهلاك المحلي بدلاً من اللجوء الى الإستيراد الذي نحن في غنى عنه.

وفي الاشارة الى دور منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في هذا المجال فقد قامت في سنة ١٩٩٥ بمساعدة الآلاف من المزارعين والفلاحين في مجال إدارة التنمية البشرية التي تعنى بإعداد وتنفيذ الأنشطة الهادفة الى تنمية القدرات الفنية للكوادر الزراعية والريفية وتعميق الوعي بالقضايا الخاصة بالتنمية الزراعية وافتتاح اقسام تابعة للزراعة مثل قسم المؤتمرات والندوات والإرشاد والتدريب والإعلام والمساعدات المالية (٥٠).

٢ – ان الزيادة السكانية التي يشهدها إقليم كوردستان الآن تعني حصول فيض متوقع في الأيدي العاملة كماً ونوعاً تؤثر بشكل ايجابي على اقامة المشاريع الاستثمارية وخاصة التي بحاجة الى الايدي العاملة الوفيرة بالاضافة الى ان زيادة حجم السكان يؤدي الى زيادة الاستهلاك و الطلب المحلي مما يشجع على اقامة مشاريع اخرى ، تؤدي الى تنمية كافة القطاعات التي تؤدي

الى النهوض بواقع الإقتصاد الوطني من خلال برنامج خاص يهدف الى خدمة إقتصاديات الإقليم (١٥).

٣ – تكثيف عملية تكوين المهارات والوصول الى التنمية الإقتصادية الشاملة حيث كلما كان حجم السكان كبيراً ومعدلات نموه مرتفعة كانت الحاجة الى عملية تكوين المهارات كبيرة والحاجة الى تزايدها كبيرة أيضاً. بالإضافة الى ذلك، يجب توفير الطاقات والإمكانات اللازمة لتكوين هذه المهارات وتنميتها في مؤسسات ومعاهد تعليمية وتدريبية (٢).

٢ - القوى العاملة والبطالة في إقليم كردستان

لأجل دراسة مشكلة البطالة ينبغي التعرف على ماهية مفهوم القوى العاملة ومن ثم ربطه بعرض العمل والطلب عليه. وقد جرى توزيع هذا المبحث على النقاط الآتية:

أولاً: مفهوم القوى العاملة:

تتفق جميع الدراسات على تعريف مفهوم القوى العاملة على انه يمثل نسبة من السكان الذين بلغوا سناً معينة، سواء كانوا يعملون في الأنشطة الإنتاجية او الخدمية او العاطلين عن العمل ولديهم الرغبة والقدرة على العمل وبيحثون عنه فعلاً. كما يعبر عن معدل المشاركة في القوى العاملة المسمى بـ(معدل النشاط). عن مدى قدرة السكان على تزويد سوق العمل بالقوى العاملة. والمعدل ذاته عبارة عن النسبة بين القوى العاملة ومجموع السكان، وهذا المعدل يختلف من بلد الى آخر ومن مدة زمنية الى أخرى تبعاً لتغير معدل نمو السكان ومعدل المشاركة بين الذكور والإناث . ومن الواضح ان معدل المشاركة في الدول المتقدمة هو أعلى مما هو عليه في الدول النامية (٨٠).

$$\text{معدل المشاركة العام} = \frac{\text{مجموع القوى العاملة}}{100} \times 100$$

مجموع السكان

ومن هنا تظهر اهمية التعرف على مايلي :

- ١ - حجم القوى العاملة وتطورها نسبة الى حجم السكان في الإقليم.
- ٢ - معدل مشاركة الإناث في العمل.
- ٣ - توزيع القوى العاملة حسب النشاطات الاقتصادية من خلال دراسة كل من (٨٦):
 - ١ - التركيب العمري للسكان.
 - ٢ - التركيب النوعي للسكان.
 - ٣ - التركيب البيئي للسكان.
 - ٤ - التركيب الإقتصادي للسكان.

ولتقدير عرض العمل في الإقليم ولربطه بالسكان، فمن الضروري دراسة مختصرة في المبحث الآتي تتناول السكان والمستوى القوى العاملة وتركيبه العمري و النوعي و البيئي في إقليم كردستان ومن ثم التطرق الى عرض العمل في الإقليم.

القوى العاملة في إقليم كردستان:

تشير إحصاءات عام ٢٠٠٤ التي قامت بها مركز المعلوماتية الانسانية في أربيل التي تعمل بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة ان نسبة السكان فوق ١٥ سنة بلغت ٦٢% كمعدل في الاقليم وإرتفاع نسبة القوى العاملة في الإقليم وخصوصاً في محافظتي أربيل والسليمانية (٤، ص ٢٠١). لاحظ دول رقم (٣٤) و (٣٥) ، بالإضافة الى ان نسبة عدد الموظفين والعاملين من مجموع السكان في المحافظات الثلاث (دهوك واربيل والسليمانية) على التوالي بلغت (١، ٨٤، ١% - ٣، ٩٥، ٣% - ٣، ٨٩، ٣%)، وهي نسب مرتفعة الا انها لاتعبر عن حجم القوى الحاملن المنتجة فعليا ، كونها تشمل على نسبة عالية من البطالة المقنعة وهي وسيلة اتبعها حكومة الاقليم لامتصاص البطالة وتحسن المستوى المعيشي لضعف القدرة على ايجاد فرص عمل فعلية لهم.

جدول رقم (٣٤)

نسبة فئات العمر في الاقليم لعام ٢٠٠٠

السنة	نسبة فئة صغار السن دون سن العشرين	نسبة فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر	نسبة فئة متوسط السن بين ٢٠ - ٦٤ سنة	نسبة اناث
٢٠٠٠	٥٣%	٣،١%	٤٣،٧%	٤٨%

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص ٢٢٨).

جدول رقم (٣٥)

نسبة القوى العاملة في الاقليم حسب المحافظات

من سن ١٥ سنة فما فوق

المحافظة	السكان	عدد السكان فوق ١٥ سنة	نسبة السكان فوق ١٥ سنة	احصائية القوى العاملة	
				الموظفين %	غير موظفين %
دهوك	٤٧٢،٢٨٣	٢٧٣،٩٢٤	٥٨%	٨٤،١	١٥،٩
اربيل	١،٣٩٢،٠٩٣	٨٦٣،٠٩٨	٦٢%	٩٥،٣	٤،٧
السليمانية	١،٧١٥،٥٨٥	١،١٣٢،٢٨٦	٦٦%	٨٩،٣	١٠،٧

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

ومن الواضح بان القوى العاملة تشمل كافة الاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه، سواء مارسوا العمل أم لم يمارسوه لسبب او لآخر، ومعنى ذلك ان القوى العاملة تشمل كافة السكان الذين هم في سن العمل مطروحاً منهم أولئك الذي لا يستطيعون العمل الى جانب الطلبة ونزلاء السجون والمستشفيات وغير الراغبين فيه من القادرين عليه.

ومن الضروري الإشارة الى ان نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان تتأثر بعوامل عديدة إقتصادية وإجتماعية وسياسية ولعل في مقدمتها سن ممارسة العمل و سن التقاعد عن العمل و مدى مشاركة المرأة في العمل ومدى توفر الإمكانات التدريبية والتعليمية ومدى توفر الضمان الإجتماعي، علماً ان مشاركة المرأة في الأنشطة الإقتصادية يعمل على رفع نسبة القادرين على توفير الإمكانات التدريبية والتعليمية الى جاني الضمان الإجتماعي. أما عندما لا تُشارك المرأة فسوف تقل تلك النسبة الى جانب دخول العمل في سن مبكرة والتقاعد عن العمل في سن متأخرة كل ذلك يعيق دخول المرأة في سوق العمل(٢).

ومن المعروف ان معرفة حجم القوى العاملة في إقتصاد أي بلد او إقليم يعتبر من الأمور الهامة جداً بهدف العمل على توفير الإمكانات والطاقات التعليمية والتدريبية لتكوين وتنمية المهارات لجميع المشتغلين او المؤهلين لسوق العمل.

كما من المهم ان نعرف مدى التطور الذي يحصل في حجم المشتغلين بغية توسيع إمكاناتهم و طاقاتهم التعليمية والتدريبية بما يتناسب والزيادة الحاصلة في عدد أولئك المشتغلين. كما يود وان إنخفاض حجم القوى العاملة بالقياس الى حجم السكان، يعكس ضعف مشاركة السكان في الأنشطة الإقتصادية، في حين ان إرتفاع نسبة المشاركة هي من الأمور الإيجابية التي تدلل على المساهمة الفعلية للسكان .

١: التركيب العمري للسكان

بلغ حجم السكان ومعدل نموه في الإقليم (٥٢٥٧٣٢٤) مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ وبنسبة نمو (٣,٣%) وبكثافة سكانية تصل الى (٥٣) شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، حيث شهدت السنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٧ زيادة في عدد السكان بمعدل سنوي قدره (٤,٢٥) % . إرتفع معدل النمو السكاني في الإقليم خلال المدة (١٩٩٠ - ١٩٩٦) بمعدل نمو قدره (٥,٣) % والسبب في ذلك يعود الى عودة اللاجئين من البلدان المجاورة للإقليم، حيث عاد (٣٠٥٤٨) لاجئاً الى محافظة أربيل حتى عام ١٩٩٦ كما موضح في جدول رقم(٣٦)، (٨٧،ص٣). وبعد ذلك وصل عدد سكان الإقليم الى (٥,٥) ملايين ونصف في العام ٢٠٠٤، أي بنسبة ٢٢,٦ % من إجمالي سكان العراق للعام ٢٠٠٠، (٤، ص٢٢٢).

الجدول رقم (٣٦)

أدناه اتجاهات النمو السكاني السنوي للمدة

(١٩٩٠ - ٢٠٠٤) لإقليم كردستان العراق

السنة	عدد السكان	الكثافة السكانية	نسبة التغير السنوي
١٩٩٠	٢٢٨٣٧٠٠	—	—
١٩٩٤	٢٨٠٢٩٨٧	—	٥
١٩٩٦	٣١٠٩٦١٢	٥٣	٥,٤
٢٠٠٠	٥٢٥٧٣٢٤	٧٩,٢٣	٣,٣
٢٠٠٤	٥٥٠٠٠٠٠	٨٤,٤	٤,٤

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤).

ان عدد السكان اخذ بالتزايد فقد كان في العام ١٩٩٠ (٢٢٨٣٧٠٠) نسمة ووصل الى (٢٨٠٢٩٨٧) نسمة في عام ١٩٩٤ وبتغير كبير في معدل النمو السنوي بحيث وصل الى (٥%) بالثمانينات، وفي العام ١٩٩٦ بلغ عدد السكان (٣١٠٩٦١٢) وبكثافة سكانية وصلت الى (٥٣) شخص/ كم^٢ ويعود هذا الإرتفاع لأسباب ذكرها الباحث في بداية هذا المبحث. في حين بدأ معدل النمو السكاني بالإنخفاض خلال المدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) حيث بلغت نسبة النمو السنوي (٣,٣%) وبكثافة سكانية قدرها (٧٩,٢٣) شخص / كم^٢. وتظهر مما تقدم بان الاقليم يتمتع بمعدل نمو سنوي عالي بلغ ٤,٤% مما يؤدي الى تزايد سكان الاقليم بنسب عالية، ويعني ذلك وجود الإمكانيات القادرة على الإنخراط في سوق العمل وبأعداد متزايدة من مجموع السكان الداخليين في سن العمل.

تكمن أهمية السكان من خلال التفاعلات الحاصلة بين عدد السكان وقدراتهم الإنتاجية في إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والسياسة التنموية التي تستثمر كل هذه الإمكانيات وفق أحدث الأساليب والطرق العلمية والتكنولوجية لكي يتمكن الإقليم من تحقيق الإكتفاء الذاتي وتصدير الفائض، ومن ثم إيجاد قوة إقتصادية مؤثرة على المستوى الدولي (٣).

ان أهمية السكان لا تقتصر على كونه يمثل مصدراً لعرض العمل فحسب وإنما تأتي أهميته لكونه مصدراً للطلب على العمل أيضاً من خلال الطلب على السلع والخدمات، حيث انه كلما كان عدد السكان أكبر كلما كان الطلب الكلي الفعال أكبر وبالتالي فإن الطلب على العمل يزداد نتيجة لذلك. وفي النهاية مع وجود الموارد الطبيعية بنسبة كبيرة ومتنوعة في الإقليم يمكن ان يتوافق ذلك مع التطور والإرتفاع في عدد السكان بشرط توفر الإستغلال

لأمثل لتلك الموارد الطبيعية والبشرية ويمكن ان يصل عرض العمل على مستوى تفوق إمكانية استخدامه. لذلك ستؤدي زيادة عدد السكان في الإقليم دوراً إيجابياً في رفع وتيرة النمو الإقتصادي مع تكوين طبقة من القوى العاملة الماهرة والقادرة على استغلال الموارد المتاحة بالإضافة الى احداث زيادة في الطلب الكلي الفعال.

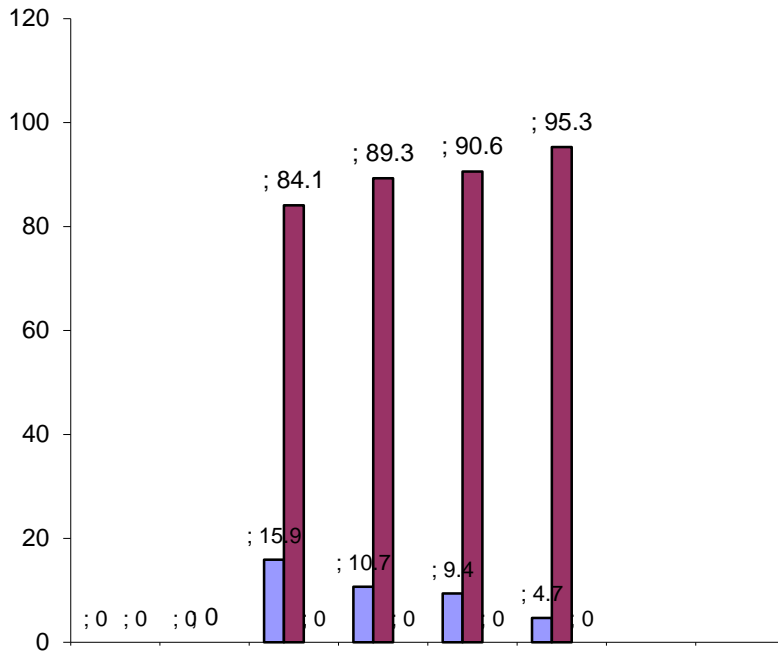
ولبيان نسبة العاطلين عامة وحسب فئات العمر والجنس في الاقليم ، لاحظ جدول رقم (٣٧) ، الذي يمثل نسبة الشباب العاطلين عن العمل حسب التعريف القياسي نسبة الى الافراد في قوة العمل في الاقليم اعتمادا على بيانات مركز المعلوماتية في عاصمة الاقليم لسنة ٢٠٠٦ حيث كانت نسبة العاملين من القوة العاملة بعمر ١٥ سنة فأكثر في المحافظات (دهوك والسليمانية وكركوك واربيل) على التوالي كالآتي (٨٤،١% - ٨٩،٣% - ٩٠،٦% - ٩٥،٣%) بينما كانت نسبة العاطلين هي (١٥،٩% - ١٠،٧% - ٩،٤% - ٤،٧%) على التوالي ، (٦٩):

جدول رقم (٣٧)

العاطلون عن العمل حسب التعريف القياسي نسبة الى مجموع السكان النشطين اقتصاديا القوى العاملة بعمر ١٥ سنة فاكتر

حالة القوى العاملة %		المحافظة
العاطلون	العاملون	
15,9	84,1	دهوك
10,7	89,3	السليمانية
9,4	90,6	كركوك
4,7	95,3	اربيل

المصدر: الجدول جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).



المصدر: الشكل جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

وهذا يعني بان معدل النشطين اقتصاديا بلغت ٨٩,٨ من القوى العاملة بعمر ١٥ سنة فاكثر وهي نسبة كبيرة الا انها بحاجة الى اعادة التوزيع على الانشطة الاقتصادية الاخرى و بالخاص الانتاجية منها كالزراعة والصناعة لكون الاقليم يعاني من ضعف في الانتاج الزراعي والصناعي التخطيط لعدم التوظيف في المؤسسات الخدمية اكثر من حاجتها الاستيعابية كونها ستؤدي الى هدر للطاقات البشرية واحداث البطالة المقنعة ، الامر الذي يتطلب دعم ومساهمة الحكومة في تفعيل القطاع الزراعي والصناعي لتتولى قيادة الاقتصاد المحلي .

وتكمن اهمية دراسة التركيب العمري لسكان الاقليم لأسباب تالية:

ان معرفة التركيب العمري للسكان له اهمية كبيرة وله اثر كبير في عملية الانتاج ونمو الاقتصاد القومي ، عند تفوق نسبة السكان في سن العمل على الفئات العمرية الاخرى . فان ذلك يعني توفر القوى البشرية اللازمة للعمل و يصنف السكان الى ثلاث فئات من حيث قدرتهم على العمل وهي (٨٠):

١- السكان دون سن العمل.

٢- السكان في سن العمل.

٣- السكان فوق سن العمل.

يوضح الجدول رقم (٣٨) فئات عمرية مختلفة يتراوح بين سن (٥-١٤) و (١٥-٦٤) و (٦٥- فما فوق) سنوات من ١٩٩٠ الى ٢٠٠١ ان نسبة السكان دون سن العمل بلغت ٤٦,٨% لعام ١٩٩٠ لفئة عمرية بين (٥-١٥) بينما انخفضت هذه النسبة في سنة ٢٠٠١ الى ٣٥,٨% ، ان

الانخفاض المستمر في نسب صغار السن يدل على سوء وتدني الاوضاع الصحية والاقتصادية الامر الذي يؤدي الى ضعف البشرية المستقبلية . لكن بالنسبة للفئة العمرية (١٥-٥٦) لعام ١٩٩٠ بلغت ٤٩,٦% وارتفعت الى ٥٩,٧% في عام ٢٠٠١ ، ان ارتفاع نسبة الفئة العمرية المتوسطة تعني وجود طاقات بشرية يمكن استغلالها للنهوض بالواقع الاقتصادي للاقليم ، وان هذه اشارة الى ارتفاع في نسبة القوى العاملة الى السكان و لكن في نفس الوقت لم يصاحب نمو عرض العمل نمو مماثلا في الطلب عليه وهذا ما ستترتب عليه بطالة في القوى العاملة ، اما بالنسبة للسكان فوق سن العمل له تأثير طفيف على عرض العمل ويبقى تأثيره محدودا (٨٠).

جدول رقم (٣٨)

فئات عمرية مختلفة يتراوح بين سنن (٥-٤) و (١٥-٦٤) و

(٦٥- فما فوق) من خلال سنوات ١٩٩٠ الى ٢٠٠١

السنة	اقل ١٥ العدد	النسبة الى اجمالي السكان %	فئة ١٥-٦٥ العدد	النسبة الى اجمالي السكان %	فئة ٦٥- فما فوق العدد	النسبة الى اجمالي السكان %
١٩٩٠	١٠٦٨٢٣٧	٤٦,٨	١١٣٤١٨٠	٤٩,٦	٨١٣١٧	٣,٥٦
١٩٩٤	١٢٠٣٩٢٠	٤٣	١٤٩١٥٤١	٥٣,٢	١٠٧٥٢٦	٣,٨
١٩٩٦	١٢٧٣٥٥٩	٤١	١٧١٢١٣٧	٥٥	١٢٣٩١٦	٤
٢٠٠٠	١٣٠٢٧٦٨	٣٦,٧	٢٠٨٧٩٦٠	٥٨,٩	١٥٤١٣٧	٤,٣
٢٠٠١	١٣١١٠٥٩	٣٥,٨	٢١٨٩٤٢١	٥٩,٧	١٦١٦١٤	٤,٤

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٨٠).

٢- التركيب النوعي لسكان الاقليم

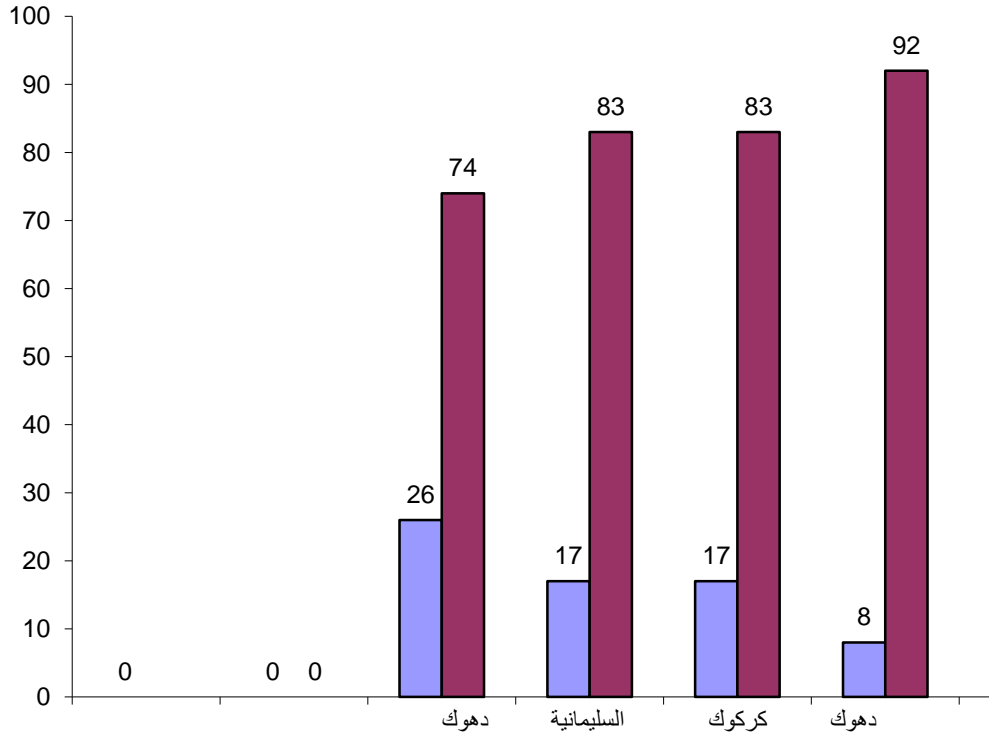
نقصد به عدد مشاركة الاناث والذكور في القوى العاملة فان اي تغيير في نسبة مشاركة الاناث والذكور يؤثر بالطبع على عرض العمل ، فبالنسبة للشباب العاطلين عن العمل حسب التعريف القياسي نسبة الى الافراد في قوة العمل بعمر (١٥ - ٢٤) لعام ٢٠٠٤ ولمحافظات الاربعة (دهوك والسليمانية وكركوك واربيل) هي (٢٦% - ١٧% - ١٧% - ٨%) على التوالي وبالنسبة لفئة العاملين كانت (٧٤% - ٨٣% - ٨٣% - ٩٢%) على التوالي كما مبين في جدول رقم(٣٩) (٦٩):

جدول رقم (٣٩)

نسبة الشباب العاطلين حسب التعريف القياسي نسبة الى الافراد في قوة العمل بعمر (١٥ - ٢٤) لمحافظات الاربعة لعام ٢٠٠٤

% العاملة القوى حالة		المحافظة
العاطلون	العاملون	
26	74	دهوك
17	83	السليمانية
17	83	كركوك
8	92	اربيل

المصدر: الجدول جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).



المصدر: الشكل جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر (٦٩).

اما نسبة المساهمة في القوى العاملة من مجموع السكان بعمر ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠٠٤ نرى نرى بان نسبة القوى العاملة ضمن قوة العمل في المدن الاربعة اكبر منه من نسبة السكان خارج قوة العمل ،حيث بلغت لمحافظة السليمانية اكبر نسبة للذين ضمن قوة العمل وهي ٤٥% من مجموع السكان مقارنة مع المدن الاخرى وبالنسبة للسكان خارج قوة العمل اخذت محافظة دهوك اكبر نسبة وهي تقدر بـ(٦٤%) لاحظ جدول رقم (٤٠).

جدول رقم (٤٠)

نسبة مساهمة في القوى العاملة نسبة الى سكان بعمر ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠٠٤

مساهمة القوى العاملة %		المحافظة
ضمن قوة العمل	خارج قوة العمل	
٣٦	٦٤	دهوك
٤٥	٥٩	السليمانية
٣٩	٥٥	كركوك
٣٩	٦١	اربيل

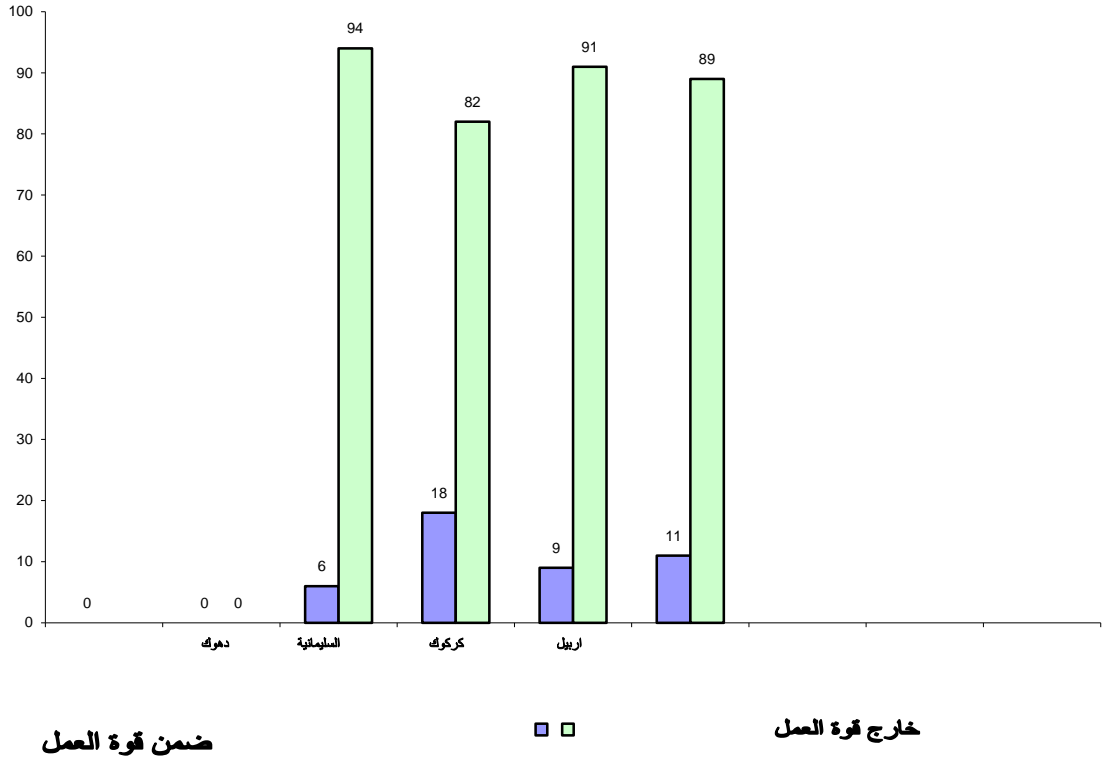
المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

وقد بدأ اهتمام حكومة الاقليم بدور المرأة الكوردستانية وفتح مجالات واسعة امامها للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية كما تشارك المرأة اليوم في ادارات الأقليم ليس كموظفات عاملات فقط بل في رئاسة تلك الإدارات وحتى منصب الوزير وفي مجال صنع القرار ايضا (١٠) ، ولكن اذا قورنت مع نسبة مساهمة الاناث ضمن قوة العمل وخارجه نلاحظ انخفاضاً كبيراً بين تلك النسب في المحافظات الاقليم لاحظ الجدول رقم (٤١) (٦٩).

جدول رقم (٤١)

الى مجموع الاناث بعمر ١٥ سنة فأكثر نسبة مساهمة الاناث في القوى العاملة نسبة

المساهمة في قوة العمل %		المحافظات
ضمن قوة العمل	خارج قوة العمل	
٦	٩٤	دهوك
١٨	٨٢	السليمانية
٩	٩١	كركوك
١١	٨٩	اربيل



المصدر : الجدول والشكل جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

اما نسبة مساهمة الذكور ضمن قوة العمل وخارجه نلاحظ اختلافا كبيرا بين تلك النسب في المحافظات الاقليم من حيث ان نسبة مساهمة الذكور بعمر ١٥ سنة فأكثر، اي ضمن قوة العمل فهي اكبر من نسبة الذكور خارج قوة العمل في محافظات الاقليم كمقارنة مع الاناث، لاحظ جدول رقم (٤٢) ويرجع السبب الى بعض العادات والتقاليد في المجتمع اضافة الى التخلف والتدني الوعي و المستوى الثقافي التي تؤدي حتما الى بطالة اجبارية بين مجاميع الاناث اكبر منها بين الذكور في الاقليم، لذا يجب الاهتمام بدور المرأة بشكل اكبر كونها تشكل نصف المجتمع ولها التأثير الكبير في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة الفعالة في كافة النشاطات الاقتصادية و فسخ المجال امام الاناث في المشاركة في سوق العمل (٧٠).

جدول رقم (٤٢)

نسبة مساهمة الذكور في القوى العاملة نسبة الى

مجموع الذكور بعمر ١٥ سنة فأكثر

المساهمة في قوة العمل %		المحافظات
ضمن قوة العمل	خارج قوة العمل	
٦٧	٣٣	دهوك
٧٢	٢٨	السليمانية
٧٠	٣٠	كركوك
٧١	٢٩	اربيل

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

نظراً لاختلاف التركيبة الحالية للسكان في الاقليم من حيث العدد، النوع، الجنسية، والتوزيع في المناطق.. إلخ. فإن الواقع يتطلب أن تقوم الجهات المختصة بالعمل على إجراء دراسة مسحية شاملة للسكان في الاقليم، وذلك لما تقتضيه الظروف والدوافع الراهنة سواء ما يتعلق منها بالجانب الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي والعلمي. نظراً لارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التركيبة السكانية، ومحدودية خيارات العمل المتاحة لها في الوقت الراهن، يتعين إتاحة الفرصة أمامها بشكل أكبر للإسهام في قوة العمل، وذلك من خلال توسيع مجالات نطاق عمل المرأة وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة.

٣- التركيب البيئي لسكان اقليم كردستان - العراق

يتسم التركيب البيئي لسكان الاقليم بتغير مستمر بين الحضر والريف خصوصا من خلال سنوات ١٩٦٠ الى ١٩٩٠ حيث تغير التركيب البيئي الطبيعي لسكان الاقليم نحو الاسوء وتسببت في زيادة نسبة السكان في الحضر وانخفاض نسبة السكان في الريف وصاحبة تغير ديموغرافي كبير تسبب في ضرر ارياف كردستان وخصوصا بعد عملية التخريب البيئي والتي سميت بعملية الاصلاح التي نادى بها الحكومة المركزية في بغداد في عام ١٩٧٧ التي شملت نسبة كبيرة من قرى وسكان الريف الى عام ١٩٩٠، (١٤) . حيث وصلت القرى المدمرة الى ٥٠٠٠ قرية دمرت بالكامل وانتهت معها بنية القطاع الزراعي وتسبب في تغير البيئي كبير للسكان الاقليم لاحظ جدول رقم (٤٣)

جدول رقم (٤٣) .

مقارنة للقرى الكوردستانية المهمة

حسب المحافظات

المحافظة	نسبة القرى المهمة الى قرى المحافظة
السليمانية	٩٨ %
أربيل	٨٠ %
دهوك	٩٦ %
إجمالي القرى الكوردستانية	٩٢ %

المصدر : جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر (٤٠).

ويمكن ملاحظة اهم التغيرات التي حصلت للتركيب البيئي لسكان الاقليم خلال سنوات ١٩٥٧ - ١٩٨٧ في جدول رقم(٤٤) ففي تعداد عام ١٩٥٧ كان سكان الارياف يشكلون ٧٢% من مجموع السكان في الاقليم ننتبين ارتفاع درجة تركيز الحضري منذ عام ١٩٦٥ على حساب سكان الريف ، وانخفضت هذه النسبة بدرجة كبيرة بلغت ٦٣% من مجموع السكان في الاقليم ثم انخفضت هذه النسبة مرة اخرى الى ٣٣% في عام ١٩٨٧ بالمقابل ارتفعت نسبة سكان الحضر الى ٦٧% (٣، ص ٢١١) .

جدول رقم (٤٤)

النسبة المئوية سكان الحضر والريف في

المحافظات لإقليم كوردستان والعراق للفترة (١٩٥٧ - ١٩٨٧)

المحافظات	تعداد العام ١٩٥٧		تعداد العام ١٩٨٧	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف
دهوك	٧,٢	٨٢,٨	٧٤,٦	٢٥,٤
نينوى المناطق الكوردية	٢٧,٦	٧٢,٤	٤٢	٥٨
أربيل	٢٦,٨	٧٣,٢	٧٧,٣	٢٢,٦
السليمانية	٢٦	٧٤	٧١	٢٩
كركوك	٣٩	٦١	٧٤	٢٦
قضاء خانقين	٣٢	٦٨	٥٣	٤٧
مركز مندلي	٢٦	٧٤	٠,٢	٩٩,٨
إقليم كوردستان	٢٩	٧١	٦٧	٣٣
العراق	٣٩	٦١	٧٠	٣٠

المصدر : جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر (٣، ص ٢١١).

ومن ملاحظة الجدول أعلاه يتبين بانه في تعداد العام ١٩٥٧ كان سكان الريف يشكلون ٧١ % من مجموع سكان اقليم حيث كانت الزراعة ومنذ مطلع القرن الماضي حرفة مُربحةً، بينما إنخفضت نسبة سكان الريف حتى بلغت ٣٣ % في تعداد العام ١٩٨٧. هذا الأمر أدى الى إرتفاع نسبة سكان الحضر حيث بلغت ٦٧ % وكذلك يلاحظ بانه في تعداد العام ١٩٨٧ ارتفعت نسبة تركُّز الحضر في جميع مناطق كوردستان بإستثناء مركز مندلي وهو حالة شاذة وغريبة بين مدن اقليم ويرجع ذلك الى تعرض هذا المركز الى القصف المدفعي والجوي المستمرين وبشدة خلال الحرب العراقية - الإيرانية حيث وصل الأمر الى ان يبلغ عدد سكان المدينة في العام ١٩٨٧ نحو (١٣) نسمة فقط(٧٥).

ان نسبة الحضر انخفضت انخفاضاً طفيفاً من ٧٤% في عام ١٩٨٧ الى ٧٢,٨% عام ١٩٩٣ وذلك نتيجة عودة بعض السكان الى قراهم في نهاية عام ١٩٩١ لكن في عام ٢٠٠٠ ارتفعت نسبة سكان الحضر بنسبة ٧٣,٣% وذلك تعود لأسباب اقتصادية من اهمها انخفاض اسعار المنتجات الزراعية التي تعتمد عليها سكان الارياف في معيشتهم ،ومن ملاحظة جدول (٤٥) التركيب البيئي للسكان في إقليم كوردستان والعراق، وفيما يخص المحافظات الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك) للفترة (١٩٨٧ - ٢٠٠٠) يتبين لنا ان نسبة ٧٤,٢ % من سكان الإقليم كانت تسكن الحضر في العام ١٩٨٧ ثم إنخفضت هذه النسبة لتصل الى ٧٢,٨ % في العام ١٩٩٣ وذلك نتيجة لعودة السكان المرحلين الى قراهم بعد إنتفاضة آذار في العام ١٩٩١ لاحظ جدول رقم (٤٥)، (١٤، ص ٤٨).

جدول رقم (٤٥)

التركيب البيئي لسكان إقليم كوردستان العراق للمحافظات

أربيل ودهوك والسليمانية للفترة (١٩٨٧ - ٢٠٠٠)

السنة	النسبة المئوية سكان الحضر الى إجمالي السكان	النسبة المئوية سكان الريف الى إجمالي السكان
١٩٨٧	٧٤,٢	٢٥,٨
١٩٩٣	٧٢,٨	٢٧,٢
٢٠٠٠	٧٣,٣	٢٦,٧

المصدر : جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر (٤، ص ٢٠٨).

كما إرتفعت نسبة الحضر من سكان الإقليم لتصل الى ٧٣,٣% في العام ٢٠٠٠ نتيجة لحصول عوامل طاردة للسكان في الريف منها وعلى سبيل المثال إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية. كما بلغت نسبة سكان الريف ٢٦,٧% من مجموع السكان. كما ويلاحظ إرتفاع نسبة سكان الحضر حتى بعد الإنتفاضة

ويعود ذلك الى التحديات والمصاعب التي واجهها اقليم مثل الجفاف الذي حدث وتأثيره على سكان الريف كذلك عدم إزالة الكثير من الألغام المزروعة في المناطق الريفية والحدودية والقدرة الاقتصادية المتدنية لسكان الريف التي لم تشجعهم على العودة الى ديارهم الى جانب النمو السريع لسكان الحضر بسبب إستمرار الهجرة الى المراكز الحضرية في الإقليم.

٤-الهجرة في اقليم كردستان -العراق

الى ان الهجرة بنوعها الخارجية والداخلية تؤثر على مستوى حجم عرض العمل حيث اثبتت الدراسات ان نسبة ٩٨% من المهاجرين هم في سن العمل (٨١).حيث تؤثر سلبا على عرض العمل في الاقليم وكما ذكرناه سابقا بلغت نسبة اعداد المهاجرين للخارج (١٠٠٠٠٠٠) مهاجر الى خارج الاقليم ، (٥٠) . وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بحجم السكان و حجم القوى العاملة في الاقليم.

ثانيا :تقدير عرض العمل في الاقليم

اعتمد الباحث في تقدير عرض العمل على الطريقة التقليدية التي تعتمد على البيانات عام ١٩٨٧ و ٢٠٠٤ كسنة اساس وبيانات عن التركيب العمري لعام ٢٠٠٤ من المركز المعلوماتية التابعة للامم المتحدة في اقليم كردستان ويقدر عرض العمل في الاقليم من خلال ١٩٩٠-٢٠٠٤ من خلال التوضيحات التالية:

-السكان في سن العمل في اقليم كردستان

بالنسبة لتحديد القوى العاملة في كردستان تعد من قضايا المعقدة في اقتصاد الأقليم لأن كل دولة لديها قوانينها الاقتصادية والاجتماعية وحسب اوضاعها الخاصة تحدد سنة البدء بالعمل في سن ٢١ وانتهاء منه في سن ٦٤ على سبيل المثال(٣،ص١٨٧)، لكن العمل في كردستان يبدأ في سن (١٠) سنوات وينتهي الى ان يتمكنون من العمل لعائلاتهم ذو المستوى المعيشي المنخفض(٤)،اي يبدأ بالعمل في سن مبكرة جدا ويستمررون الى سن متأخرة جدا طالما استطاعوا العمل، نظرا للحاجة.

يعتمد رسمياً ولحد الان في اقليم كردستان العراق على قانون العمل رقم (٥١) لعام (١٩٧٠) (٨٢) ، والذي تنص في تحديد سن العمل للذكور بين (١٥-٦٤) سنة و للاناث بين (١٥-٥٩) ، (١٢) . كما موضح في جداول رقم (٣٦) و (٣٨) ، نرى ان نسبة السكان في سن العمل بلغت ٤٩،٦% في عام ١٩٩٠ واستمر في الارتفاع ففي عام ٢٠٠١ بلغت ٥٩،٧% بينما ارتفعت هذه النسبة في سنة ٢٠٠٤ بينما بلغت نسبة السكان فوق ١٥ سنة في عام ٢٠٠٧ في محافظات (اربيل و السليمانية ودهوك) على التوالي كالآتي (٦٢% - ٥٨% - ٦٦%).

-السكان ضمن قوة العمل وخارج قوة العمل في الاقليم

هناك فئات تقع من حيث عرض فئة السكان في سن العمل الا انها لا تحتسب ضمن عرض العمل وهي ضمن اطار هذه الفئات التالية (الطلبة، ربات البيت ، المعوقون ، حالات اخرى) على سبيل المثال بلغت نسبة عدد الطلبة عام ٢٠٠١ نسبة الى ذكور في سن العمل ١٢،٩% والاناث ٩،٧% ، وربات البيت بلغت عام ٢٠٠١ نسبة ٢٣،٤% اما المعوقون بلغت نسبتهم في الذكور ٤،٢٨% من مجموع الذكور في سن العمل عام ٢٠٠١ ، اما بنسبة لحالا اخرى اقدمنا على شرحه في السابق في الجداول (٤٩،٥١،٥٢) (٨٠).

٢- مفهوم وواقع البطالة في إقليم كردستان العراق

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع خالية من هذه الظاهرة على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مشكلة اجتماعية تخضع للدراسة والتحليل وفق منظور المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها الاجتماعية في المجتمع لم تتشكل إلا في عام ١٩٣٣، وذلك عندما عمد Jahoda et al. (١٩٣٣) إلى وصف الآثار المدمرة للبطالة في إحدى مدن النمسا، وتزامنت هذه الدراسة مع حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها دول أوروبا بشكل عام خلال فترة ١٩٣٠. ومنذ تلك الحقبة الزمنية، التي تشكل فيها الاقتصاد بصورة دولية، أخذت المجتمعات البشرية المعاصرة تعاني مشكلة البطالة بين فترة وأخرى، إلا أن نسب البطالة

اختلفت من مجتمع إلى آخر، كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة من التجاهل التام لهم إلى الدعم الكلي أو الجزئي لوضعهم (٥٦).

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية (Economic Cycle) للدول. حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبتها في حال الركود الاقتصادي العام (Economic Bust)، وذلك عند حدوث أزمت اقتصادية "مؤقتة" ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. أما إذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة (Economic Boom)، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة، ونشاط سوق العمل فيها (٥٦). وتكمن أهمية دراسة مشكلة البطالة في سعى الكثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب، وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبهما مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان. لذا تعد قضية البطالة، المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية، من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم (٥٦). إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي، بلا شك، من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع، وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

ووفقاً لذلك تكمن المشكلة الأساسية لموضوع البطالة في هذه الدراسة في الحاجة إلى تحديد العلاقة بين حالة البطالة والمستويات التعليمية للقوى العاملة من جانب، وحالة البطالة والجريمة من جانب آخر، وذلك من خلال تحديد الآثار السلبية المترتبة على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، ومدى تأثيرها في الوضع الصحي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع.

فقد تكون أهمية الدراسة البطالة في الاقليم اثناء وضع أي برامج وخطط مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي ودقيق لمفهوم البطالة ومدى حجمها. وتأتي أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل بالجوانب التالية: الأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية. وقد تكون عليها اثار سلبية ، لذا يتوجب على سلطات الادارية في الاقليم تحديد وتحليل امور عدة متعلقة بواقع البطالة في تحليل واقع البطالة في (اقليم كردستان) وذلك من خلال استفادة من دراسات عدة لدول اخرى عن البطالة والذي قاموا بتحديد الامور الآتية(٥٦) :

- ١ - تحديد حجم البطالة في الاقليم.
- ٢ - تحديد حجم البطالة بحسب المناطق الإدارية في الاقليم.
- ٣ - تصنيف القوى العاملة في الاقليم وفقاً للمستويات التعليمية.
- ٤ - تحديد العلاقة بين المستويات التعليمية للقوى العاملة وحجم البطالة.
- ٥ - تحليل الآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية المترتبة على البطالة.

يعني مفهوم البطالة وفق تعريف منظمة العمل الدولية هو العاطل عن العمل وذلك يعني كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله مقابل أجر معلوم . وتعتبر البطالة من أخطر الأمراض الاجتماعية التي يمكن ان يواجهها أي مجتمع لما يترتب عليها من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في أمراض وشورر إجتماعية ومشاكل عائلية قـد تؤدي الى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتستفحل الأمر الى ان يؤدي الى حدوث إنقسام في ذلك المجتمع وتشوه في القيم الأخلاقية والاجتماعية (٥١).

وبشكل عام فان البطالة هي تعبير عن القصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وبما ان الغايات من العمل متعددة فتتعدد بذلك مفاهيم البطالة (٥٢). وقد تم توضيح مفهوم البطالة في القاموس الإقتصادي من قبل مجموعة من الأساتذة السوفييت بان البطالة ظاهرة حتمية الوقوع في النظام الرأسمالي تلف قسماً من البروليتاريا وهؤلاء الناس لا يستطيعون تأجير عملهم ويحرمون من العمل ومن وسائل المعيشة يكونون جيش من العمل الإحتياطي الذي ينشأ بفعل قوانين الراسمالية الإقتصادية (١١).

وهناك آراء أخرى حول مفهوم البطالة منها:—

بما ان البطالة الآن في مختلف دول العالم هي المشكلة الأولى وهناك ما يقارب المليار نسمة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء المعمورة. ويبدو ان البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة جزءاً من الدورة الاقتصادية، بمعنى انها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش (٥٣).

اما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد على الربع قرن —من الزمن مشكلة هيكلية وعلى الرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي، تتفاقم البطالة سنةً بعد أخرى، وفي البلاد التي كانت إشتراكية والتي لم تعرف البطالة أبداً حيث أخذت جيوش العاطلين تتزايد باستمرار في غرار عملية التحول الرأسمالي. اما في البلدان النامية تتفاقم البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم الديون الخارجية وتطبيق برامج صارمة للإنضباط المالي. ومن هذا المنطلق، هناك تفسيران أساسيان يجمعهما التعريف الكامل للبطالة وهما (٨٠).

١ — ان يكون المرء قادراً على العمل.

٢ — ان يبحث عن فرصة عمل.

ويمكن تعريف الإنسان العاطل عن العمل بأنه شخص قادر على العمل وراغب فيه يبحث عنه ويقبله على مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. ويشمل هذا التعريف العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وأولئك الذين سبق لهم العمل وإضطروا لتركه لسبب من الأسباب (٥٣). ويمكن الإشارة الى أهمية التوضيح النظرة الإسلامية لمفهوم البطالة في ظل مجتمعنا، أي البطالة من منظور إسلاميو كما يصفها العديد من الباحثين الإسلاميين والخبراء الإقتصاديين فان البطالة آفة العصر الحديث ويعاني منها الشعوب الإسلامية عموماً والعربية خصوصاً أكثر من غيرها من شعوب العالم، وتعتبر علامة خطر يجب التنبيه لها ومعالجتها. والبطالة هي عبارة عن وجود قوى وأيدي عاملة أكثر من فرص العمل المتوفرة. ومن الحلول لمواجهة البطالة ما ذكر في الشريعة الإسلامية والمتمثلة في وجود دور الزكاة (٥٥).

وبشكل عام فان البطالة ظاهرة موجودة في اغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر. ولا يكاد يخلو منها اي مجتمع من المجتمعات وعلى مر العصور. إلا ان النظرة الى البطالة بوصفها مشكلة إجتماعية تخضع للدراسة والتحليل وفق المنهج والمنظور العلمي للعلوم

الإجتماعية لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها الإجتماعية في المجتمع لم تتشكّل إلا في العام ١٩٣٣ وتزامنت هذه الدراسة مع حالة الركود الإقتصادي التي عاشتها دول أوروبا بشكل عام خلال ١٩٣٠ (٥٦). ومنذ تلك الحقبة الزمنية تشكّل فيها الإقتصاد الدولي، وأخذت المجتمعات البشرية المعاصرة تعاني من مشكلة البطالة بين الفئة وأخرى. إلا ان نسب البطالة تختلف من مجتمع لآخر، أما كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل فأخذت أساليب مختلفة بدءاً من التجاهل اتمام وإنهاءً بالدعم الكلي او الجزئي لوضعهم.تظهر البطالة للدول ، حيث ومن الاهمية الاشارة الى ان البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بالدورة الاقتصادية.

تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها خلال الركود الإقتصادي العام وذلك عند حدوث أزمات إقتصادية مؤقتة ناتجة اما عن عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف او سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، او نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الإقتصاد الدولي.

اما عندما تكون الدورة الاقتصادية نشطة فأن ذلك سوف ينعكس على الإقتصاد المحلي من حيث إنتعاشه ونهوضه وتنوعه مما يؤدي الى توفر فرص العمل العديدة والمتنوعة، وبذلك تتخفف نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع. ونتيجة لذلك يتضح بان للدورة الاقتصادية دور أساسي في تشكّل إقتصاديات المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها (٥٦).

يتبين حدوث تغير في مفهوم البطالة في ظل العولمة وتقدم المعلوماتية وتقنياتها فقد كانت البطالة في الإقتصاد الكلاسيكي تعني وجود عدد من العمال لا تتوفر لهم وظائف في المنظومة الاقتصادية اما في ظل تقنية المعلومات فان القضية أصبحت تركز بالدرجة الأولى على التخصص وموائمة العامل للعمل المتاح، إذ ربما يكون هناك عدد من العمال عاطلين عن العمل وتتوفر فرص عمل كافية لهم، لكن هذه الفرص تتطلب مواصفات علمية وذهنية وتقنية خاصة لا تتوفر فيهم وبالتالي توجد فرص عمل لكنها لا تحل مشكلة هذا النوع من البطالة.

لأن فرص العمل في ظل تقنية المعلومات تتطلب متطلبات ومواصفات ذهنية أكثر منها عضلية وعلى سبيل المثال، فالميكانيكي التقليدي يبحث عن العطل في الماكينة من خلال الملاحظة و التجريب ومن ثم يصل الى الجزء العاطل من الماكينة عن طريق إستخدام مهاراته ، ولكن الميكانيكي في ظل الإقتصاد الرقمي يستخدم التقنية لتحديد العطل الموجود في الماكينة ويصل اليه بشكل تقني وسريع فيصلحه. لذلك لا بد من توفر مواصفات ذهنية وتقنية وعلمية في الميكانيكي الذي يعمل في ظل تقنية المعلومات ، هذا من جانب ومن جانب آخر تتصف المعامل ذات تقنية المعلومات والمعروفة بالماكنات الرقمية (CNC) (٥٧)، ذات التقنية العالية (بضالة اليد العاملة)

بحكم إحتياج المصنع لأيدي عاملة قليلة. إذ ان بمقدور ماكينة واحدة ان تعمل بدلاً من (٢٠٠٠) عاملاً مقارنة بـ (٥٠٠) عاملاً خلت. لكن الآن وبمجرد الضغط على زر معين لإدخال المعلومات الى العقل الأليكتروني وتعمل وتنتج على سبيل المثال مصنع Hasselblad و هو مصنع لتصنيع كامرات الديجتال في السويد ففي البداية الثلاثينات والاربعينيات من القرن المنصرم كانت لديها ٧٠٠ عامل اما في عام ٢٠٠٧ انخفض العدد الى ٧٠ عاملاً في ظل استخدام الروبوت و الماكينات الرقمية .

ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لإيجاد قطاع متخصص للتعليم التقني أسوةً بالتعليم التجاري والصناعي وغيرها من قطاعات التعليم الفني (٥٧). ولأول مرة في منطقة الشرق الأوسط عدا اسرائيل فقد استطاعت المملكة العربية السعودية الحصول على رخصة إستعمال هذه الإمكانيات بالإضافة الى دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ٢٠٠٧.

توجد في اقليم كوردستان انواع مختلفة من البطالة ،وتختلف البطالة في الاقليم من منطقة لأخرى بسبب الوضع الأقتصادي والتوزيع الجغرافي والقرب والبعد من المراكز المدن او المناطق الزراعية ، اضافة ان هناك نشاطات اقتصادية متعددة في الأقليم منها النشاط الزراعي والصناعي والتجاري والنقل والخدمات العامة وغيرها ،الا انه نلاحظ انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي بالنسبة مقارنة بقطاع الخدمات، حيث بلغت نسبة السكان المنشغلين في الزراعة (٢٦%) اما نسبة السكان المشتغلين في الصناعة فقد قدرت بـ (١٠%) وانخفاض نسبة نشاط لخدمات المالية والنقل والصحة وبالإضافة الى التفاوت في الأنشطة الاقتصادية بين المدن فهناك تفاوت كبير في نسبة البطالة والعاملين نسبة الى مجموع السكان في الأقليم كما موضح في الجدول رقم (٤٦) و (٤٧) .

جدول رقم (٤٦)

توزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية لعام (٢٠٠٠) بالمائة

المجموع	الخدمات	الصناعة	الزراعة
١٠٠%	٦٤%	١٠%	٢٦%

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤، ص٢٦٦).

جدول رقم (٤٧)

هيكل النشاط الاقتصادي للعاملين بنسبة الى مجموع السكان العاملين

بعمر (١٥) سنة فأكثر لسنة ٢٠٠٤

المحافظات	الأنشطة %									
	الزراعة	الصناعة	التجارة	النقل	خدمات مالية	ادارة عامة	التعليم	الصحية	خدمات اجتماعية	غير مبيّن
دهوك	١١	١٣	١٥	٧	٤	٢٠	٨	١	٣	١٧
السليمانية	٨	٢١	١٩	٧	١	١٤	٨	٢	٦	١٢
كركوك	١١	١٨	٢١	٩	١	١٨	٨	٢	٣	١٠
اربيل	٢	٢٠	٢٢	١١	٢	١٧	١٤	٣	٤	٥

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

وان هناك تفاوت كبير جدا في توزيع العاملين فان نسبة العاملين في قطاع الخدمات كافة اكبر من نسبة العاملين في القطاع الزراعة الصناعة حيث نلاحظ انشغال عدد كبير من السكان بالنشاط التجاري والخدمات مقارنة بالنشاطات الاخرى مما يتطلب التركيز على زيادة الاستثمار في النشاطات الزراعية والصناعية وتقديم الحوافز والتسهيلات لضمان نموها بما يضمن اعادة توزيع الايدي العاملة على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية واستغلال الطاقات الكامنة منها في زيادة الانتاج لاحداث تنمية اقتصادية شاملة في الاقليم .

أنواع البطالة:

هناك أنواع عديدة من البطالة ومنها :

أولاً: البطالة الدورية:

تسمى في كثير من المراجع باسم البطالة الفنية، ينظر اليها من خلال الدورة الاقتصادية حينما تنقل فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة الى الذروة فـي التشغيل، فاذا ما دخل الاقتصاد في دائرة الإنكماش احدثت البطالة. وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية. وفي تعريف الأمم المتحدة للبطالة الدورية فقد إقتصرت التعريف على انها نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب حدوث تغييرات فـي مستويات النشاط خلال فترة معينة (٥٨، ص ١٩).

ويرتفع معدل النمو الاقتصادي ويزداد استخدام جميع عناصر الإنتاج ومنها العمل خلال فترة الانتعاش، ويحدث العكس في فترة انكماش فينخفض معدل النمو ويقل استخدام عناصر الإنتاج ويرتفع معدل البطالة (٥٨، ص ١٠).

ثانياً: البطالة الإحتكاكية: (Frictional unemployment)

هي نوع من البطالة تحدث بسبب الحراك المهني وتنتشأ نتيجة النقص في المعلومات لدى الباحثين عن العمل، او لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. ويمكن إدخال هذا النوع من البطالة ضمن تلك التي أشارت اليها الأمم المتحدة وهي الخاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على الإستفادة من العرض المتاح. وهذا يحدث في الدول المتقدمة والمتخلفة إقتصادياً سواء بسواء. إذ في الدول المتقدمة يعجز الطلب الكلي عن مجارات العرض الموجود من العمل وينشأ عن عدم كفاءة الناتج من الطلب الفعال للسلع والخدمات فيكون علاج ذلك بزيادة الإنتاج. اما في الدول المتخلفة، فالأمر يرجع الى النقص في راس المال او الأرض بحيث يصبح مستحيلاً على رأس المال ان يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل (٥٨، ص ١٩).

ان النظرة الإسلامية لمفهوم البطالة الإحتكاكية تتجسد في ان عدد الراغبين في العمل يكون أكبر من فرص العمل المتاحة وتوصي الشريعة الإسلامية الأغنياء ان يتدخلوا لفتح فرص العمل وعدم إكتناز الأموال، فانه يطرح في هذه الأموال البركة في حال إستخدامها وإستثمارها هذا بالنسبة للمعالجة اسلامية البطالة(٥٥).

ثالثاً: البطالة الهيكلية:—

ان أسباب هذا النوع من البطالة عديدة منها حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات فيترتب عليه حدوث تغير في هيكل العمالة المستخدمة او إدخال تطور تقني معين في إعداد المكلفين بأداء العمل مما يؤدي الى توفير الأعداد الزائدة من العمالة او بسبب إنتقال الصناعة من مكان الى آخر فقد لا يستجيب بعض العمال لهذا الإنتقال فيصبحون عاطلين عن العمل لذلك يمكننا القول انها نوع من العطل يصيب جزءاً من القوة العاملة بسبب تغييرات هيكلية تحدث في الإقتصاد القومي(٥٨، ص ٢٠).

ويعد تحول المجتمعات من الزراعة الى الصناعة ومن ثم الى الخدمات مثال واضح على حدوث البطالة الهيكلية، حيث تؤدي هذه التغييرات الى إنخفاض في فرص العمل في القطاع الزراعي وإرتفاعها في القطاع الصناعي، لذا يصعب على المزارع العادي التحول من مهنة الزراعة الى عامل فني ماهر يتعامل مع آلة حديثة. وهكذا يكون الأمر عند التحول من الصناعة الى الخدمات. (١٢ ص ٩).

وقد تحدث البطالة الهيكلية عندما يفتح الإقتصاد البدائي حدوده للتجارة الخارجية، فتدخل منتجات خارجية جذابة للمستهلك المحلي فيؤدي ذلك الى تحول الطلب من المنتجات المحلية الى المنتجات الأجنبية المستوردة وبالتالي الى القضاء على الحرف الصناعية والصناعات المحلية البدائية و يتعرض العاملون فيها الى البطالة (٨٠، ص ٩).

وقد شهدت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية نتجت من تعاظم ظاهرة العولمة الإقتصادية التي تسارعت عبر نشاط شركات متعددة الجنسيات، حيث إنتقل الكثير من الصناعات التحويلية من الدول المتقدمة الى الدول النامية للإستفادة من المزايا التي وفرتها الدول النامية للإستثمارات الأجنبية من رخص الأيدي العاملة تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها للبطالة الهيكلية.

رابعاً: البطالة الموسمية او العرضية :— Seasonal unemployment

وهي نوع من البطالة تحدث خلال موسم معين او بعد إنتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في محالج القطن او في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ. فهذه الأعمال العرضية او الموسمية تُدر دخلاً على صاحبها، و لكن هذا الدخل متقطع وينقطع بانقطاع العمل أي بإنهاء الموسم او إنتهاء العمل العرضي (٥٨، ص ٢٠). و العمال العرضيين هم عمال (البناء والشحن والتفريغ) و يجب على الدولة صياغة سياسات تثبيت حجم بعض فئات العمال العرضيين. بالإضافة الى شمولهم برعاية الدولة وإلا تعرضوا الى البطالة والفقر (٥٨، ص ٢١).

(حيث يرتبط العمل الإنتاجي في بعض اعمال بمواسم معينة وعلى سبيل المثال، الزراعة وأعمال البناء والطرق والجسور والسياحة) ونظرا لصعوبة فصل الشتاء في اقليم كوردستان فـان المشتغلين في القطاع البناء وقطاع الزراعي يصبحون الفلاحين و عاطلين عن العمل في اواخر الخريف وفصل الشتاء باكملة (٤٩) والتي تقدر نسبتهم بـ(٣٢%) من المنشغلين في قطاع الزراعة كما مبين في الجدول رقم (٤٦)(٤).

خامساً: البطالة المقنّعة:

وهي الحالة التي يتكدّس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة او فائضة لا تُنتج شيئاً تقريباً. ويسود هذا النوع من البطالة فـي أغلب المؤسسات والشركات في الإقليم بسبب الزيادة في التوظيف الحكومي والتزام الدولة بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد (٥٣)، وذا ماتراه في إقليم كردستان بصورة واضحة .

حيث تعتبر هذا النوع من البطالة اكثر شيوعا اليوم في اقليم كردستان باستخدام اعداد كثيرة من العمال و الموظفين في الادارات والمؤسسات الحكومية ويلاحظ، ان وجود اعداد كبيرة من الموظفين والعاملين كلفت وتكف ميزانية الاقليم مبالغ طائلة سنويا وشهريا حيث تكون على حساب المشاريع والاستثمارات الاخرى الذي خطط لها وخصصت لها ميزانية ،اضافة الى ذلك توظيف او استخدام اعداد كبيرة بدون تخطيط مسبق وبدون توزيع الكفاءات والاختصاصات في اماكنها او توظيفهم في اكثر من موقع وظيفي (١٩). وهي هدر للطاقات البشرية الاخرى وعدم استغلالها في عملية بناء التنمية الاقتصادية بالشكل الصحيح كما موضح في الجدول رقم (٤٨) (٦٩)، لأحصائية لعام ٢٠٠٣ للذين يأخذون الدخل من مصدر واحد او اكثر.

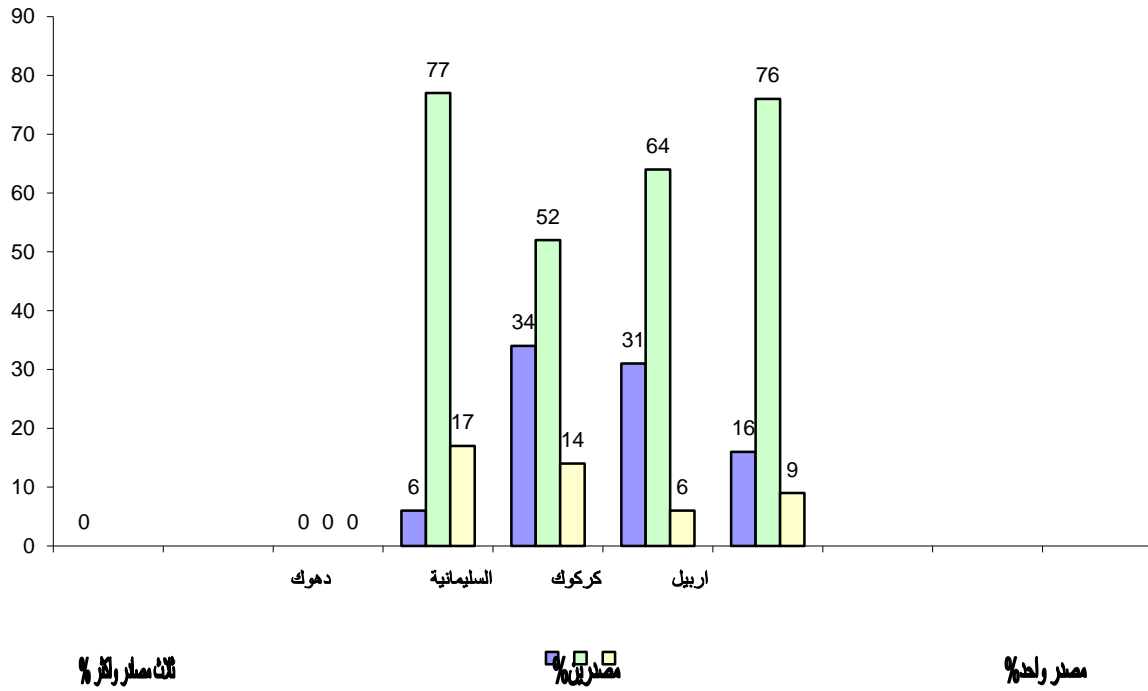
جدول رقم (٤٨)

مصادر الدخل السنوي لعام ٢٠٠٣ نسبة الى جميع الاسر

مصدر الدخل في عام ٢٠٠٣			المحافظات
ثلاث مصادر فأكثر %	مصدرين %	مصدر واحد %	
٦	٧٧	١٧	دهوك
٣٤	٥٢	١٤	السليمانية
٣١	٦٤	٦	كركوك
١٦	٧٦	٩	اربيل

المصدر : الجدول جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

مصدر دخل عام ٢٠٠٣



المصدر : الشكل جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

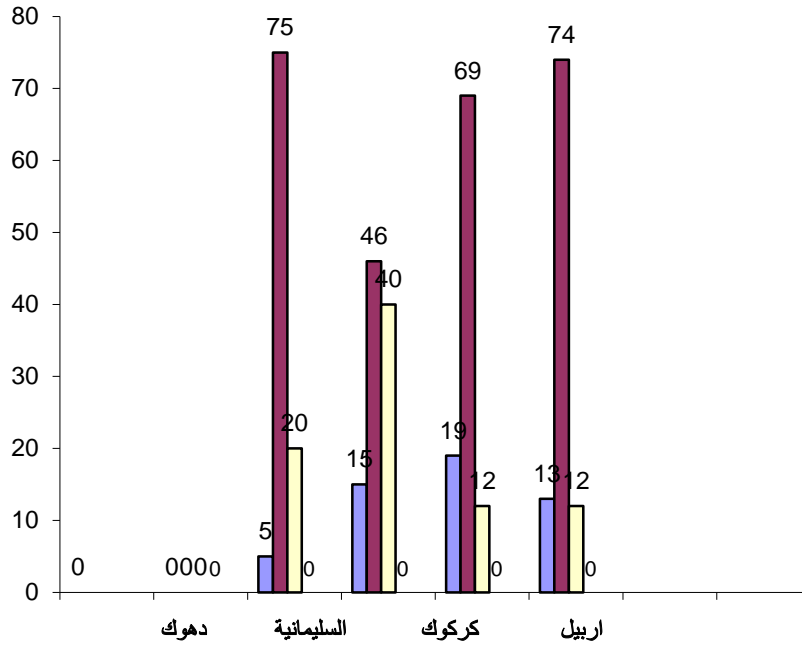
وفي جانب اخر نلاحظ في جدول رقم (٤٩) (٧٠) ، انخفاض قليل جدا لمن يأخذون الدخل من مصدرين واكثر وثلاث مصادر.

جدول رقم (٤٩)

مصادر الدخل خلال الاسبوعين الأخيرين من عام ٢٠٠٤ نسبة الى جميع الاسر

مصدر الدخل في عام ٢٠٠٤			المحافظات
ثلاث مصادر فأكثر %	مصدرين %	مصدر واحد %	
٥	٧٥	٢٠	دهوك
١٥	٤٦	٤٠	السليمانية
١٩	٦٩	١٢	كركوك
١٣	٧٤	١٢	اربيل

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).



المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٩).

سادساً: البطالة الفنية: Technical unemployment:

يحدث هذا النوع من البطالة في ظل التغييرات والتطورات التكنولوجية في الدول المتقدمة، ويتمحور أساساً حول سعي رجال الأعمال بالإنتاج الذي يسفر عنه انخفاض في التكاليف وإرتفاع في الأرباح. وعندما يحل (عامل فني جديد) محل الفني السابق الذي كان يتميز باستخدام كثيف لرأس المال يؤدي ذلك الى الإستغناء عن عدد من العمال عند تغييره. فعلى سبيل المثال، في ألمانيا تهدد التقنيات الجديدة بتسريح نصف مليون عامل في قطاع المصارف والتأمين بعد إدخال وسائل السحب الآلي او تمكين المودع في المصرف من إنجاز كل ما يحتاجه من خدمات مصرفية وعلى مدار الساعة بواسطة الهاتف او من حاسبه الشخصي (٨٠، ص ١٢).

إستخدام الروبوت ومكائن (CNC) (المكائن الرقمية) اضافة الى استخدام في الدول المتقدمة في صنع كل ما هو مطلوب في مجالات الصناعة الأخرى وفي وقت قصير وبتقنية عالية وبإستعمال ايدي عاملة قليلة قد تضمن مصنع كبير لصناعة قطع الغيار على مستوى عالمي قد لا يصل عدد العاملين فيه الى (٢٠) او (٥٠) عاملاً .

سابعاً: البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية: Voluntary and involuntary unemployment:

تحدث البطالة الإختيارية عندما يبقى العامل بإرادته دون أن يمارس أي عمل، وذلك اما لأنه يبحث عن عمل أفضل او لأنه يفضل الحصول على مساعدات البطالة عن العمل، او لأنه يفضل وقت الفراغ (٨٧ ص ١٤). كما أوضح د. زيد بن محمد الرماني في كتابه عن النظرة الإسلامية لمفهوم البطالة في العام ٢٠٠١ ان البطالة الإختيارية او تسمى التعبدية فالإسلام يحاربها ويمنعه بل يمنع الزكاة والمساعدة عن العاطلين عن العمل بإختيارهم لكي لا يشجع على الإستمرار فيها (٥٤).

اما بالنسبة للبطالة الإجبارية فهي الحالة التي يرغب فيها العامل للعمل بالمستوى السائد للأجرة إلا انه لا يجد فرصة عمل (٨٠، ص ١٤). كما تعتبر النظرة الإسلامية ان البطالة الإجبارية لا إختيار للإنسان فيها. وهذه الحالات تنطبق على من لا يجيد مهنة او لإنذار مهنته لعدم الحاجة اليها. وتوصي الشريعة الإسلامية بان يُطلب من ولي الأمر تدبير وسيلة لإحتراف وعمل هؤلاء العاطلين بمنحهم ما يحترفون به كأن يُعطى الشخص أَرْضاً لكي يزرعها او ان يُعَلِّم مهنةً جديدةً. (٥٤).

و تشمل معظم الأشخاص الذين ليس لهم تحصيل علمي وانها تشمل النساء بنسبة اكبر ، وتكون مساهمتهم في قوة العمل ضئيلة (١٠).

تحديد معدل البطالة:

معدل البطالة : هو نسبة الأفراد العاطلين الى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة (٥٨، ص ٢١). ويمكن كشف ذلك من خلال تعداد السكان في البلد الواحد. وتكون المعادلة كالتالي (١٥):
إجمالي عدد السكان – من هم أقل من ١٦ سنة + الطلبة والمرضى = قوة العمل
معدل البطالة : النسبة من قوة العمل = عدد العاطلين / قوة العمل (١٦).

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{100 \times \text{إجمالي القوى العاملة}}$$

$$100 \times \frac{14594}{1077860} =$$

$$1353979 =$$

تقسيمات البطالة:

تتنوع تقسيمات البطالة لتشمل العديد من الأنواع. فهناك التقسيم حسب الجنس، فتكون منخفضة عند الذكور ومرتفعة عند الإناث بسبب ان طرق العمل متاحة أكثر أمام الذكور أما الإناث فإن البعض منهن راغبات في العمل و قدرات عليه ويبحثن عنه لكن فرص العمل غير متوفرة لهن ويمكن استخلاص معدل البطالة للذكور من نسبة عدد العاطلين الى عدد السكان الذكور ومعدل البطالة للإناث من نسبة عدد العاطلات الى عدد السكان من الإناث. ومن هذين المعدلين يتضح ان معدل بطالة الذكور من معدل بطالة الإناث.

أما لو تم إستخلاص معدل بطالة الذكور من نسبة عدد العاطلين الى عدد القوى العاملة من الذكور وعدد العاطلات الى عدد القوى العاملة من الإناث، فإن النتائج سوف تختلف ويبدو ان الإختلاف واضح بين الذكور والاناث في الأعداد فسيكون عدد الذكور العاطلين كبيراً إذا قُورن بعدد الإناث لأن عدداً كبيراً من الإناث لا يظهر في الإحصاءات كعاطلات، إذ ان اغلب الإناث لا يدخلن سوق العمل. وهناك تقسيم البطالة حسب المحافظات او حسب الريف والحضر او التقسيم حسب النشاط الإقتصادي والمهنة. وهناك تقسيم للبطالة حسب فئات العمر، وفي هذه الحالة يقتضي الأمر توزيع العاطلين على فئات العمر (١٥ - ١٩) و (٢٠ - ٢٤) و (٢٥ - ٢٩) وتوزع قوة العمل على هذه الفئات وبقسمة العاطلين على قوة العمل في الفئة العمرية الواحدة ينتج معدل البطالة في تلك الفئة العمرية. وإذا تم توزيع البطالة حسب الجنس والفئات العمرية لكانت هناك مؤشرات كثيرة للبطالة ولتبين لنا ماهية الفئات العمرية التي ترتفع فيها البطالة والفئات التي تنخفض فيها. ويمكن حينها ان نبني سياسات إمتصاص البطالة بدقة لو أضيف الى هذا التقسيم تفصيل عن المستويات العلمية بأن تُؤخذ كل فئة عمرية وتوزع حسب

الجنس والتعليم ، وقد تظهر ان معدلات البطالة أعلى عند النساء منها عند الرجال وبين المراهقات والمراهقين والشباب أعلى منها بين البالغين (٥٨، ص ٢٥).

ومن الظواهر السلبية التي بدأت تظهر في الاقليم هي بروز ظاهرة استخدام الايدي العاملة الاجنبية في الاقليم في الوقت الذي يعاني من البطالة . فقد بدؤ فـي القليم باستيرادالأيدي العاملة وتحديد الفتيات دون سن الثلاثين وتشغيلهن في البيوت والمحال التجارية، والمطاعم والاسواق العصرية،وباتت تجارة رائجة ومربحة في مدن اقليم كردستان كافة ، وخصوصا في مدينة السليمانية التي تشهد ازدهارا اقتصاديا واضحا (٤١).

شركة أيفل الكردية والحديثة المنشأ، هي إحدى الشركات العاملة في هذا المجال، إذ تستورد الشغالات والعاملات من دول عديدة اسبوية وافريقية ، وتعمل على توفير فرص العمل لهن كخدمات في البيوت او عاملات في المحال التجارية والاسواق العصرية (السوبر ماركت) وسائر مجالات العمل في القطاع الخاص، مقابل أجور تعتبر زهيدة قياسا بأجور الأيدي العاملة المحلية، إذ لاتتجاوز أجور الخادمة مثلا (150) \$.تأسسة هذه الشركة في ٢٠٠٧/٧/١ ، وهي مرتبطة بفروع لشركات مماثلة في دبي وأبوظبي وعمان وغيرها من العواصم ، وتتخصص طبيعة نشاطها التجاري، في توفير الأيدي العاملة ولاسيما الخادمت او الشغالات(٨٥). تتولى هذه الشركة بين الحين والآخر استيراد مجموعة من العاملات ، أما حسب حاجتها او بناء على طلبات العوائل او مواقع العمل التي تحتاج الى عاملات بمواصفات معينة و أن رب العمل عليه أن يدفع مبلغا قدرة (٢٤٠٠) دولار عن كل عاملة ، فور أبرام العقد مع الشركة تسديدا لنفقات وتكاليف استيراد العاملة ، التي يحق لرب العمل استبدالها بأخرى في حال عدم حصول الانسجام بين الطرفين لأي سبب كان، منوها الى أن الشركة تستورد العاملات من دول عديدة في آسيا وأفريقيا ، مثل بنغلادش وأندونيسيا والفلبين وأثيوبيا والهند وغيرها ، بمنظور هذه الشركات ان آفاق تطور هذه التجارة رحبة وواسعة في كردستان مستقبلا ، لأن الحاجة الى هذه الأيدي العاملة الرخصية نسبيا (٨٥).

ووفقاً لما سبق من نتائج وتحليل عن البطالة في الاقليم فإن أهم التوصيات استنادا الى المعايير الدولية تتلخص فيما يلي(٥٦) :

- ١ - نظراً لاختلاف التركيبة الحالية للسكان في الاقليم من حيث العدد، النوع، الجنسية، والتوزيع في المناطق.. إلخ. فإن الواقع يتطلب أن تقوم الجهات المختصة بالعمل على إجراء دراسة مسحية شاملة للسكان في الاقليم، وذلك لما تقتضيه الظروف والدوافع الراهنة سواء ما يتعلق منها بالجانب الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي والعلمي.
- ٢ - العمل على وضع قاعدة معلومات حديثة للقوى العاملة تشتمل على التصنيفات والفروع الأساسية، وذلك نظراً لأهميتها في تسهيل عملية البحث العلمي، ولدعم دقة نتائجه في تمثيل الواقع ووصفه وتقييمه.
- ٣ - تنظيم عملية استخدام العمالة الأجنبية وتقنياتها، بحيث تحدد صلاحيتها .
- ٤ - ترشيد عملية استخدام العمالة الأجنبية وذلك من خلال حصرها في مهن محددة.
- ٥ - دعم عملية التدريب المستمر، وبخاصة التدريب التأهيلي والاستثمار فيه.
- ٦ - دعم عملية التعليم المستمر للقوى العاملة، وبخاصة لمن هم دون الشهادة الثانوية.
- ٧ - نظراً لارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التركيبة السكانية، ومحدودية خيارات العمل المتاحة لها في الوقت الراهن، يتعين إتاحة الفرصة أمامها بشكل أكبر للإسهام في قوة العمل، وذلك من خلال توسيع مجالات نطاق عمل المرأة وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة.

ثالثاً: الموارد الطبيعية

تجدد الضرورة توضيح أهمية الثروات الطبيعية في كردستان والى ما آلت اليه الأمور عبر الزمن، حيث ان هناك العديد من الدراسات ، تؤكد بان كردستان غنية بالثروات الطبيعية المتنوعة التي كانت أحد أهم أسباب تقسيم كردستان إثر الحرب العالمية الأولى على أربع دول هي العراق وإيران وسوريا وتركيا. وإتبع كل من هذه الدول أساليب خاصة للسيطرة على الموارد الطبيعية المتواجدة فيها من خلال إستخدام سياسات غير قانونية منها على سبيل المثال فرض أحزمة غريبة على المناطق الكردية مثل الحزام الأمني في المناطق الحدودية والحزام النفطي الذي شمل مئات القرى وإحداث تغييرات ديموغرافية للسكان الكورد وتاريخهم وقوميتهم على مدى عصور عديدة.

لقد تم إهمال كردستان العراق فيما يخص إنشاء المشاريع الصناعية، حيث أنشأت بعض المشاريع الصناعية والزراعية على إمتداد المنطقة الكردية ضمن حدود الحزام النفطي، بعد ان رحل سكانها الأصليين وقام النظام وقتها بتعريب تلك المناطق النفطية المهمة التي تمتد بين مندلي – خانقين – كركوك – ديبكة – عين زلة ولغاية الحقول النفطية التي تقع بالقرب من حدود إقليم كردستان مع سوريا(٦١).

ولكون كردستان تتمتع بتنوع في الموارد الطبيعية وبنسبة كبيرة لذي كان من الضرورة تكوين وزارة خاصة تهتم بالثروات الطبيعية حيث تم إنشاء وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان العراق في العام ٢٠٠٧ . إثر ذلك عقدت العديد من المؤتمرات حول الثروات الطبيعية وسبل إستثمارها في كردستان العراق. بالتالي ذلك سيؤثر إيجابياً على مستقبل الإقليم ولا ننسى ان الموارد الطبيعية ومنها النفط والغاز ستلعبان دوراً مهماً في ترسيم مستقبل كردستان والعراق الجديد وهيأته الإدارية (٦١).

وقد اختلفت وسائل وأهداف إستغلال الموارد الطبيعية من عهد لآخر وفقاً للعديد من العوامل والظروف وأهمها ما يأتي:

- ١ – الظروف السياسية والإقتصادية.
- ٢ – المستوى العلمي والتكنولوجي.
- ٣ – مستوى قوى الإنتاج.
- ٤ – نوع علاقات الإنتاج الطبيعية.

كما ان استخدام الامثل للموارد الطبيعية تؤثر بدرجة كبيرة في تطوير الاقتصاد القومي ورفع كفاءة العمل الاجتماعي و التنمية في الاقليم بالاضافة الى(١٣) :

- ١-دفع عملية التقدم الاقتصادي الى الامام .
- ٢-تتويج الانتاج وتحديث المنتجات وتكاثرها وتحسين نوعيتها باستمرار.
- ٣-توزيع العقلاني للقوى العاملة وزيادة كفاءتها و انتاجيتها ومساهمة في انخفاض نسبة البطالة في الاقليم ،عن طريق تأهيلها وزيادة مهارتها وتوسيع محارفها المهنية والثقافية .
- ٤-تعميق وتوسيع حجم التبادل التجاري والفني والعلمي و التكنولوجي بين بلدان العالم وبالتالي توطيد الامن القومي و الامن الغذائي في الاقليم و العراق.
- ٥-تخفيض متواصل لتكاليف الانتاج المادية و الاستثمارات نتيجة ادخال العلوم و التكنولوجيا الحديثة كل ذلك تحتاج الى تخطيط ستراتيحي علمي شامل للاستخدام الامثل للموارد الطبيعية في الاقليم بما يخدم تطور الاقتصاد الصناعي والزراعي والسياحة وتنشيط دورها في زيادة المشاركة في الناتج الاجمالي المحلي وتحسن المستوى المعيشي للفرد .

من الضروري استغلال هذه الموارد بصورة متوازنة وتدرجية وفقا لمتطلبات التنمية القومية واستغلالها استغلالا عقلانيا ومركبا ، لاجل تصعيد متواصل للناتج المحلي والدخل القومي والفردى. ويعني باستغلال الموارد الطبيعية بتحويل كل مادة الى سلع او منتج و اضافة القيمة الاستعملية لها و عدم هدر الموارد الطبيعية والتصنيع بالتدريج للموارد الطبيعية وتحويلها الى سلع نافعة والتحويل من مجتمع استهلاكي الى مجتمع انتاجي واستهلاكي معا ، فان هذه العمليات الصناعية والزراعية المترابطة سوف تنوع وتزيد من الموارد المالية وتنميتها بصورة ديناميكية وتقضي على التخلف بفترات قياسية.على سبيل المثال فالهواء يمكن الاستفادة منه صناعياً وزراعياً باستغلال الاوكسجين والهيدروجين والنروجين في انتاج الاسمدة النيتروجينية والماء يمكن استغلاله لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية بالاضافة لأغراض السياحة والتراب يمكن تحويله الى سممت ومواد انشائية كثيرة ، والنفط والغاز يمكن دخولها في التصنيع لاغراض الطاقة و انتاج مئات المشتقات البترولية والبتروكيماوية والملح يمكن تصنيعه للحصول على عشرات المنتجات ذات مردود اقتصادي وفي القطاع الزراعي يعني استخدام الامثل زيادة مطردة للانتاج النباتي الزراعي والحيواني وتوسيع زراعة المحاصيل الزراعية الصناعية كالقطن ففي الاقليم بحكم توفر

الموارد الطبيعية المتنوعة يمكن قيام صناعة تحويلية للغزل والنسيج والجلود والسكر والصناعة الغذائية والاستهلاكية واقامة صناعات تصديرية متكاملة (١٣).

المياه:

يعتبر إقليم كردستان من المناطق الغنية بالموارد المائية العذبة والمياه القريبة من سطح الأرض بالمقارنة مع الجو السائد في غرب آسيا (٣). تتألف مصادر المياه في الإقليم من الأمطار والثلوج والمياه السطحية والجوفية إضافة الى المياه الطبيعية العذبة والمياه المعدنية الطبيعية أيضاً. وبوجد هذا التنوع في المياه ومصادرهما فعلي حكومة إقليم كردستان إيجاد السبل الكفيلة لإستخدامها بما يكفل تنمية القطاع الزراعي السياحي والصناعي وبالتالي تنمية الإقتصاد الوطني عموماً،(٥٩).

مصادر المياه في إقليم كردستان العراق

تعتبر مياه الأمطار والثلوج والمياه السطحية الجارية والمياه الجوفية من المصادر الرئيسية للمياه في الإقليم ويمكن الاشارة الى ضرورة القيام بدراسات حول المياه ومصادرهما وأنواعها لفائدة الإقليم، (٦١).

أولاً: الأمطار والثلوج:

الأمطار: ان العامل الرئيسي المسبب للتساقط بانواعه في الإقليم هو الرياح والتيارات الهوائية الحاوية على بخار الماء المتكاثف والمتحول الى مياه تسهم في عملية الجريان السطحي والجوفي. تتميز مناطق الإقليم باستلامها كميات متباينة من الأمطار تتراوح بين ٣٠٠ – ١١٠٠ ملم حيث تستلم محطة زاخو معدل سنوي من الأمطار يصل الى ٦٩٧,٣ ملم ويرتفع في محطة عقرة ليسجل ٩٣٥,١ ملم وتسجل محطة پنجوين اعلى معدل يصل الى ١١٤١ ملم في حين تسجل محطة أربيل ٤٧٤,٣ ملم وتسجل أدنى معدل في محطة خانقين ٣٠٠ ملم (٢ ص ١٤٥). أنظر جدول رقم (١).

وتشكل مياه الأمطار احد المصادر الرئيسية للأنهار الدائمة والموسمية داخل الإقليم بالإضافة الى تزويد المياه الجوفية بالمياه الضرورية (١٠). وتعد كذلك من المصادر المائية الرئيسية التي تعتمد عليها الزراعة الشتوية في الإقليم، بالإضافة الى كونها المورد المهم لتزويد نهر دجلة وروافده حيث تقدر المساحات المزروعة والتي تعتمد على مياه الأمطار بحوالي (١٣,١٠٥,٢١٢) دونماً في حين تقدر المساحات التي تعتمد على المياه الجوفية بحوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠) دونماً (٤ ص ١٤٤).

الثلوج

تمد الثلوج المياه السطحية والجوفية بجزء كبير من مياهها وهي تؤثر على مناسبتها تأثيراً كبيراً، ففي السنوات التي تتميز بشتاء دافئ وثلوج قليلة تعاني المياه السطحية والجوفية في الإقليم من قلة واضحة في مناسيب المياه فتجف بعض الينابيع والجدول المائية الصغيرة وتتحول الى مجرد مسيلات هزيلة بعكس الحال في السنوات ذات الشتاء البارد والثلج الغزير (٢ ص ١٤٤). يسقط الثلج في كردستان في نهاية شهر كانون الثاني وشهر شباط وتبدأ عملية الذوبان في نهاية شهر نيسان ويعطينا جدول رقم (٥٠) فكرة عن تساقط الثلوج في بعض المحطات المختارة في الإقليم.

ان ارتفاع الأرض هو العامل الأساسي المؤثر في سُمك الثلج يضاف اليه مواجهة المحطة للرياح الشمالية الشرقية الباردة، ومن الواضح ان الأراضي في المحطات المذكورة لا تتجمد تحت الثلج مما يهيئ فرصة لتسرب الماء الذائب خلال مسامات الصخور. وهكذا تكون الثلوج المتراكمة مصدراً مهماً للمياه الجوفية (العيون والآبار) والمياه السطحية، (٢ ص ١٤٧).

جدول رقم (٥٠)

يبين الإستخدامات المائية في إقليم كردستان

نوع الإستخدام	الكمية المستخدمة
١ - الإستخدام الزراعي	٣,٠٦٩ مليار م ^٣
٢ - الإستخدام البشري المنزلي	٣٤١,٥ مليار م ^٣
٣ - الإستخدام الصناعي	٥٦٧,١٧٢ مليار م ^٣
٤ - الضائعات المائية والتسرّب	٥,٤١ مليار م ^٣
المجموع	٨,٨٦٠ مليار م ^٣

المصدر : جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٤٠).

ثانياً: موارد المياه السطحية في الإقليم

تتشكل من جميع روافد نهر دجلة والمتمثلة بالخابور والزابن الكبير والصغير والعظيم وروافد سيروان (ديالى) في داخل كردستان وتستمد مياهها من التساقط المطري والتلجي على مرتفعات الإقليم والمناطق المجاورة له في كردستان — تركيا وإيران، وهذه الموارد وليدة الظروف الجغرافية الطبيعية السائدة التي تمنح الإقليم مياهاً سطحية غزيرة تفوق حاجات الإقليم في الوقت الحاضر ولكنها بانتظار ان يتم استغلالها. (٢، ص ١٤٩).

ثالثاً : موارد المياه الجوفية في الإقليم:

المياه الجوفية:

تعد المياه الجوفية احد المصادر المهمة للمياه التي يزخر بها إقليم كردستان من خلال مكانها للأحواض الموجودة في المناطق الجبلية التي تستخرج عن طريق الينابيع والكهاريز والآبار الإرتوازية والزراعية المختلفة التي تنمي القطاع الزراعي والصناعي في الإقليم. وعلى الرغم من ان اغلب المياه الجوفية الموجودة في الإقليم تتصف بكونها من اعماق قريبة او متوسطة من سطح الأرض فضلاً عن جودة نوعيتها واحتمالها على الخصائص الكيماوية ومطابقتها للمواصفات القياسية للمياه الصالحة مما يقلل من كلف الإنتاج الصناعي، إلا ان استغلالها واستثمارها لم يتم بصورة علمية واقتصادية لحد الآن، اذ بالإمكان استغلالها في الكثير من الصناعات التحويلية ولاسيما الغذائية منها كصناعات التعليب والعصير والتلج والمشروبات

الغازية والمرطبات وتعبئة المياه (٧، ص ١٧١). مما تعكس اثاراً ايجابية في تنمية الاقتصاد الوطني وتنوعه. هذا و يمكن تقسيم مظاهر المياه الجوفية في الإقليم الى :

١ – الآبار والكهاريز

2-العيون والينابيع

المياه المعدنية في الإقليم:

المياه المعدنية هي اكثر صحة لجسم الإنسان مقارنة بمياه الشرب العادية، بسبب احتوائها على كافة الأيونات والعناصر الضرورية لإدامة جسم الإنسان ونموه وحمايته لأنها تحافظ على وجود الأيونات في جسم الإنسان وتقوم بتنظيم الجسم وتنقيته من المواد الضارة. كما تحافظ على التوازن في كمية المياه التي يفقدها جسم الإنسان اثناء النشاط.

تخرج المياه المعدنية من تحت سطح الأرض والدفق على شكل عيون مائية او بطريقة حفر الآبار لإستخراج المياه الجوفية. وتتغير كمية ونوعية المياه المعدنية بين موقع وآخر. وتتواجد المياه المعدنية الكبريتية في منطقة هورامان التابعة لمحافظة السليمانية مثل عين ريزه التي تقع في المنطقة الجبلية ساره وه ن وجوات رو وباجان (٣، ص ١١٦).

وتتواجد مواقع العديد من العيون المائية المعدنية في كردستان العراق من نوع المياه المعدنية الكبريتية العروفة باسم (ئافاگرمافي) في العشرات من المواقع ومتواجدة في اغلب محافظات الإقليم، ولا سيما في محافظة دهوك، حيث يوجد اكثر من عشرين موقعاً للمياه المعدنية في محافظة دهوك ومن ابرز هذه المواقع هو موقع كرمافا الذي يقع الى الشمال من سد دهوك وتصب المياه المعدنية مباشرة من سد دهوك، اضافة الى موقع (كه رمافا قه سروكي) الذي يقع الى الشمال من گلي خنس وعل امتداد مجى نهر الكومل. وتتبع اغلب المياه المعدنية في محافظة دهوك من الطبقات الصخرية للعصر الطباشيري، بينما تتبع عين كبريت الموصل كما بينت الدراسات من مواقع عميقة وبعيدة وتجري عن طريق الشقوق والفوالق الى ان تجد منفذاً لها لتتبع على سطح الأرض على شكل ينابيع من المياه المعدنية. وبالإضافة الى وجود بعض ينابيع المياه المعدنية في محافظة أربيل والسليمانية (١٥، ص ٣).

وبالإمكان الإستفادة من المصادر المائية في الإقليم للنهوض بواقع الإقتصاد الوطني من خلال الإستثمار في مجال السياحة والزراعة والصحة والصناعة وهذا ما سوف توضحه في الفصل الثاني في مجالات الثروة المائية.

مشاريع المياه المنجزة في الإقليم

قامت العديد من المشاريع المائية في إقليم كردستان مثل بناء السدود على الأنهار وتمتلك هذه المشاريع أهميةً استراتيجية تظهر في النقاط الآتية(٤٤):

١ - إنتاج عشرات الملايين من الكيلوواطات الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوفيرها بسعر رخيص للمواطن.

٢ - زيادة أهمية المياه لأجل تشكيل الثروة السمكية.

٣ - الحفاظ على المناطق المزروعة من خلال السيطرة على فيضان الأنهار.

٤ - انقطاع وتقسيم المناطق المختلفة في الإقليم لأجل سهولة السيطرة عليها.

٥ - الأرباح من الإنتاج الزراعي.

لمشاريع السدود أرباح كبيرة من جراء إستخدام المياه لأغراض الزراعة الكثيفة وبإستخدام التكنولوجيا الحديثة في أعمال الري وبذلك ستكون المنطقة (إقليم كردستان) سلّة غذائية للعراق والدول المجاورة، إضافة الى تشغيل الأيدي العاملة والتخلص من موجات الجفاف حيث سيكون الخزين المستديم لمياه خزان سد بخمة والبالغ (١٥) مليار متر مكعب وسيكون بالإمكان إطلاق (٢٥٧) متر مكعب / ثانية لإرواء الأراضي الزراعية الخصبة والتي تُقدر بـ (٥٦٥٠٠٠) هكتاراً وبذلك يكون ربح الدونم الواحد (٥٤) ديناراً عراقياً بدلاً من (٨) دنانير لكل دونم في حالة عدم تنفيذ سد بخمة وبالتالي ستكون الأرباح الصافية حوالي (١٢١,٩) مليون دينار عراقي سنوياً حسب أسعار العام ١٩٨٢ (٦١).

٦ - السدود والمنشآت ذات الأغراض المتعددة التي يتم من خلالها تأمين الأمن المائي والغذائي لإقليم كردستان (٥٩).

٧ - السدود من العناصر المهمة في التوازن البيئي تساعد على تلطيف الطقس والمناخ وتغذية المياه الجوفية وتربية الأسماك وتنظيم المياه في مجرى النهر (٥٩).

٨ – الدول المجاورة لحدود إقليم كردستان العراق تحاول بشتى الطرق الإستفادة من مياه الأنهار وتحويل مجاريها مما يتسبب في مشكلة في المستقبل وتخلق أزمة حادة في كمية ونوعية المياه. تركيا تسعى الى غنشاء مشروع (كآب) العملاق وتقنين مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما وإستخدام المياه كسلاح سياسي. وإيران تحول مجاري الأنهار الى داخل أراضيها. كل ذلك يؤدي الى ان تأخذ حكومة إقليم كردستان بجدية الحذر من أجل الإستفادة من المياه لصالح إقليم كردستان بالدرجة الأولى بإنشاء سدود أخرى (٥٩).

٩ – حاجة الإقليم الى المياه لأغراض الزراعة الكثيفة وإستخدام التكنولوجيا المتطورة في مجال الري والتحول من الزراعة التقليدية لتوفير الغلال والفواكه على مدار السنة وتصديرها الى الخارج. وبذلك سيتم تشغيل الأيدي العاملة والقضاء على البطالة وإنشاء معامل صناعية – زراعية في المنطقة (٥٩).

ومن اهم المشاكل التي نجمت بفعل العوامل الطبيعية والبشرية هي في تعميق آثار مظاهر الجفاف والتصحر ونضوب مصادر المياه وتراجع الغطاء النباتي والتي تتعكس سلباً على الزراعة وفي مجتمع زراعي غير مؤهل للتعامل مع هذه المتغيرات السريعة وفي ظل التزايد السكاني غير المنظم، المر الذي سينجم عنه زيادة الطلب على كل متطلبات الحياة (المياه، الكهرباء، الغذاء، التنمية، التعليم، الصحة، النقل، الدخل، السياحة ... وغيرها). وكل هذه المشاكل متشابكة ومتداخلة ومتراطة مع بعضها البعض مما دفع الخبراء والمتخصصين والمهنيين الى معالجة المشاكل في كردستان من خلال البحث عن اساليب وطرق مبنية على أسس علمية تدعمها التكنولوجيا المعاصرة تساعد على حل أغلب تلك المشاكل ببناء مشروع يساعد على حل أغلب المشاكل. ومشروع سد بخمة يمتلك هذه الخصوصية المهمة، وقد أطلق عليه الخبير الكوردي د. بيوار خنس إسم مشروع النجدة / مشروع الإنقاذ، لأنه سينقذ كردستان العراق من مشاكل كثيرة. والمشروع لم يكتمل بعد وقد بدأ العمل به في العام ١٩٥٣ من قبل شركة هرزا الهندسية الأمريكية والشركة اليابانية (تي. بي. دي. سي) وبمساعدة من شركة تركية – كرواتية – يوغسلافية. وقد توقف تنفيذ المشروع في العام ١٩٩١ بعد ان تم تنفيذ (٣٤ %) منه (٦١).

١٠ – ويتم كل ذلك سواء بالإعتماد على ميزانية الإقليم أم من خلال الإستفادة من أموال المتشمرين المحليين والأجانب في غقامة مشاريع اخرى لتوليد الطاقة الكهرومائية وخاصة القطاع المائي – الكهربائي.

١١ - أهم السدود المنجزة في الإقليم وهي كالاتي، (٢٧):

- ١ - سد دوكان ذو سعة تخزينية تبلغ حوالي (٦,٨) مليار م^٣.
- ٢ - سد دربندخان ذو سعة تخزينية تبلغ حوالي (٣) مليار م^٣.
- ٣ - سد دهوك ذو سعة تخزينية تبلغ حوالي (٥٢) مليون م^٣.

سد دهوك

يقع سد دهوك على بعد (٢ كم) شمال مدينة دهوك حيث يعتر موقعاً سياحياً هاماً بالنسبة لمواطني دهوك وإقليم كردستان والعراق، وتم التفكير في انشاء السد على (روبار دهوك) منذ ١٩٧٢ وذلك لخرن المياه التي تجري فيه ولري اراض زراعية مساحتها نحو (١٦٠٠٠) دونم). بوشر العمل في مشروع السد عام ١٩٨٠ وانجزت الاعمال في ١٩٨٨. ان نوع السد هو ترابي املائي يبلغ ارتفاعه (٦٠,٥ م) عن الارض الطبيعية و (٦٤ م) من خندق الاساس، وطول قمة السد (٦١٣) مترا وعرضها (٩ امتار) بمنسوب ٦١٩,٧٣ م فوق سطح البحر في حين يبلغ عرض قاعدة السد (٢٠٠ متر).

ان المنسوب التشغيلي للسد هو (٦١٥,٧٥) م وحجم الخزن (٥٢,٠٠) مليون متر مكعب. تبلغ مساحة الخزان بالمنسوب التشغيلي (٢,٥٦٠) كيلو مترا مربعا. هذا وان سعة الخزن الحي للسد (٤٧,٥١) مليون متر مكعب في حين تبلغ سعة الخزن الميت (٤,٣٩) مليون متر مكعب، ولا توجد محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في السد(٣٩).

سد دوكان

يقع سد دوكان على مسافة ٦٠ كيلومترا شمال غرب مدينة السليمانية وعلى بعد ١٠٠ كيلومتر من مدينة كركوك، ويعتبر مصيف دوكان من المصايف السياحية المتميزة في اقليم كردستان حيث المناظر الخلابة، ودرجات الحرارة فيه تضعنا في اجواء ربيع دائم وحتى في فصل الشتاء

فإنه يتحول الى (مشتى) نموذجي بسبب درجات الحرارة المعتدلة وسرعة ذوبان الثلوج التي تتساقط في هذا الفصل، ويوجد في موقع السد العديد من الفنادق السياحية الى جانب القرى السياحية. هذا وانشئ السد عام ١٩٥٣ على الزاب الصغير في محافظة السليمانية وكتمل انشاؤه عام ١٩٥٩ وتشغيله في شهر آب من تلك السنة. سد دوكان خرساني مقوس (نصف قطر القوس ٢١٠متر)، ويبلغ ارتفاعه (١١٦,٥م) وطول السد عند القمة (٣٦٠ مترا)؛ كما يبلغ عرض قمة السد (٨,٤٠) متر ومنسوبها ٥١٦ مترا فوق سطح البحر.

ان المنسوب التشغيلي للسد هو (٥١١م) يكون عنده حجم الخزن (٦,٨٠) مليار متر مكعب ومساحة الخزان (٢٧٠ كيلو متر مربع). يبلغ الخزن الحي للسد (٦,١٠) مليار متر مكعب).

للسد مسيل مائي شكله يشبه القمع بدون ابواب منسوبه (٥١١ م) ويبلغ تصريفه المحتمل ١٨٦٠م^٣/ثا عند منسوب (٥١٥م) وهو المنسوب الاعلى للفيضان وللسد مسيل ذو (٣) ابواب حديدية يبلغ تصريفه ٢٢٤٠م^٣/ثا عند منسوب ٥١٥. كما انشئت للسد محطة توليد للطاقة الكهربائية ذات قدرة (٤٠٠ ميكا واط) تتالف المحطة من (٥) وحدات كل وحدة (٨٠ ميكا واط). انشئت هذه المحطة عام ١٩٨٢ وتم تشغيلها عام ١٩٨٣ (٣٩) .

سد دربندخان

يقع سد دربندخان في قضاء دربندخان وعلى بعد (٢٨٥ كيلومترا) الى الشمال الشرقي من مدينة بغداد وعلى بعد ٦٥ كيلومترا من مدينة السليمانية ويقع الى الشمال الشرقي لمدينة كركوك، وهي إحدى بحيرتين رئيسيتين في محافظة السليمانية. وبالإضافة الى كون بحيرة دربندخان من المناطق السياحية الجاذبة للسياح ومصدراً رئيسياً لتوليد الطاقة الكهربائية فإنها من المناطق الغنية بالاسماك. وتغذي بحيرة لقضاء دربندخان خمسة روافد وهي: نهر سيروان.. منابعه في ايران وجة مي ليله- الجدول الكدر، منابعه تقع في ايران ايضا ونهر زمكان، مصدره داخل إقليم كردستان العراق ونهر زلم وينبع من مضيق احمد آوا قرب ناحية خورمال ونهر تانجرو، مصدره الشمال الشرقي لسهل شارزور.

يتكون سد دربندخان من جسم السد والخزان والمسيل (Spillway) والانفاق ومأخذ الري ومولدات الطاقة الكهربائية. ويبلغ ارتفاع السد (١٢٨ مترا) وطوله عند قمة السد (٥٣٥ مترا) وعرض قاعدته (٥٠٠متر)، ويبلغ عرض قمة السد (١٧,٠٠ متر) بمنسوب (٤٩٥ مترا). ان السعة التخزينية للسد هي (٣ مليارات متر مكعب) عند منسوب (٤٨٥ م) وتكون مساحة البحيرة الناتجة عن الخزن (١١٤ كيلومترا مربعا). وللسد أهميته الكبيرة من حيث مشاريع المياه والري، وتجنيب العراق من الفيضانات، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتربية الاسماك ومآرب اخرى. لبحيرة دربندخان منظر فريد في الجمال والروعة وخاصة عندما تضخ المياه بقوة كبيرة ويتحول لونها الى بياض ناصع وهي ذرات متطايرة تبعث نسима عليا وكأنها جبل من الثلوج يطير، وتحيط بالبحيرة جبال عالية من كل الأطراف (٣٩).

سد حميرين

يعد سد حميرين من المشاريع المهمة والحيوية والستراتيجية المقامة على نهر الوند في كوردستان العراق ويقع شمال شرق بغداد بمسافة ١٢٠ كيلومترا، وانشئ السد لأهداف عدة منها السيطرة على الفيضانات وتنظيم مجرى نهر الوند وتأمين المياه لـ (٣٠٠) الف هكتار وإعادة تنظيم تصريف المحطة الكهربائية لدربندخان وتوليد طاقة كهربائية من السد تقدر بـ (٥٠) ميكا واط بالإضافة الى توفير جو سياحي في موقع السد. انجز تنفيذ مشروع سد وخزان حميرين وتم تشغيله في حزيران ١٩٨١، وان السد هو سد ركامي ذو لب طيني وقشرة حصوية يبلغ ارتفاعه (٤٠ مترا) وطوله ٣٣٦٠ مترا عند القمة وبعرض (٨ امتار) وبمنسوب (١٠٩,٥ مترا) فوق سطح البحر. تبلغ مساحة الخزن الاجمالي للسد ٢,٠٦ مليار متر مكعب منها ٢,٠٤ مليار متر مكعب خزن حي وذلك بمنسوب (١٠٤م) وتكون مساحة حوض الخزن (٣٤٠ كيلومتر مربعا). وللسد مسيل مائي عدد ابوابه (٥) وعرض كل فتحة (١٠,٦م) وارتفاع (١٢,٥م) واعلى تصريف محتمل له هو ٦٨٠٠م^٣/ثا بمنسوب ١٠٧,٥٠م.

يوجد في السد نفقان دائميان يمتدان من الخزان باتجاه المحطة الكهرومائية قطر كل منها ٦,٦٠م، اما المحطة الكهرومائية للسد فانها مؤلفة من وحدتين سعة كل وحدة (٢٥) ميكا واط وبذلك تكون الطاقة التصميمية للمحطة (٥٠) ميكا واط (٣٩).

السدود التي هي قيد الإنشاء والدراسة :-

١ - سد بخمة واهم خصوصياتها

تكمّن خصوصية السد في انه يغطي مساحة المنطقة الجبلية العالية في كوردستان والتي تبلغ ٩٢٠٠٠ كم^٢ كما ويصل ارتفاع تلك الجبال بين (٧٠٠٠ - ١٠٠٠٠) قدماً فوق مستوى سطح البحر. ويتراوح معدل سقوط الامطار بين (٦٠٠ - ١٢٠٠) مليمتر في السنة) ويقع السد على نهر الزاب الأعلى الذي يبلغ طوله (٢٣٠) كم^٢. وقد تضارب الاراء حول السعة التخزينية للسد الا ان جميعها تتراوح بين (١٣,٣ - ١٧) مليار متر مكعب في سنة ، ويصل عمقه الى حوالي (١٧٩) متراً. ويقدر معدل التصريف فيه بحوالي (٨٧٥٠) متراً مكعباً/ ثانية. وتعمل عليه محطة للطاقة الكهرومائية تولد حوالي (١٥٠٠) ميغاواط. إضافة الى استعمال مياه السد لارواء اكثر من ٥٦٠ هكتار من الأراضي الزراعية (٦١).

تقع سد بخمة على نهر الزاب الكبير (نهر الزاب الاعلى) الذي يبلغ طوله بحوالي ٢٣٠ كيلومتر ويقدر طاقته السنوية بحوالي ١٣,٣ مليار متر مكعب) من المياه في السنة ، وتقدر معدل تصريف المياه بحوالي ٤١٢ متر مكعب في الثانية ، اي بحوالي (٣٦,٥٩) مليون متر مكعب في اليوم الواحد). تقدر معدل الترسبات العالقة في نهر الزاب الاعلى بحوالي ١٩ مليون طن من الترسبات في السنة ، إضافة الى اضعاف هذه الكمية من الترسبات الصلبة (الحصى والرمل). تصل معدل سقوط الامطار في حوض منابع روافد نهر دجلة ومنها نهر الزاب الاعلى ما بين (٦٠٠ - الى اكثر من ١٢٠٠ مليمتر في السنة (٦١) .

تصميم وتنفيذ مشروع سد بخمة:

وضع التصميم الاول لمشروع سد بخمة من قبل شركة (هرزا الهندسية الامريكية) في سنة ١٩٥٣ وقامت الشركة اليابانية(ئي بي دي سي) في سنة ١٩٧٩ بأجراء بعض التغييرات في تصميم المشروع وبداء تنفيذ المشروع في عام ١٩٨٦ من قبل شركتي (شركة أنكا التركية

وشركة هيدروكراوينا اليوغسلافية)، توقف تنفيذ المشروع في عام ١٩٩١ نتيجة حرب الخليج الثانية وتم تنفيذ حوالي ٣٤% من المشروع.
تقدر معدل التصريف بحوالي ٨٧٥٠ مترمكعب في الثانية، تعمل عليه محطة الطاقة الكهرومائية لتوليد بحوالي (١٥٠٠ ميغا واط) ، إضافة الى استعمال المياه لأرواء أكثر من ٥٦٠ هكتار من الاراضي الزراعية(٥٩).

أهمية الدراسات العلمية (الجيولوجية وغيرها) في حوض سد بخمة:

من هذا المنطلق يجب الاهتمام بالمناطق التي يتم بناء السدود الكبيرة عليها من خلال تحديد خصوصيات التراكيب الجيولوجية وماتحتويها من الصخور - التكاوين الصخرية ، وخصوصيات أنظمة الفوالق والشقوق وسمك الطبقات ذات الخصوصيات العالية من درجة النفاذة والمسامية في تلك الطبقات وخاصة ضمن حدود حوض السد وبالأخص المنطقة التي تغمرها مياه السد ، كما من الضروري تحديد وتقييم درجة النشاط الإشعاعي الطبيعي لمكونات الطبقات الصخرية في حوض سد بخمة ، حيث تشير البوادر العلمية الى تواجد بعض الطبقات الصخرية التي تعود الى حقبة الباليوزوي وحقبة الميزوزي (الازمنة او الاعمار الجيولوجية) من احتوائها على انواع من الصخور التي تتلازم مع تكوينها خامات المواد المشعة كاليورانيوم ولامجال هنا للدخول في تفصيلها، آلا انه من الجدير بالذكر ، تم اعداد بحث علمي من قبل الباحث الجيولوجي الدكتور بيوارخنسي باللغة الانكليزية تحت عنوان (خامات اليورانسيوم في كردستان العراق) مبيناً فيه المناطق المرشحة في تواجد خام اليورانسيوم في كردستان وهذه التكاوين تظهر البعض منها على سطح الارض في كلي بخمة على إمتداد مجرى النهر، لذا من الضروري اجراء مسح اشعاعي لحوض سد بخمة (٦١) .

ثانيا - الموارد المعدنية

نقصد بالموارد المعدنية هي تلك الموارد الطبيعية الموجودة في إقليم كردستان والتي يمكن استثمارها في قطاع الصناعة، اي الداخلة في القطاع الصناعي ، والتي يتميز بها إقليم كردستان . ومن خصوصيات الموارد المعدنية في الإقليم مايتي:

١ - وجود أنواع عديدة من الموارد وبكمية كبيرة مقترنة بمساحة الإقليم والتي في حالة استثمارها ستؤمن إكتفاءً ذاتياً ويمكن تصدير الفائض منها، الأمر الذي سيني إقتصاد الإقليم.

٢ - أثناء استخدام الموارد المعدنية وإستغلالها وبالشكل الأمثل ستبقى منها نسبة من الإحتياطي يمكن إيداره للأجيال القادمة.

٣ - من المعروف ان للموارد المعدنية إستخدامات عديدة بحيث يمكن إستثمارها في مجالات مختلفة ومتعددة منها القطاع الصناعي بالدرجة الأولى والخدمي والزراعي. وبالتالي سيلعب دوراً مهماً في تحقيق خطوات كبيرة نحو تنمية إقتصادية مستقلة وغير تابعة. ومن الجدير بالذكر ان هناك دول عالمية متقدمة لا تتميز أرضها بخصوصيات جيولوجية وموارد طبيعية كما هو الحال في كوردستان، ومع ذلك إستطاعت ان تبني إقتصاداً قوياً وذلك عن طريق التخطيط العلمي السليم والتدريجي. فعلى سبيل المثال، سويسرا التي تقوم بتصدير (٥٠ %) من مجموع صادرات الساعات الى جميع دول العالم، مع انها لا تمتلك أية خصوصية بالنسبة للموارد الطبيعية.

تصنيف الثروة المعدنية:

ويتضح من خلال دراسات التركيب الجيولوجي لإقليم كوردستان العراق ان صخوره تحتوي على انواع من المعادن الفلزية واللافلزية (٢، ص، ١٠٧). ويمكن تقسيم الموارد المعدنية الى ثلاث مجموعات رئيسية وهي خامات الطاقة والخامات الفلزية والخامات اللافلزية، من اهم المعادن الموجودة في الاقليم وفي مناطق متفرقة منها:

١-المعادن الفلزية في اقليم كوردستان

١ - خام الحديد

٢ - خام المنغنيز

٣ - خام الكروميوم

٤- الرصاص والخرصين (الزنك)

٥ - النحاس

٢-المعادن اللافلزية في الإقليم:

١ - الكبريت

٢ - أحجار الكلس والدولمايت

٦ - جسوم والهايدات

٤ - الملح

٥ - الرمل والحصى

٣ - أحجار المرمر والرخام

المعادن اللافلزية التي تُستخدم كوقود في الإقليم:

٣ - النفط والغاز

٢ - الفحم الحجري

١ - اليورانيوم

وسيتم دراسة النفط والغاز نظراً لأهمية الكبيرة في تنمية اقتصاديات الإقليم

٣-النفط والغاز

يُعتبر النفط من الموارد الطبيعية الهامة في بناء اقتصاديات الدول إذا ما تم استغلاله بأفضل الطرق من خلال تكريرها في المراحل الأولية وبعدها مروراً بالمراحل الثانوية ووصولاً إلى المشتقات التي تمتلك الكثير من الاستخدامات التي تدخل بدورها في صناعات تحويلية أخرى متعددة ومتنوعة مع تزايد التقدم الفني والتكنولوجي في العالم.

المناطق النفطية في العراق وإقليم كردستان:

إن التوزيع الطبيعي الجيولوجي لحقول النفط والغاز في العراق يبين بأن هاتين الشروطين موزعتان في منطقتين رئيسيتين هما منطقة الطيات الجبلية الغنية بحقول النفط والغاز والتي تمر بمنطقة الحزام النفطي في كردستان العراق والتي تمتد من (مندلي - خانقين - كفري - كركوك - مخمور - ديبكة - بطمة - عين زالة) وإلى الحقول القريبة من الحدود العراقية السورية في قضاء الزمار. والمنطقة الثانية عبارة سهل يمتد من الجزء الجنوبي لحوض سهل ميزوبام الذي يمتد بدوره من السواحل الشمالية للخليج العربي تقريباً في محافظة البصرة إلى أن يصل إلى الكوت في محافظة واسط (٦٠).

هذا التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في هاتين المنطقتين الجغرافيتين (المنطقة الجبلية - كردستان العراق والمنطقة السهلية للإقليم العربي في العراق) يجعل المنطقتين تمتازان بخصوصيات مختلفة عن بعضها البعض من النواحي القومية والإثنية واللغوية والحضارية.

وفي ارض الواقع الحالي في العراق الجديد، لذلك فله دور بارز في إنقاذ الدول الصناعية والإقتصاد العالمي من أزمة الطاقة التي يشكل النفط والغاز أهم مصادرها في هذا القرن(٦٠).

يعتبر ملف النفط والغاز من أهم الملفات الحساسة في العراق الجديد وإقليم كردستان ولا يزال الجدل قائماً في هذا الملف. وهناك أكثر من دليل على مواصلة سياسة إقصاء الكورد، أي حكومة إقليم كردستان في هذا الشأن على الرغم من كونها حق طبيعي وقانوني ينسجم مع مبادئ النظام الفيدرالي الذي يحق من خلاله لحكومة النظام الفيدرالي ان تعمل على إدارة وتنظيم الإستثمار الخاص بالثروات الطبيعية ضمن حدود منطقتها الجغرافية – إقليم كردستان العراق (٦٠).

ان عملية الإستثمار في الموارد النفطية والغاز تكون مكلفة جداً بالنسبة للمثمر الأجنبي، أي ان تصنيع برميل من النفط يكلف ربما أضعاف تكلفة التطوير لإستخراجه. كما وانها بحاجة الى تكنولوجيا متطورة جداً لا يملكها العراق والإقليم بكوادر كافية لتطويرها ولا قيم العمل الجديدة والتي يحتاجها الإقليم ماسةً، (٦٢).

بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ ، بدأ الحفر في اول بئر اكتشافية في اقليم كردستان العراق. وان الشركة النرويجية(دي ان او) هي احدى ابرز شركات النفط الاجنبية في اقليم كردستان التي تقوم بهذا المشروع وتمكنت من تحقيق النجاحات والعثور على النفط في بئر زاخو ، وبذلك اصبح الآن بئرا انتاجيا ، وتشير التقديرات الأولية الى ان الطاقة الأنتاجية لهذا البئر قد تبلغ بحدود ٥٠٠٠ برميل نפט الخام يوميا. وعلى ضوء التطورات الجارية في الأكتشافات الناجحة للنفط في هذه المنطقة والمناطق الأخرى منها حقلي توكي وطق طق من الأقليم (٨٤).

مدى الخلافات حول قضية قانون النفط والغاز بين الإقليم والحكومة المركزية وأهمية وجود المستثمر الأجنبي

جدير بالذكر الاشارة الى أهمية توضيح الواقع الحالي لإقليم كردستان الذي هو موضوع البحث خصوصاً والعراق بشكل عام وأهم التناقضات في نظام العراق لواقع التعددية في مصادر القرار السياسي وعدم الإلتزام القانوني والإداري والفساد المالي بشكل خاص في شأن قطاع النفط والغاز. وقد ازداد الجدل في مسألة النفط والغاز بعد صدور قانون النفط والغاز لإقليم كردستان والذي صادق عليه برلمان الإقليم في ٧ - ٨ - ٢٠٠٧ ومن أهم التغييرات التي حدثت هي ، (٦٤):

- ١ - تم الإهتمام بشروع قانون النفط ادى الى زيادة الصراع والنقاشات حول قانون الإقليم للنفط والغاز والذي أدت الى ظهور الجدل حول كيفية تقسيم الثروات.
- ٢ - يجب على حكومة الإقليم العمل من أجل توضيح مفهوم الهوية العلمية لقانون النفط والغاز الذي يحتاج وقتاً أوسع وتأخذ مجالات واسعة وتضم إختصاصات متعددة منها:
 - أ - إحتياج للعلوم البترولية للإكتشاف والإستخراج.
 - ب - إحتياجاتهم للعلوم الإقتصادية (التخطيط).
 - ج - إحتياجات تجارية (التصنيع والتسويق).
 - د - إحتياجات مالية (التعامل النقدي وسياسة التسعير).
 - هـ - إحتياجات الى خبراء في القانون الدولي لإبرام العقود وخباء في اللغة.
 - و - إحتياجات في العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية
 - م - إشراف الاجمالي العمليات البترولية.

- ٣ - بدئ عمليات الإستثمار الأجنبي لإستخراج النفط في إقليم كردستان.
- ٤ - تأكيد الحكومة على مفهوم السيادة الوطنية والتي تعني ان هناك قوانين وأجهزة تنفيذية وتشريعية وقضائية. وبحكم صدور قانون الإستثمار الجديد في إقليم كردستان - وبضمنه جميع حقوق الإقليم والمتستثمرين، اذ تم البدئ بالإستثمار في مجالات عديدة حسب القوانين والشروط المقررة في نص قانون الإستثمار(٦٢).

الفصل الثاني

الاستثمار في اقليم كردستان - العراق

المبحث الاول :نبذة عن ظهور اهم التكتلات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة.

المبحث الثاني : مفهوم الاستثمار ومجالاته.

المبحث الثالث : الاستثمار الاجنبي

المبحث الرابع:تقييم المناخ الاستثماري في اقليم كردستان والعمل بقانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦..

الفصل الثاني

الاستثمار في اقليم كردستان

يتناول الباحث في هذا الفصل تعريف أهم التكتلات الاقتصادية الكبرى فضلا عن واقع العولمة في الوقت الحالي، وأهم التعريفات لمفهوم العولمة وبعض المنظمات الاقتصادية الكبرى ومفهوم تأسيس شركات متعددة الجنسية في العالم. ثم يتناول الباحث بعدها مفهوم الاستثمار وتعريفه ومجالات الاستثمار وأنواعه، فضلا عن واقع الاستثمار في اقليم كردستان وأهم معوقات الاستثمار والحالة الاستثمارية في الاقليم وفاق الاستثمار المحلي والاجنبي، ثم مقارنة قانون الاستثمار مع قوانين اخرى و بيان لتجارب الاستثمار لبعض الدول والاقاليم في عملية التنمية الاقتصادية، ولأجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل الى اربعة مباحث رئيسية:

المبحث الاول

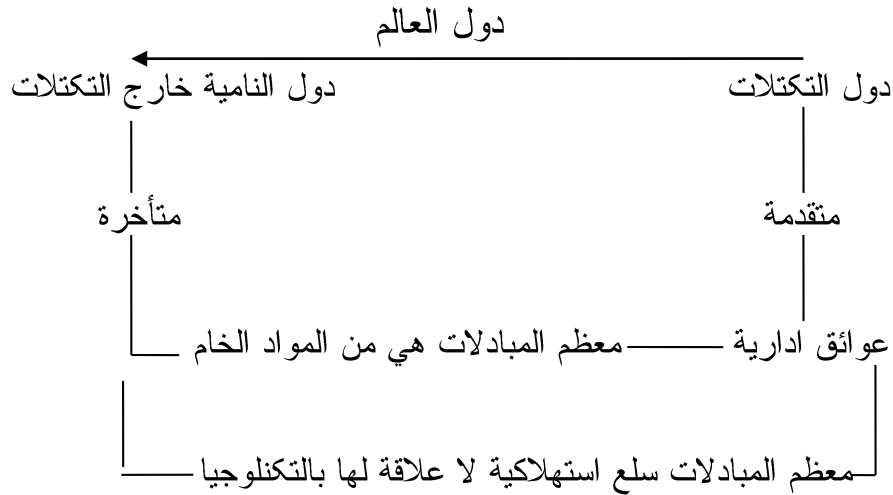
نبذة عن ظهور اهم التكتلات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة

لأجل الوصول الى فكرة التكتلات الاقتصادية العالمية ومفهوم شركة متعددة القومية او الجنسية، وكونها احد فروع الاستثمارات الاجنبية المباشرة، اخذ الباحث ضرورة توضيح لظهور اهم التكتلات الاقتصادية الكبرى المتعاقبة منذ بدء القرن العشرين وظهور ظاهرة العولمة في وقتنا الحالي وكون هذه التكتلات الكبرى بالاحص شركات متعددة الجنسية احد ادوات ظاهرة العولمة في العالم.

يرى الباحث ان ظهور التكتلات الاقتصادية والمعاهدات الاقليمية والدولية الكبرى مثل البدء بالاتحاد البنيلوكي ثم انشاء سوق مشتركة للعمل بين بعض الدول الاوروبية وظهور منظمة التجارة الحرة الامريكية والسوق المشتركة الوسطى التكتلات الامريكية، ثم عاقبتها التكتلات في البلاد الاشتراكية والمسمى بـ(مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة - كوميكون) ادت الى انشاء اتفاقية الجات، (١٠٠، ص١٤)، وبالرغم من ان التخطيط الداخلي للاقتصاد في كل دولة

منفصل عن الدول الاعضاء، ففي ظل العولمة نجحت الاتحادات الاقتصادية الاوروبية والامريكية، حيث كانت الاتحادات الاقتصادية الغربية بشكل عام تستهدف فتح الاسواق لتنمية وتنشيط منتجات صناعات قائمة تأخذ بنظم التراكم الرأسمالي الذي كان عاملا اساسيا في نموها ساعد عليه تقدم الملاحة والنقل الاهتمام بالبحث العلمي في مجالات تطور الصناعات والتقدم التكنولوجي. وبالنسبة للدول النامية التي كانت في الغالب معادية للدول المتقدمة وبعد تحررها من السيطرة والعبوديته لها لفترات طويلة، فكان اختلاف الفكر الاقتصادي والبعيد عن البحث العلمي والتخلف التكنولوجي وصعوبة النقل والانتقال في مرحلة التحرر السياسي انعكس جميعه على الوضع الاقتصادي ، واصبح شكل العالم كالأتي (١٠٠ص٢١):

شكل رقم (١)



كما اثبتت التجارب التي مر بها العالم منذ بدء القرن العشرين ان نمو التجارة الخارجية فيما بين البلاد المختلفة يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود نظام دولي يقوم بترتيب التسهيلات النقدية اللازمة لتمويل هذه التجارة. واستمر البحث خلال الحرب العالمية الثانية عن نظام يضمن توسيع نطاق التعاون النقدي بين الدول وينظم العلاقات الدولية النقدية العالمية. وابتداء من سنة ١٩٤٢ توالى الاجتماعات بين الدول الكبرى لهذا الغرض، نتيجته كانت وضع اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ثم عاقبتها هيئة التنمية الدولية، (١٠٠، ص٢٢).

ان زيادة مظاهر العولمة ودخول بعض الدول النامية في اتفاقات الجات اثرت في تطور الفكر الاداري العالمي للمنظمات الاوروبية. وهذا التطور السريع في تعديده حدود الدول وسرعة تداوله بين الاقطار بلا حدود او موانع او عوائق ادى كل هذا التطور الى ان توصلت الدول المتقدمة الى الاخذ بتكوين الفكر الاداري الاستراتيجي - اي الادارة العليا لأدارة منظمة مجموعة شركات سواء في مجالات النشاط المحلي او التصدير او التسويق الدولي او المنظمات المتعددة الجنسية ، (١٠٠، ص١٤).

ومن خلال هذا التطور السريع الذي توصل اليه دول عديدة من اوربا وامريكا نرى منتجا امريكا مصنعا في الصين او اجزاء منه ، واجزاء في تركيا او تاوان او حتى مصر، وكذلك تجميع بعض السيارات اليابانية في مصر مع تصنيع بعض اجزائها في مصر او الصين ثم بيعها للدول العربية.... هذا هو مؤدي فكر العولمة لتعظيم المنفعة وتعظيم المزايا المكتسبة من التصنيع والتجارة الدولية معا. (١٠٠، ص١٥).

مفهوم العولمة

يعتبر مصطلح العولمة مصطلحا جديدا لم يتضح معناه حتى الان لأن العالم لا يزال يخطو الخطوات الاولى في هذه المرحلة، وما نستطيع ان نقوله عنها هو انها حركة تاريخية متداخلة وما زالت قيد التأسيس، حيث تؤسس لمفاهيم وقناعات تؤدي الى دمج العالم وتوحيده في ابعاده الاقتصادية والسياسية والحضارية (١٠٠، ص٦٥).

نشوء ظاهرة العولمة

ظهرت في الاساس كظاهرة اقتصادية، وهي تطور لما سبقها من انظمة ظهر نتيجة لدمج بعض قوانين الشيوعية والرأسمالية فظهر مايسمى بـ (اقتصاد السوق الحر)، ففي الثمانينيات القرن الماضي ظهر مبدأ في اوروبا وهو مبدأ تحرير التجارة- يقول ان مايفرزه السوق صالح واما ماتتدخل فيه الدولة فهو طالح وذلك للتهرب من سيطرة الحكومات على السوق، واستحسنت الحكومات الغربية - وفي مقدمتها امريكا- هذا المبدأ لأنها تريد ان تخفف عن كاهلها عبئ بعض المسؤوليات الاقتصادية، فقامت الحكومات بخصخصة مؤسسات القطاع العام وبيعه الى القطاع الخاص، وشرعت القوانين التي تحمي مبدأ تحرير التجارة مثل قوانين (حرية تنقل رؤوس الاموال، الغاء الحدود الكمركية، الخصخصة) (١٠٠ص،٦٥).واخذت تعقد الاتفاقيات فيما بينها على اساس مبدأ حرية التجارة مثل (اتفاقية توحيد التعرف الكمركية الجات) وأسست المنظمات لحماية حرية التجارة مثل (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)وعقدت المنتديات للتباحث في مبادئ حرية التجارة العالمية، وبما ان اقتصاد الدول الغربية مرتبط بأقتصاد بقية دول العالم فقد جذبت الدول الغربية كثيرا من دول العالم للدخول في هذه الاتفاقيات والمنتديات وحثتها على سن القوانين التي تسهل حرية اقتصاد السوق، وبما أن دول العالم ترى في الدول الغربية المثل الاقتصادي الاعلى الذي تطمح في الوصول الى مستواه فقد شرعت في عمل كل ماتظن انه يوصلها الى ذلك المستوى، وبذلك اصبح مبدأ حرية التجارة مبدأ اعمالها، (١٠٠ص،٦٦).

ادوات العولمة

يلجأ العديد من الخبراء عند الحديث عن العولمة الى اعتبار الشركات المتعددة الجنسية الاداة الرئيسية للعولمة، وهي شركات اغلبها غربية وبالتحديد امريكية، وتتكون هذه الشركات من عدة فروع تتوزع في انحاء المعمورة،وتنتج الشركة الواحدة منتجات متنوعة من أبرة الى الطائرات وغيره.. ، وتتسم هذه الشركات بعدم تركز الانتاج في مكان واحد وانما توزيع العملية الانتاجية على مناطق مختلفة وبالتالي فهي تسوق انتاجها في جميع انحاء العالم، فتجدها تستخرج المادة الخام من بلد معين وتحوله الى مادة وسيطة في بلد اخر ثم تتجه على شكل مادة نهائية في بلد

ثالث ولهذه الشركات رؤوس أموال ضخمة تعتمد عليها لتقوم بهذه العمليات، وتستطيع هذه الشركات تحريك رؤوس أموالها في انحاء العالم بحرية بفضل قوانين حرية التجارة العالمية، وبما ان هذه الشركات تسعى للربح اولا واخيرا فانها تضع كل مصانعها وخطوط انتاجها في الدول النامية الفقيرة حيث توجد سوق العمالة الرخيصة. وتستطيع هذه الشركات ان تسحب استثماراتها من بلد الى اخر فيفقد بذلك الالاف من العمال وظائفهم ويغرق ذلك البلد في البطالة والفقر. وتقوم هذه الشركات بعمليات اندماج ضخمة تتأسس على اثرها شركات اكبر وأكبر تسيطر على الاسواق والبشر، فماذا يمنعها وكل شيء ممهد امامها خصوصا في قطاعات شركات النفط والتأمين والبنوك (ص ١٠٠، ٦٦).

بعض التعاريف المهمة بهذا الخصوص :

- ١- **العولمة:** اختلف الكثير من العلماء في وضع مفهوم لها، وكذلك الجوانب التي تدخل في اطارها، الا ان المقصود بها عموما هو سيطرة المفهوم العالمي على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وجعلها جميعا عالمية من خلال أليات تتمثل في (ص ١٠٠، ١٩):
 ١. تحويل الاقتصاديات الحديثة الى منظومات مندمجة مع بعضها البعض في داخلها تفاعل يدفع الى مبادلة السلع والتكنولوجيا والخدمات ورؤوس الاموال وادوات التواصل عبر شبكات مرتبطة ببعضها البعض.
 ٢. انتشار الخصوصيات الثقافية وانماط الاستهلاك الخصوصية بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتوجات الى تنميطات موحدة ذات بعد كوني.
 ٣. تحول الانشطة الاقتصادية المتواجدة داخل مختلف الاقطار بكل اشكالها الى نماذج للانتاج يتم تبادلها عالميا عبر مختلف قنوات الاتصال.
- ونجد ان العولمة وحدت فرصها لكي تتبلور في صيغة أليات تسعى لتجسيدها من اهمها منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- ٢- **اتفاقية الجات (GATT) :** هي الركن الثالث للنظام الاقتصادي الدولي الذي ساد بعد عام ١٩٤٥م، وتعتبر اتفاقية وليست منظمة تقوم على مراعاة عدد من القواعد والضوابط في العلاقات المتبادلة بين هذه الاطراف، وهي ألية للتفاوض والمساومة فيما بين الدول الاعضاء لتوفير مزايا

متقابلة فيما بينها تقوم على احترام عدد من القواعد العامة اهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والذي يعني أن هنالك دولة تحصل على المنتجات بأقل الاسعار، وبمعاملة تفضيلية عن غيرها، واقتصرت القضايا التي تركز عليها على السلع الصناعية، وبذلك لم تتناول جميع المعاملات الدولية، وقد انتهت هذه الاتفاقية لترثها منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٤م (١٠٠، ص ١٩).

وحتى تاريخ اعلان تاسيس منظمة التجارة العالمية كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات ١٩٤٧) هي اتفاقية التجارة العالمية الوحيدة ، وكانت تتضمن الى جانب نصوص الاتفاقية نفسها احدى عشرة وثيقة قانونية وبروتوكولا ونفاهما تحققت ما بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٩٤ ، وهي الوثائق التي اعتبرت - الى جانب اتفاقية الجات ١٩٤٧ نفسها - جزءا من اتفاقية الجات ١٩٩٤ ، وبتوقيع الوثيقة الختامية لجولة الاورغواي بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤ في مراكش بالمغرب انتهى الوجود الواقعي لاتفاقية الجات ١٩٤٧ وتحولت مع الوثائق الصادرة في ظلها الى جزء من اتفاقية الجات ١٩٩٤ ، (١٠١) .

ومن حيث موضوعاتها فان الاتفاقيات تقسم الى اربع طوائف رئيسة تحتل ثلاثة منها الاهمية الكبرى وهي **اتفاقيات التجارة في السلع (جات) واتفاقية التجارة في الخدمات (جاتس) واتفاقية الملكية الفكرية (تربس)** ، والرابعة والتي لا تحظى بذات القدر من الاهمية رغم اهميتها البالغة عمليا وقانونيا فتتمثل باتفاقية فض المنازعات . ويضيف البعض على هذا التقسيم ، **اتفاقية الاستثمار (ترمس)** باعتبار موضوع الاستثمار يحظى بقدر كبير من الاهمية الى جانب تنظيم السلع والخدمات والملكية الفكرية والمنازعات ، ولعل مبرر عدم ايراد البعض له كموضوع مستقل عن السلع ان اتفاقية ترتيبات واجراءات الاستثمار تطبق فقط في ميدان البضائع والمنتجات ولا تمتد للخدمات ، ولهذا فهي جزء من اتفاقيات التجارة في السلع فقط . وترتكز اتفاقيات التجارة الدولية بمجموعها على ثلاثة مبادئ رئيسة ينفرع عنها مبادئ اخرى تمثل التزامات او ادوات لانفاذ المبادئ الرئيسية ، وهذه المبادئ هي (١٠١) :-

- **المبدأ الأول:** الدولة الأولى بالرعاية. ويعني أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضا للبلدان الأخرى ، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول.
- **المبدأ الثاني:** المعاملة الوطنية ، ويقضي بأن السلع والخدمات المستوردة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة والخدمات المقدمة محليا. وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع

- والخدمات بغض النظر عن الدولة المنتجة او مقدمة الخدمة ، مع الاشارة الى وجود عدة استثناءات على هذا المبدأ اهمها سريان الاتفاقيات التفضيلية السابقة - بعد اطلاع المنظمة عليها- وسريان المعاملة التفضيلية بين دول الاتحادات الجمركية .
- **المبدأ الثالث :-** شفافية السياسة التجارية، فعلى كل عضو في المنظمة نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات ، ويتعين إعلام مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة على الأقل مرة واحدة سنويا بالتعديلات التي تطرأ عليها. ويحق لأي عضو طلب معلومات حول الخدمات في دولة أخرى شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المساس بالمصلحة العامة أو مصالح الشركات . ويناشد الاتفاق متعدد الأطراف الدول الصناعية بذل جهودها لتقديم المعلومات للدول النامية بغية تطوير قطاعاتها الاقتصادية.
- والى جانب هذه المبادئ فان الاتفاقيات تنظم التزامات الدول بعدم فرض اية قيود جمركية تعيق حرية التجارة ، كما تفرض التزاما على الدول الاعضاء بعدم اتباع سياسة الاغراق والتي تتمثل بتسويق منتجات في دول اخرى باسعار اقل من سعر بيعها في الدولة المنتجة ، كما تلزم الدول الاعضاء بوضع التشريعات والترتيبات الملائمة لضمان المنافسة الحرة وتسهيل تبادل وانتقال السلع والخدمات ، وبنفس الوقت حماية عناصر الملكية الفكرية المرتبطة بالنشاط التجاري والصناعي على نحو يحمي صاحب الحق من اي اعتداءات تطل حقه او تلحق بمنتجاته او خدماته ضررا في الاسواق العالمية .

٣- صندوق النقد الدولي:

وُضع حجر الأساس لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤ أثناء مؤتمر لزعماء العالم في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية. وكان الهدف من "مؤسستي بريتون وودز"، كما يسميان أحياناً هو وضع الاقتصاد الدولي على الطريق الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية. والجدير بالذكر أن عضوية البنك الدولي تتاح للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدول، (١٠٦).

يعتبر عمل كل من البنك والصندوق مكملاً لبعضهما البعض إلا أن دور كل مؤسسة على حد مختلف. فالبنك الدولي مؤسسة إقراض غايتها مساعدة البلدان في دمج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقاً وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يساعد في تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية. بينما يعمل صندوق النقد الدولي كمراقب للعمليات العالمية من خلال المساعدة في الحفاظ على نظام متسق من المدفوعات بين جميع البلدان. كما أن الصندوق يقرض المال للبلدان الأعضاء الذين يواجهون عجزاً خطيراً في ميزان المدفوعات. أما قروض البنك الدولي تخصص لإصلاح السياسات وتمويل المشروعات. ويولي صندوق النقد الدولي اهتمامه إلى السياسات فقط ويوفر قروضا للبلدان الأعضاء التي تعاني على المدى القريب من مشكلة في الوفاء بمتطلبات مدفوعاتها الأجنبية كما يسعى الصندوق على الحصول على قابلية تحويل كاملة بين عملات أعضائه ضمن نظام أسعار الصرف المرنة المطبق منذ عام ١٩٧٣، (١٠٦).

وهو احد اعمدة النظام الاقتصادي الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وهو احد الركائز المالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي، وصميم عمله هو العمل على استقرار اسعار صرف العملات وحرية تحويل العملات. ويستخدم الان من قبل الدول الكبرى كأداة للسيطرة على الدول الفقيرة التي تحتاج الى قروض دولية، وذلك من خلال الشروط القاسية والتدخل في قضايا صرف المبالغ النقدية واجبار الدولة على اتباع سياسات معينة. وقد تأسس الصندوق في ١٩٤٤م، وبدأ اعماله في ١٩٤٧م (١٠٠، ص ٢٠).

٤ - البنك الدولي:

ايضا يعتبر احد اعمدة النظام الاقتصادي الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية - الى جانب صندوق النقد الدولي- وهو يهدف الى تنمية وتعمير اقاليم دول الاعضاء من خلال انتقال رؤوس الاموال وتشجيع الاستثمارات فيها وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية .

البنك الدولي وماهية طبيعة عمله:

يُعتبر البنك الدولي مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ويساعد البنك الدولي حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الأموال والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات، كمشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية والاتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية، وأغراض أخرى كثيرة. للمزيد من المعلومات بشأن البنك الدولي، وطبيعة عمله، وكيفية القيام به، يرجى زيارة قسم "من نحن" في موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت (١٠٦).

الفرق بين البنك الدولي ومجموعة البنك الدولي

تشير عبارة "البنك الدولي" فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA). في حين تضم عبارة "مجموعة البنك الدولي" خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة، وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بخفض أعداد الفقراء، وتتمثل في: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). (١٠٦).

٥- حرية السوق: احد الركائز الاساسية في النظام الرأسمالي وتقوم على حرية التنقل والعمل، وان عناصر السوق الاساسية الثلاثة المصنع (المنتج)، التاجر (البيع) والمستهلك (الشراء) هي التي تتحكم بالسوق والسعر من خلال تفاعل العرض مع الطلب دون اي تدخل من قبل الدولة (١٠٠، ص ١٩).

٦- الشركات متعددة الجنسيات شركات متعددة الهوية: كلها اسماء لمعنى واحد شركات عملاقة لها رؤوس اموال اكبر من ميزانيات بعض الدول ولها نشاطات ظاهرها اقتصادية ولكن لها من القوة مايمكنها من تغيير قرارات مهمة حتى على الصعيد السياسي. وتتعدد نشاطاتها سواء كانت صناعية، تجارية او زراعية وساحة عملها هي العالم دون حدود جغرافية او سياسية (١٠٠، ص ٢٠).

- **التكتلات الإقليمية:** وتعني قيام عدد من الدول بإنشاء تجمع او منظمة في اقليم معين وذلك لتحقيق اهداف مشتركة اقتصادية او سياسية او تربوية او ثقافية. ونجد في الوقت الحالي تجمعات مثل الاتحاد الاوروبي او تجمع دول جنوب شرق اسيا او النافتا (امريكا، كندا، المكسيك) او مجلس التعاون الخليجي(١٠٠،ص٢٢).

المبحث الثاني

مفهوم الاستثمار ومجالاته

يستمد الاستثمار Investment اصوله كمفهوم من علم الاقتصاد ، وهو على صلة وثيقة بمجموعة اخرى من المفاهيم الاقتصادية ومــــــن اهم هذه المفاهيم الاقتصادية هي الدخل (Income) والاستهلاك (Consumption) والادخار (Saving) والاقتراض (Borrowing). فضلا عن صلته بعلم القانون ، ونظرا للارتباط بين الاستثمار والاقتصاد . فالاستثمار هو : استخدام الاموال في الانتاج ، اما مباشرة بشراء الآلات والمواد الاولية واما بطريق غير مباشر كسواء الاسهم والسندات (٧، ص٢٠) . وعرف بعض اخر ان الاستثمار هو ببساطة ان تقوم بادخار مالي بمبلغ معين ولزمن معين او شراء سلعه وبيعها بالمستقبل للحصول على عائد جيد ويعتمد عائد الاستثمار على متغيرات اساسيه وهي المبلغ المخصص للاستثمار ومعدل العائد والمدة الزمنية، ويستطيع المستثمر التحكم بالمبلغ المستثمر والمدة الزمنية ولكنه لا يستطيع التحكم بمعدل العائد فهو يختلف من عمليه الى اخرى ان الاستثمار يختلف عن المضاربه، في كون هدف المستثمر يكون الحصول على عوائد سنويه مستفيدا من ارتفاع القيمه او الارباح الموزعه، في حين ان المضارب يأمل بجني الارباح في فتره قصيره من فروقات اسعار الشراء والبيع.(٩١) .

وقدمت تعاريف عديدة للاستثمار باعتباره يوجد فرق كبير في استخدام مصطلح الاستثمار بين الاقتصاد والمالية فمجال الاقتصاد يشير إلى ان الاستثمار الحقيقي (مثل آلة او منزل) بينما المالي يشير إلى الاصول المالية ، فهذه الاموال تودع في البنك أو السوق ثم يمكن ان تستخدم في شراء اصول حقيقية و على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق الاستثمار بالأنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي وتهيأة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة، و يمكن تعريفه أيضا علي أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة

إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات إنتهى عمرها الافتراضي، و كذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة (٨٨) .

بينما اكد بعض اخر على تعريف الاستثمار في زمن العولمة في عصر عدم الاستقرار والثورات فهو أيضاً عصر التطور والمال والأعمال وهذه أمور كثيرة توجب المحافظة على المال ومعرفة الطريق القويم لتنميته واستثماره.ومن المعلوم ان اختيار الشخص لاستثمار معين، ينبغي ان ينطلق من أمرين (٨٩) ،هما:

الأول: المعرفة الوافية لمختلف أنواع الاستثمار وميزان كل منها.

الثاني: الرؤية الواضحة لاهداف الشخص من الاستثمار.

ومعظم الناس يفضلون الاستثمار الذي يضمن لهم أموراً ثلاثة:

أ -المحافظة على رأس مالهم.

ب -تقديم أكبر نسبة ممكنه من الربح.

ج- ابقاء مالهم في متناول أيديهم ليستعملوه متى شاؤوا.

وواضح ان الاستثمار الذي تجتمع فيه هذه الميزات الثلاث هو الاستثمار المثالي.بيد أنه من النادر ان تجتمع سلامة رأس المال مع الدخل المرتفع والسيولة التامة في استثمار واحد.إن الاستثمار في العقار والأراضي وسيلة استثمارية ناجحة، ذلك لأن العقار بأنواعه، كان وما زال أحد المقومات الأساسية للثروة، وهو أفضل في مجالات الاستثمار الموجودة.والمميزات التي تجعل من العقارات استثماراً مرغوباً كثيرة، (٨٩) منها:

١ -سيكون العقار ثابتاً جامداً، وهذا يُضفي عليه صفة الدوام.

٢ -ان العقار بدوامة افضل مأوى امام موجات التضخم المالي.

٣ -ان العقارات خصوصاً عندما تستثمر وتؤجر تُدر دخلاً سنوياً إلى جانب ارتفاع قيمتها

٤ -ان امتلاك العقار يولد في النفس بهجة.

فإذا كان الاستثمار في مجال الزراعة يرمز إليه بأرض وعضلات .

الاستثمار في مجال التجارة يشار إليه بمرونة ومال . الاستثمار في مجال الصناعة يختصر بكونه اختصاص وسوق تصريف . فإن الاستثمار في مجال العقار والأراضي يعني مال ونفس طويل ومهما تعددت انواع الاستثمار ووسائله، فإن المقصود الأول منها كلها هو زيادة رأس المال والمحافظة عليه، والاستثمارات تحقق هذه الأهداف المرسومة لها بدرجات متفاوتة(٨٩).

بالرغم من هذه التعاريف واختلاف الاسس التي بنيت عليه لا يكون كافياً ومتكاملاً من الناحية الاقتصادية والقانونية معا ،لذا سيتم تطرق لتعريف الاستثمار في تشريع الاستثمار دون اهمال الجانب الاقتصادي ،في بعض القوانين لتعريف الاستثمار والاستثمارات الاجنبية في الدول العربية موقف القانون العراقي من تعريف الاستثمار والمستثمر وتعريف قانون الاستثمار لدى حكومة اقليم كردستان .

اذ عرف المشرع اللبناني بان المستثمر هو الشخص الطبيعي او المعنوي الاجنبي او العربي او الاجنبي الذي يستثمر في لبنان وفقا لاحكام لقانون تشجيع الاستثمارات في لبنان ،نرى من خلال التعريف بان القانون لم يفرق بين المستثمر المحلي والعربي والاجنبي في احدى القطاعات التي حددها القانون (٩٢) . واما المشرع الاردني فقد عرف المستثمر بانه (الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يستثمر في المملكة وفقا لقوانين الاستثمار الاردني المؤقت) (٩٣) ، و نلاحظ بان المستثمر سواء كان شخصا طبيعياً او معنوياً يستطيع ان يستثمر في المملكة بالتملك او المشاركة او بالمساهمة (٩٣) .فقد عرفت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية في قانونه رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار في المادة الثانية بان المستثمر هو الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يحصل على ترخيص باقامة مشروع وفق احكام هذا القانون (٩٩).

كما ينص قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ بتعاريفه للمستثمر الأجنبي : هو الذي لا يحمل الجنسية العراقية في حالة الشخص الحقيقي ومسجل في بلد أجنبي اذا كان شخصاً معنوياً أو حقوقياً ،والمستثمر العراقي : هو الذي يحمل الجنسية العراقية في حالة الشخص الحقيقي ومسجل في العراق اذا كان شخصاً معنوياً أو حقوقياً، اما قانون الاستثمار في الاقليم فقد جاء في تعريفه للاستثمار : هو توظيف المال في أي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد ،والمستثمر في قانون الاستثمار في الاقليم :هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستثمر أمواله في الاقليم وفق أحكام هذا القانون وطنياً أم أجنبياً (٩٤) .

من خلال مقارنته مع قوانين السابقة للاستثمار في العراق في ظل النظام السابق، نرى بان قانون العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ للاستثمار يختلف من حيث مضمونه لتعريف المستثمر بانه شخص طبيعي او معنوي لغرض استثماره وفقا لاحكام هذا القانون بعدما كانت اقتصرت فقط على المستثمر العربي الطبيعي او المعنوي مع المستثمر العراقي وفق قانون الاستثمار العراقي السابق .

اذ عرف قانون الاستثمار في اقليم كردستان - العراق ان المستثمر هو الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يستثمر امواله في الاقليم وفق احكام هذا القانون وطنيا كان ام اجنبيا(٩٥). كما ذكر في فصل الثالث المادة الاولى في شؤون معاملة المستثمر الاجنبي كالمستثمر والراسمالي الوطني ويكون للمستثمر حق في امتلاك كامل راس مال اي مشروع يقيمه في الاقليم بموجب هذا القانون (٩٥).

وفيما يلي استبيان الاهمية وانواع و مجالات و دوافع و محددات الاستثمار بصورة عامة و من ثم العوامل المشجعة على الإستثمار.

أهمية الإستثمار في التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية الإستثمار في النقاط التالية (١١٨) :

١. زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين .
٢. توفير الخدمات للمواطنين و للمستثمرين .
٣. توفير فرص عمل و تقليل نسبة البطالة .
٤. زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة .
٥. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة .
٦. إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات و زيادة التكوين الرأسمالي

أنواع الإستثمار، (٨٨) :

توجد أنواع متعددة للإستثمار و متنوعة طبقا للهدف و الغرض والوسائل والعائد والمخاطر و من أنواعها ما يلي:

- الإستثمار الوطني
- الإستثمار الأجنبي
- الإستثمار المباشر
- الإستثمار الغير مباشر
- الإستثمار الحقيقي
- الإستثمار المالى : و هو شراء المشروعات القائمة
- الإستثمار البشرى : و هو تحسين خصائص العنصر البشري
- الإستثمار القصير الأجل
- الإستثمار طويل الأجل
- الإستثمار ذو العائد السريع
- الإستثمار ذو العائد البطئ

مجالات الإستثمار :

يقصد بمجالات الاستثمار نوع او طبيعة العمل الاقتصادي او بعبارة ادق القطاع الاقتصادي الذي و يوظف فيه المستثمر امواله بقصد الحصول على عوائدها . وهذه المجالات كثيرة ومتعددة كالمجال الصناعي والزراعي والسياحي والخدمي وغيرها، (٧،ص٢٨) .

وهناك معياران لتصنيف مجالات الاستثمار وهما المعيار النوعي والمعيار الجغرافي ، ويشير المعيار النوعي الى الاستثمارات التي يسمح فيها القانون للمستثمر بحيازة الاصل كالعقار والسلع وغيرها ، واما المعيار الجغرافي فيتضمن تصنيف الاستثمارات الى وطنية واجنبية ، (٧،ص٢٩) وتتوزع مجالات الإستثمار حسب أهدافها فمنها الإستثمارات العقارية و الإستثمارات السياحية و الإستثمارات الصناعية و الإستثمارات الزراعية. (٨٨).

ومما تجدر الاشارة إليه ان وسائل الاستثمار وسبل تنمية الأموال عديدة، فهناك الاستثمار الزراعي والاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي. وهناك الاستثمار في مجال الأسهم والسندات،

وفي مجال الذهب والفضة، وفي مجال التحف القديمة والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. ومهما تعددت انواع الاستثمار ووسائله، فإن المقصود الأول منها كلها هو زيادة رأس المال والمحافظة عليه، والاستثمارات تحقق الأهداف المرسومة لها بدرجات متفاوتة، (٨٩).

فبعض الاستثمارات سائلة كالأسهم تتحول إلى عملة نقدية بكل سهولة، ولكن غيرها كالعقار جامد يصعب بيعه، فيطول تحويله إلى النقد. والفروق بين هذه الأنواع من الاستثمارات مهمة لأنها هي التي تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار، واختيار الوسيلة المناسبة، ولذلك فإن معرفتها ضرورية لكل مستثمر. إذ أن الناس متفقون على أن الاستثمار هو الطريق الأكثر ضمانة وسلامة لتنمية المال، (٨٩).

دوافع الإستثمار (٨٨) :

هي العوامل التي تشجع المستثمرين على الإستثمار و من أهمها:

- الرغبة في الربح
- التفاؤل و التشاؤم
- مواجهة احتمالات زيادة الطلب و إتساع الأسواق
- التقدم العلمى والتكنولوجى
- بناء رأس المال الإجتماعى
- الإستثمار بدافع التنمية الاقتصادية
- توفر الموارد البشرية المتخصصة
- الإستقرار السياسى و الإقتصادى

محددات الإستثمار (٨٨) :

- الرغبة في الإستثمار
- التوقعات الإستثمارية
- الظروف المحيطة بالإستثمار
- السياسات الإقتصادية
- سعر الفائدة
- عدم الإستقرار

- العوامل المشجعة على الإستثمار :

أولاً - السياسة الإقتصادية الملائمة ، يجب أن تتسم بالوضوح والإستقرار ، وأن تتسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة ، فالسياسة يجب ان تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها ، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة . إن الإستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الإستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع ، ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة .

وهذا يعني ان تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون وان احتوى الكثير من المزايا والاعفاءات والاستثناءات بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الانتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية اخرى . وهذا من الممكن ان يتوقف على، (٨٨):

- اعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والاجور .
- تشجيع التصدير وازالة كافة العقبات من امامه .
- تطوير اجراءات التسليف وتنشيط المصرف الصناعي ، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين ، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الانتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية .
- ومن الجدير بالاشارة كذلك إلى ان الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الداخلي مثل اسعار الفائدة العالمية ، ومعدل الارباح ، وظروف الاستثمار من حيث حرية خروج راس المال ونقل الملكية في الدول الاخرى .

ثانياً - البنية التحتية اللازمة للإستثمار وخصوصاً المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والإتصالات ، بدرجة أفضل إن لم تكون مساوية لأغلب دول العالم. ونظرية التنمية الإقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الإستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة . ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية ، والمصارف الخاصة ، وأسواق الأسهم والأوراق المالية . ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من

كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الإستثمار

ثالثاً – بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة ، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة والتموين والبلديات . إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.

رابعاً – ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض وعدم تناقضها ووضوحها وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الإستثمار والتجارة والمالية والجمارك وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الإجتهد في تفسير نصوصها

المناخ الإستثمارى :

هو عبارة عن مجموعة الظروف و السياسات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية بالإضافة الى الأوضاع القانونية التى تحيط بأى مشروع إستثمارى ، (٨٨).
ونظرا لأهمية دور الاستثمارات الاجنبية في عملية التنمية الاقتصادية فسيتم دراستها بشيء من التفصيل بالشكل التالي :

المبحث الثالث

الاستثمار الاجنبي

ان جميع الفرص المتاحة للمستثمر في خارج حدوده الوطنية يعتبر استثمارا اجنبيا بغض النظر عما اذا كان شخصا طبيعيا او معنويا . ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من المصادر التمويلية المهمة التي تلجا اليها الدول عادة وعلى الاخص النامية لتحقيق الاهداف التنموية في بلدانهم وتخفيف اعباء القروض الخارجية التي تعاني منها ، وتتم هذه الاستثمارات اما بشكل مباشر او غير مباشر . (٧ص٢٩) .

اولا : الاستثمار الاجنبي المباشر

ويقصد به قيام المستثمر الاجنبي بادارة مباشرة للمشروع الاستثماري المقام في خارج الحدود الجغرافية لبلده ، سواء كان مشروعا انتاجيا او خدميا . وينطوي هذا النوع من الاستثمارات على علاقة طويلة الاجل وعلى التملك الجزئي او الكامل للمستثمر الاجنبي للمشروع. لذلك لا بد من توافر بعض الشروط في الاستثمارات الاجنبية ، منها ان يزاول المستثمر الاجنبي نشاطا اقتصاديا او تجاريا في الدولة المضيفة للاستثمار ، وادارته الفعلية لذلك المشروع بغض النظر عما اذا كانت كلية او جزئية. (٧ص٣٠) .

ففي دراسة جرت في الولاية المتحدة الامريكية لدى كبار الخبراء بعنوان ما هي الدول التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت حكومة كندا مؤخرا بتكليف اثنين من كبار الخبراء هما ستيفن جلوبرمان Steven Globerman ودانييل شابيرو Daniel Shapiro بالبحث في الأدبيات المفضلة بخصائص السياسات الوطنية في الدول التي اجتذبت أحجاماً كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشر (١٠٣ص٦١) .

وتتلخص نتائج بحثهما - الواردة في التقرير الأجنبي المباشر الداخلى

Canadian Government Policies Towards Inward Foreign Direct Investment

في أن العوامل التالية تمثل أهمية بالغة:

- قوى عاملة متعلمة وماهرة.
- نظام قانونى يتسم بالكفاءة والعدالة.
- شبكات نقل كفؤة ومتطورة.
- سياسة قوية لمكافحة الاحتكار
- سياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلى وثقافة مولدة للثروة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد لاحظ هذان الخبيران أن الأدبيات تميل إلى استبعاد فكرة أن الحكومات يكون بوسعها اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نظم الحوافز المختلفة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المباشر (١٠٣، ص ٦٢)..

وفي نفس الدراسة الأمريكية بين انه ينبغي التركيز على أهمية القوى العاملة المتعلمة والماهرة بالنسبة لكل من الاقتصادات النامية والمتقدمة وقد تم إبراز هذا فى ورقة عمل نشرها صندوق النقد الدولى بعنوان "كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر فى النمو الاقتصادى". وتؤكد الورقة وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو فى الدول النامية تبعاً لما يطلق عليه " محدد رأس المال البشرى" وبتعبير مبسط، فإن المعنى الذى ينطو عليه هذا المصطلح مؤداه ما يلى.. إذا ما كانت القوى العاملة فى دولة ما ذات تعليم جيد بدرجة كافية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر فى تلك الدولة يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادى (١٠٣).

ثانيا : الاستثمار الاجنبي غير المباشر

ويكون ذلك من خلال قيام المستثمر بشراء حصة في محفظة مالية لشركة استثمار محلية دون ان يخول ذلك ادارة الشركة او السيطرة عليها وتكون هذه الاستثمارات عادة قصيرة الاجل وقد يكون الاستثمار الاجنبي غير المباشر عن طريق تقديم قروض من المستثمر الاجنبي للدولة المضيفة للراس المال وقد تكون قروضا خاصة كتلك المقدمة من قبل الشركات الاجنبية الخاصة والمؤسسات المالية الخاصة او الافراد من اصحاب رؤوس الاموال او قروضا عامة اي تلك التي تقدم من قبل حكومات الدول من خلال عقود قرض خاصة ثنائية او متعددة الاطراف وقد تقدم هذه القروض ايضا من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين او من قبل منظمات رسمية اخرى. وقد يكون الاستثمار غير المباشر من خلال الاكتتاب بالاسهم والسندات الواردة من قبل الدول المضيفة لهذه الاستثمارات ، (٧،ص٣٢) .

البناء النظري للشركة متعددة القومية

يعود البناء النظري للشركة متعددة القومية كهيكل منظم لتدفق الاستثمارات الاجنبية الى سنة ١٩٥٨ حيث صدر كتاب جون داونغ John Dunning والخاص بتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الولايات المتحدة الامريكية الى بريطانيا وتركز هدفه في تحديد حجم تلك الاستثمارات وقياس اثارها على الاقتصاد البريطاني، لقد جاءت الدراسة في اطار كلي بعيدا عن الاعتبارات الجزئية، وهي في الحقيقة الدراسة الاولى التي حاولت تقييم مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد البلد المضيف (١٠٠،ص٥٥) .

وبين بان اهم سمات تطور ونمو الاستثمار الاجنبي المباشر هي الموقع الجغرافي والحجم ونمط الملكية والادارة العامة والهيكل الاداري اضافة الى مسالة نقل التكنولوجيا من البلد الامريكي الى فروعها في بريطانيا، وقد اهتم داونغ بتحديد الاثار الكلية للاستثمار الاجنبي المباشر على السياسة الاقتصادية العامة ومضامينها و مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لبريطانيا وتوصل (جون داونغ) من خلال دراسته هذه الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تساهم في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف من خلال تأثيرها في اقتصاد هذا البلد في دعم القدرات التنافسية والبحث والتطوير والخبرات الصناعية والادارية والزبائن وكفاءة الاقتصاد وغيرها ،(١٠٠،ص٥٦) .

مفهوم الشركة متعددة القومية

لقد استطاعت الشركة متعددة القومية ان تمتد في العالمين المتقدم والنامي وتنمو وتستمر عبر اكثر من دولة وبانت قوة اقتصادية مؤثرة في بيئتها وهو العالم، واتخذت مظاهر متعددة لم تكن تألفها المجتمعات سابقا واتسقت اهدافها مع الاهداف الوطنية للدولة الام وتعاقب مظاهرها واشكالها فاكسبت عناوين مختلفة تخطي الحدود Cross border او تعدي الحدود الوطنية لدول اجنبية اطلق عليها الدول المضيفة Host Countries لقد باتت هذه الشركة متعددة القومية هيكل منظم يسود عالم اليوم وامتدت الشركة الواحدة عبر عشرات الدول وشكلت منظومات داخل الهيكل الام عكست تطورات مالية ونقدية واقتصادية وتكنولوجية بحيث استطاعت هذه الشركات اعادة خريطة العالم الاقتصادية فشكلت شراكات وتحالفات واتحادات بين الدول وبدت تلك الخريطة متداخلة ومعقدة سواء على مستوى الشركات مع بعضها او على مستوى الدول الام او الدول المضيفة. ولقد ادركت ادارة الشركة ديناميكية بيئتها مما دفعها باتجاه فهم المنافسة وتعدد المنافسين في السوق والبحث عن الاسواق الجديدة والكفاءة، كل ذلك قاد الى تغيير جذري في الفكر الاداري والتنظيمي باعتماد الادارة الاستراتيجية لمواجهة التحديات والتهديدات واقتناص الفرص المتاحة (١٠٠، ص ٥٩).

نظرية الاستثمارات الاجنبية المباشرة

عندما ناقشت الاعمال الاكاديمية الاولى — Dunning, Rugman, Vernon لظاهرة متعددة القومية وما لاحقها من ظواهر ركزت على حركة الاستثمار حصرا كان الاهتمام على سؤال مفاده لماذا كان هناك تدفقا استثماريا نحو بريطانيا، (١٠٠، ص ٦١). والذي يمتد عمره الى منتصف القرن التاسع عشر. وماهي المنافع المتحققة للولايات المتحدة كبلد ام مصدر لتلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة وما هي المنافع المتحققة لبريطانيا كدولة مضيفة لذلك الاستثمار. وايا كانت الاسباب والنتائج فأن ذلك الاستثمار كان يبحث عن ميزة تنافسية معينة ان كانت في الموقع او الملكية او الموارد.. الخ. ولقد كانت بريطانيا هي الدولة الثانية بعد كندا من حيث الاستثمارات الاجنبية المباشرة الا انها استطاعت ان تتفوق لتصبح الدولة الاولى حيث بلغت نسبة الاستثمارات الاجنبية فيها من حجم الاستثمار الاجنبي ٥٧,٥% في عام ١٩٥٥ وبذلك اصبحت

الدولة المضيفة الاولى للاستثمارات الاجنبية المباشرة الامريكية ولقد اصبحت بريطانيا الجسر لعبور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اوروبا ودول الكومنولث وكذلك لعبور الصادرات الخاصة بالشركات الامريكية في بريطانيا الى بقية انحاء العالم. وكذلك الحال بالنسبة لتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى امريكا، فقد ازدادت وبشكل كبير لتصل نسبتها من حجم التدفقات الداخلة لتلك الاستثمارات ٢٠,٩% من مجموع الاستثمار الاجنبي الداخل الى امريكا في سنة ١٩٩٧، بينما بلغ التدفق الخارج للاستثمار الاجنبي المباشر ٢٥,٦% من مجموع التدفقات الخارجة للاستثمارات الاجنبية ، (١٠٠،ص٦٢).

لقد ازداد تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبشكل كبير خلال الاربعين سنة الماضية واخذت التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة صيغة التدفق الداخل والتدفق الخارج وهي عبارة عن تدفقات من الدول الام الى الدول المضيفة،وتسيطر الدول المتقدمة على ٦٨% من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل وعلى ٩٠,٢% من التدفقات الخارجة في نفس تلك السنة ، فيما بلغ التدفق الداخل للدول النامية ٣٠,٢% من حجم التدفق الداخل العالمي و٩,٧% من حجم التدفق الخارج العالمي بموجب احصائيات سنة ١٩٩٧. ويمكن ان تتنوع هذه التدفقات للاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة والخارجة على الدول فتكون الدولة من الدول الام اذا كانت مصدرا لتلك الاستثمارات وتكون الدولة مضيفة اذا استقطبت التدفقات الداخلة، وتحكم هذه التدفقات للاستثمارات الاجنبية المباشرة عوامل كثيرة اهمها الادارة الاستراتيجية التي تتمتع بها ادارات تلك الشركات المتعدية القومية ايا كان حجمها صغيرة او متوسطة او كبيرة، وقد يستلزم الامر نقل الخبرات الادارية او العاملين او الاموال او المعلومات(١٠٠،ص٦١).

اليات الاستثمار

لدراسة اليات الاستثمار اهمية كبيرة بالنسبة للقوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار التي لا بد ان تاخذ بنظر الاعتبار اليات من اجل تحقيق التوازن المطلوب بين مستلزمات تشجيع الاستثمار واليات تفعيله والحفاظ على الاقتصاد الوطني من الاستغلال المحتمل لمؤسسات الاستثمار (ص٣٦،٧) ، ومن هذه الليات ما يلي:

اولا : اليات الاستثمار الاجنبي المباشر

١- اتفاقيات الامتياز :

يقصد بالامتياز الالتزام من قبل الدولة وعبر اتفاقية دولية باحالة ادارة مرفق اقتصادي عام الى جهة اجنبية ، افراد كانت ام شركات لادارتها واستغلالها لمدة محدودة وذلك عن طريق عمال واموال يقدمها الملتزم وعلى مسؤوليته ، مقابل تقاضي رسوم من المنفعين بهذا المرفق العام . (ص٣٦،٧) . وقد عرف اخرون عقد الامتياز بانه عقد تلجاء جماعة عامة بموجبه الى عون فرد او شخص معنوي لاستغلال مرفق عام او مشروع مصلحة عامة، ووجدت هذه الاتفاقيات مجالا خصبا لها في مجال التنقيب لاستخراج البترول والثروات الطبيعية(ص٩٤) وقد فرضت هذه العقود على الدول المنتجة لهذه الثروات بعدما كانت مستعمرة وضعيفة ومحتاجة الى المال في الوقت الذي كانت الشركات الاجنبية التي كانت تعمل في هذا المجال تمثل دولا استعمارية ، وذات امكانيات واسعة ومتعددة تمكها من فرض الشروط التي تناسب مصالحها المنفردة ، دون اعتبار يذكر لمصالح الدول المستعمرة ، ففي مجال البترول ، اعتمدت سبع شركات عالمية على هذه العقود بوصفها اساسا قانونيا لاستغلال ونهب الثروة المهمة قبل الحرب العالمية الثانية في منطقة الشرق الاوسط وكانت اتفاقيات الامتياز في تلك المرحلة تتصف بطابع الاكراه والاحتكار ثم بالشمولية وهذا يعني انها لم تبقى بذلك مجالا لدخول شركات اخرى الى القطر نفسه فعلى سبيل المثال ان امتياز الشركات العالمية مع شركة نفط العراق والشركات المؤتلفة معها وهي شركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل في العراق قد غطى على مناطق يبلغ مساحتها ٤٥٠،٠٠٠ كم ٢ تقريبا وهي مساحة تشمل معظم الاراضي العراقية وذلك قبل عام ١٩٦٠ ، (ص٩٥) .

٢- الشركات المتعدد الجنسيات : حيث تم ذكرها سابقا .

الشركات الدولية :

وهي عبارة عن مشروعات وطنية يمتد نشاطها الى خارج بلدانها الام وتتميز بتعدد نشاطاتها وتنشاء الشركة الدولية بموجب اتفاقية دولية بين الحكومات والتي بموجبها تكتسب وجودها القانوني كالبنك الدولي للانشاء والتعمير الذي انشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٥ او قد تنشأ من قبل منظمة دولية، (٧،ص٣٩) . وقد كانت لدول شرق اسيا وبالاخص النامية منها تعامل مع هذه الشركات تمثلت بمنح امتيازات للشركات الاجنبية بشرط مشاركة العناصر الوطنية في تلك المشاريع الاستثمارية وتعتبر هذه الاتفاقيات سبلا توفيقية بين المصالح المختلفة.

المشروعات المشتركة :

يقصد باصطلاح المشروعات المشتركة نوع من التعاون بين طرفين او اكثر في نشاط استثماري ايا كان الشكل القانوني والاداري لهذا النشاط ، الذي قد ينحصر في بلد واحد او يمتد الى عدة بلدان (٧،ص٤٠). ويعرفها البعض الاخر بانها اصطلاحا واسعا يستعمل في دوائر الاعمال للدلالة على التعاون الذي يتم بين دولتين او اكثر او بين اطراف يحملون جنسيات دول مختلفة للنهوض بمشروع اقتصادي معين هو في العادة ذو طابع استثماري.وقد يتم انشاء هذا المشروع بين الحكومات فقط او بين حكومات واشخاص طبيعية او اعتبارية عامة او خاصة ،او بين اشخاص طبيعية او اعتبارية دون ان تسهم فيها اية حكومة،(١،ص٣٩) . اطلقت على هذه الكيانات المشتركة تسميات عديدة مثل مشروعات العمل الدولية المشتركة او المشروعات الاستثمارية المشتركة او مشروعات دولية مشتركة ،(١،ص٤١) .ان لوجود المشروع في مفهومه الاقتصادي الخاصة الاولى لهذا النوع من العمل المشترك بين العناصر الوطنية والاجنبية ،انه يشكل مشروعا بالمعنى السائد لهذه التعبير في النظرية الاقتصادية . باعتباره اهم اشكال الانتاج في العصر الحديث فالمشروع تنظيم له استقلال المالي ينتج او يقدم للاسواق سلعا او خدمات معينة .

ثانيا : اليات الاستثمار الاجنبي غير المباشر
هناك عدة اليات للاستثمار الاجنبي غير المباشر :

١- القروض الخارجية

٢- شركات الاستثمار

تلعب شركات الاستثمار دور الوسيط ما بين المدخرين والمشروعات الاستثمارية التجارية والزراعية والصناعية والغرض الاساسي من هذه الشركات هو تكوين حافظ قيم منقولة وادارتها وفقا لمبادئ معينة وقد تكون هذه الشركات ذات راس المال ثابت او متغير من خلال اتباع اجراءات قانونية او دون الحاجة اليه ، (٧ص٤١) .

المبحث الرابع

تقييم المناخ الاستثماري في اقليم كردستان والعمل بقانون الاستثمار الجديد رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦

لأجل تكوين امكانيات اكبر لنجاح تطبيق قانون الاستثمار الجديد في الاقليم لابد من التركيز في استثمار البنى التحتية مع المحافظة على الاستقرار الأمني التام في الاقليم الذي يساعد كثيرا في تطوير الاستثمارات المحلية والاجنبية لأجل تطوير البنى التحتية وتقويمه، لأنها تعد من أهم مستلزمات النجاح لبرنامج التنمية المتبع الآن في الأقليم وتعتبر الاستثمارات في البنى التحتية مهمة جدا في المراحل الأولية للتنمية لأنها تمهد الطريق للاستثمارات اللاحقة للقطاعين العام والخاص.

عند تحرر شعب كردستان واندلاع الشرارة الاولى للانتفاضة في ١٩٩١/٣/١٥ في الأقليم انهالت المساعدات من كل جانب وسرعان ما انت الى كردستان منظمات الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية ووكالات الاغاثة وقدر لعدد كبير منها ان يبقى مواصلا نشاطه طوال السنوات التالية وكانت تساندهم قرار رقم ٨٨ (عملية المنطقة الأمنة، خط العرض ٣٦) الصادر عن مجلس الأمن الدولي(٤،ص٢٣).

وسنحت الفرصة للكورد لملأ الفراغ الإداري الذي تركته الحكومة المركزية بانسحابها وبناء المؤسسات الحكومية، ومن بينها المجلس الوطني الكوردستاني وحكومة اقليم كردستان في سنة ١٩٩٢ بالاضافة الى ادارة المؤسسات الأخرى الرسمية وشبه الرسمية.وبدأت اولى خطواتها لأجل العمل بتشريعات جديدة تهدف كلها الى اعادة بناء اقليم كردستان وتحسين الوضع الاجتماعي والصحي والاقتصادي والسياسي ورغم العوائق الكثيرة الا انها انجزت اعمالا كثيرة حتى الان(٤،ص٢٨).

اتسمت سياسات التنمية في بداية التسعينات في الأقليم ببطء شديد وترجع لأسباب سياسية واجتماعية اضافة الى انعدام المركزية التنظيمية المشتركة وخلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٧) بدأت الإدارة الكوردية بخطوات مخططة للنمو الاقتصادي وتوفير السلع والخدمات للسكان ذات القيمة الاجتماعية العالية وتحسين في البنى التحتية مثل تحسين المستوى الصحي والتعليم والطرق

والمواصلات واعدادة بناء القرى المدمرة وتزويدهم بانواع المساعدات المتاحة واعدادة الاهالي اليها.

وللوقوف على الوضع الاقتصادي لاقليم كردستان اخذ الباحث بنظر الاعتبار حقبة زمنية مدتها اكثر من (١٥) سنة تتراوح بين (١٩٨٨-٢٠٠٧) لبيان مراحل التطور الاقتصادي في الاقليم ولاجل ذلك فقد قسم الباحث هذه الفترة الى ثلاث مراحل التي مر بها الاقليم وكالاتي :

المرحلة الاولى (ماقبل انتفاضة عام ١٩٩٠) :

هي فترة سيطرت نظام البعث حيث كان الكورد في اسوء وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي اضافة الى الوضع الاقتصادي المزري الذي ساد العراق من خلال الحروب المتعاقبة حيث نال الكورد قسط اكبر من تلك السياسات والاجرات من التهجير والانفال وحرق الاخضر و القصف الكيماوي وتدمير اكثر من ٤٥٠٠ قرية حيث اتسمت بنسبة عالية من البطالة اي اضعاف المرات مقارنة بمناطق اخرى في العراق وتدمير البنية التحتية والتدهور الاقتصادي عامة (١٠).

المرحلة الثانية (بعد تحرير كردستان عام ١٩٩٠):

وهي مرحلة تحرير الاقليم ، حيث قامت الحكومة ببناء المؤسسات والادارات الحكومية بالرغم من مواجهة العديد من الصعوبات الاقتصادية والسياسية وذلك بفرض الحصار من جانب المجتمع الدولي على العراق عموما ومن جانب العراق على الاقليم خصوصا، وانعدام البنية التحتية وضعف الوضع المالي اي ضعف الميزان الحكومي لاسوأ درجة حيث كانت تعتمد بدرجة ما على الحصص التموينية ومساعدات المنظمات الدولية الانسانية ،وبدأت بالتعمير واعدادة بناء المدارس والمستشفيات والطرق بالاضافة الى خدمات اخرى كثيرة و لكن ظهور المشاكل الداخلية والاقتتال الداخلي وعدم الاستقرار السياسي أخرت عملية التنمية الاقتصادية بالاضافة الى ضعف نشاط السوق نتيجة لذلك،عدم وجود المركزية التنظيمية لأقليم كردستان ووجود الادارتين (ادارة اربيل وادارة السليمانية) و ازدياد معدل البطالة بنسبة كبيرة و ، (١٩).

المرحلة الثالثة (بعد تحرير العراق) ٢٠٠٣ :

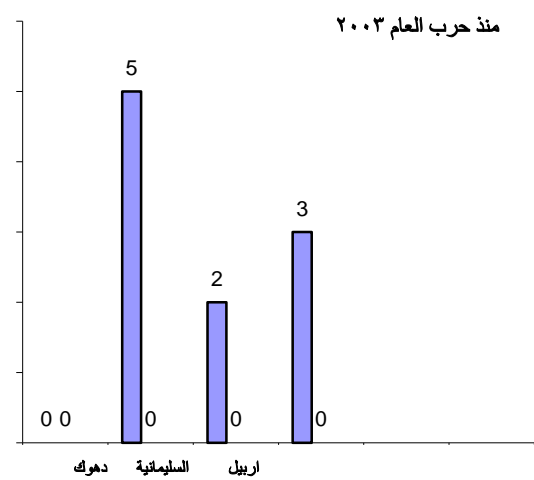
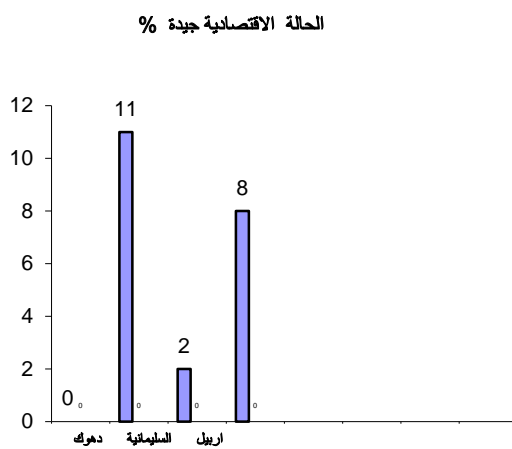
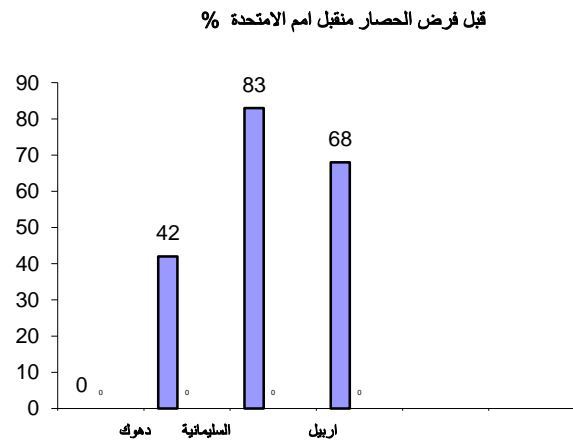
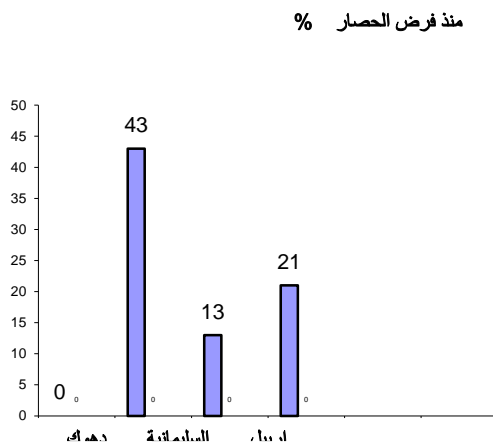
- تبدأ بمطالبة الكورد بالفيدرالية من قبل السلطات والقيادات الكوردية وعلى الرغم من وجود الأدارتين فقد تمكنوا من بناء الكثير من ما دمر خلال السنين الماضية وقد بدأ بخطواتهم الاولى لبناء جملة من المهام منها (١٩):
- بناء قاعدة اقتصادية
- زيادة الاستثمارات في البنى التحتية.
- توحيد الادارتين.
- تخصيص كوادر مخصصة في الاقليم لأجل بناء قاعدة اقتصادية على اساس اقتصاد السوق.
- اتباع منهج تخطيطي.
- العمل بتخفيض نسبة البطالة .
- مما ادت الى تحسين المستوى للفرد في الاقليم ،ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول رقم (٥١) مع الاشكال البيانية من خلال عدم امكانية الاسر من تأمين مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار ، (٦٨) .

جدول رقم (٥١)

والاشكال البيانية الفترة التي اصبحت فيها الحالة الاقتصادية
للاسرة صعبة نسبة الى الاسر التي لا تستطيع تأمين مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار

المحافظات	قبل فرض الحصار من قبل الامم المتحدة %	منذ فرض الحصار %	منذ حرب عام ٢٠٠٣ %	الحالة الاقتصادية الجيدة %
دهوك	٤٢	٤٣	٥	١١
السليمانية	٨٣	١٣	٢	٢
اربيل	٦٨	٢١	٣	٨

المصدر : الجدول جمعت هوحسبت بالاعتماد على مصدر (٦٨).



المصدر: الاشكال اعلاه جمعت وحسبت بالاعتماد على المصدر (٦٨).

وبالرغم من جهود حكومة الاقليم في اجراء العديد من التطورات والتغيرات في الاعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ لاجل تنمية اقليم كردستان في مجالات عدة و بالخاص في القطاع الخدمي والتركيز في الاستثمار على اعادة بناء البنية التحتية للاقليم الا انها لم تكن شمولية لكافة مناطق الاقليم ،ادت الى اهمال الريف من ناحية ووجود نسبة كبيرة من السكان سواء في الارياف او في المدن يعيشون في مستوى الفقر وعدم وفرة وسائل المعيشة الصحية في مناطق متفرقة في الاقليم وظهور تفاوت كبير بين الريف والحضر والتي تؤدي الى بروز مشاكل اقتصادية اخرى اضافة الى التفاوت بين سكان المحافظات نفسها بظهور اغنياء جدد مقابل زيادة نسبة الفقراء وزيادة البطالة والتي ادت الى التوزيع غير العادل للدخل الفردي في الاقليم ،لذلك فان توزيع الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية على مناطق جغرافية متفرقة قدر المستطاع تؤدي الى اعادة توزيع الدخل بشكل افضل وتخسين المستوى المعاشي للفرد وزيادة المدخرات التي تعتبر تساهم في اقامة استثمارات اخرى توفر فيها فرص عمل اضافية والتي من شأنها زيادة الناتج المحلي من السلع والخدمات والتي تصب في نمو اقتصاد الاقليم.

ولغرض مواكبة الاقتصاد العالمي والسير مع تيار الفكر الاقتصادي الجديد ومنح المزيد من التسهيلات والحوافز التشجيعية والاعفاءات الضريبية لرؤوس اموال المستثمر ، اصدرت حكومة اقليم كردستان - العراق في تاريخ (٢٠٠٤/٣/١٧) قرارا تشريعيًا خاصا في هذا المجال تحت اسم (قانون تشجيع الاستثمار في اقليم كردستان) رقم (٨٩) لسنة (٢٠٠٤) بهدف تنظيم الجوانب المختلفة لعمليات الاستثمار في المنطقة . واصدرت في ٢٠٠٦ /٧/٤ قانون الاستثمار رقم (٤) كدافع لتفعيل راس المال القومي والقوة العاملة الداخلية لأحياء البنية الاقتصادية في كردستان،(٧،ص٢٥٨) . وفيما يلي توضيح لأهم احكام هذا القانون كالاتي:

١- هيئة الاستثمار في اقليم كردستان وتشكيلاتها ومهامها

كما جاءت في الباب الثالث المادة العاشرة الفقرة الاولى ان هذه الهيئة ترتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء ولها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ولها القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لأغراض تنفيذ احكام هذا القانون ،فقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على ان يكون للهيئة رئيس بدرجة وزير وله حقوق وصلاحيات الوزير وهو المسؤول عن توجيه اعمالها والاشراف والرقابة على نشاطاتها وكل ماله علاقة بمهام الهيئة وسائر شؤونها وترتبط به الدوائر التالية (٩٥):

١-دائرة الدراسات والمعلومات .

٢-دائرة ترويج وتقييم واجازة المشاريع .

٣-دائرة الشؤون القانونية والادارية والمالية .

٤-دائرة المدن والمناطق الصناعية .

كما ذكرت الفقرة السادسة من نفس الفصل من القانون ان تتولى الهيئة البيئية الملائمة للاستثمار بما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقليم واعداد الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاستثمارية وعرضها على المجلس لغرض المصادقة عليها واجراء التنسيق بين فروعها في محافظات الاقليم(٩٥).

٢- معاملة المستثمر الاجنبي

كما جاء في قانون الاستثمار رقم(٤) لسنة ٢٠٠٦ في معاملة المستثمر الاجنبية فلم يميز بين ما اذا كان المستثمر وطنيا او اجنبيا ، فيقصد بالمستثمر في القانون (كل شخص طبيعي او معنوي يستثمر اموله في الاقليم وفق احكام هذا القانون سواء كان وطنيا او اجنبيا). كما تنص المادة الثالثة في الفصل الثالث : ويكون للمستثمر الاجنبي الحق في امتلاك كامل راس المال لاي مشروع يقيمه في الاقليم بموجب هذا القانون وتنص المادة الرابعة على حـق امتلاك يشمل الممتلكات اي البنايات والاراضي .(٩٥) .

وبناء على هذا التعريف اعلاه شمل المستثمر الاجنبي ايضا عند تطبيق احكام قوانين التجارة والشركات النافذة في الاقليم .فقد تم التنسيق مع اتجاه القوانين الحديثة والاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار ولاسيما اتفاقية اجراءات الاستثمار تحت مظلة التجارة العالمية على الاخص بعد ان اصبح العراق فيها عضوا مراقبا تمهيدا لطلب العضوية، (٧،ص٢٦٠) .

٣-مجالات الاستثمار

بموجب المادة الثانية من قانون الاستثمار فان مجالات الاستثمار هي جميع القطاعات الاقتصادية ما عدى قطاع النفط.التي يجب ان توافق عليها الهيئة (٩٥) .

٤- الاعفاءات والالتزامات

يوفر قانون الاستثمار حوافز ضخمة من خلال الاعفاءات الضريبية في المادة الخامسة باب الثاني كما تنص الفقرة الاولى ان المشروع سوف يعفي من جميع الضرائب والرسوم غير الجمركية لمدة ١٠ سنوات اعتبارا من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات او تاريخ الانتاج الفعلي، (٩٥). بالاضافة الى اعفاء الآلات والاجهزة والمعدات والاليات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم وتستخدم لأغراض المشروع حصرا وبعبءه يتم بموجبه تنفيذ الاحكام والاجراءات القانونية التي تنص بها المادة التاسعة في الفصل الخامس.

٥- اعفاءات اضافية

تنص المادة السادسة في الفصل الثاني فقرة الاولى بمنح مشاريع الاستثمار بحوافز وتسهيلات اضافية المجازة وفق احكام هذا القانون والتي تتوافر فيها احدى السمتين التاليتين (٩٧):

- ١- المشاريع التي تقام في المناطق الاقل نموا في الاقليم.
- ٢- المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطني والاجنبي.

كما تنص الفقرة الثانية من هذه المادة بان يتم منح المشاريع الاستثمارية الخدمية التي تؤسس وفق احكام هذا القانون خصوصا مشاريع الفنادق والمستشفيات والمدن السياحية والجامعات والمدارس .

٦- الضمانات القانونية

تتضمن المادة السابعة بان باستطاعة المستثمرين تأمين مشاريعهم ، من قبل اية شركة تأمين اجنبية او وطنية ، واستخدام الايدي العاملة المحلية والاجنبية اللازمة للمشروع مع اعطاء اولوية الى الايدي العاملة المحلية ، وسماع للمستثمر الاجنبي ان يحول ارباح الى الخارج .

٧- التزامات المستثمر

تنص المادة الثامنة في الفصل الرابع بان ينبغي على المستثمر ابلاغ هيئة الاستثمار في الاقليم بكافة التفاصيل -كما جاء في الفقرة الخامسة وان تكون المشاريع ملائمة للبيئة وان تشمل تدريب الموظفين المحليين .

٨- احكام ختامية

تنص المادة التاسعة عشرة بان لا يجوز للمستثمر تملك الاراضي التي تحتوي على النفط والغاز او اية ثروات معدنية ثمينة او ثقيلة . وتنص المادة العشرون ان على المستثمر تقديم الضمانات اللازمة لحماية اموال المساهمين ثم على الهيئة اتخاذ الاجراءات التأمينية والمصرفية اللازمة لضمان حقوقهم وخضوع حسابات الهيئة للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية .

ان ازالة المعوقات القانونية امام المستثمر ، وفسح المجال لتوظيف الرأس المال الوطني والأجنبي في المشاريع الإستثمارية ، بشكل يساهم في عملية التنمية الإقتصادية مساهمة فعالة. " أن القانون ينص أيضا على " إعفاءات ضريبية لرؤوس الاموال المستثمرة (في اقليم كردستان) كحوافز تشجيعية." وبحسب القانون الجديد ، فإن للمستثمر الحق في الإستثمار في مجالات: (الصناعة والنقل والكهرباء والخدمات والزراعة ، والسياحة والفنادق ، والصحة والبيئة ، والترفيه ومدن الألعاب ، والأبحاث العملية والتكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحديثة ، والمؤسسات المالية والبنوك ، وشركات التأمين والبناء والأعمال ، والخدمات الإستشارية ، ومشاريع الإسكان والطرق والجسور والسكك الحديدية .) ولعل اهم موضع الخشية هو مسألة حق تملك الارض للشركات التي تستثمر اموالها في اقليم كردستان ، ان هذا الحق يثير لاول وهلة بعض المخاوف نظرا لتعقيدات الجيوبوليتيك في الوضع الكوردستاني ، فتملك الارض الكوردستانية للاخرين كان دائما احد اسلحة اعداء الكورد من اجل تغيير الواقع القومي في بلادنا ، وفي تجارب الاخرين هناك ايضا دروس بحيث اصبح تملك الارض السلاح الذي استعمله البعض للاستحواذ على ما ليس لهم من الارض ، ولكن بيدوان القيادة السياسية الكوردستانية كان لها رؤى اخرى ، مبنية على قناعات اخرى تزيل هذه المخاوف ، والحذر من خطط تهدد الامن القومي الكوردستاني. حيث يشير قانون الاستثمار السعودي (مع ملاحظة الفارق بين اقليم كردستان والمملكة العربية السعودية) يعطي الحق للمستثمر الاجنبي في تملك الارض وما فوقها ، طبعا هناك شروط فقد جاء في المادة الثامنة من قانون الاستثمار السعودي الصادر في 15/1/1421 هجرية : (يجوز للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً لأحكام تملك غير السعوديين للعقار) ويتبين ان المشرع السعودي انتبه الى مخاطر التمليك عندما حدد المسألة ب (في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص)، (١٠٨) . ومن هنا يجب الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في سن القوانين والمحافظة على الكيان السياسي والامن القومي لاقليم كردستان ضمن عمليات الاستثمار التي تهدف الى انجاح خطط التنمية الاقتصادية.

الاستفادة من تجارب الاستثمار لبعض الدول و الاقاليم في عملية التنمية الاقتصادية

يمكن لاقليم كوردستان الاستفادة من تجارب اقاليم او دول اخرى على سبيل المثال تجربة العديد من دول شرق اسيا ،التجربة الصينية في النمو الاقتصادي وفي الاستثمار الاجنبي وفي نقل التكنولوجيا حيث تعتبر هذه التجربة تجربة فريدة بين الدول النامية ويمكن للاقليم ان يستفيد من هذه التجربة واخذ الدروس والعبر.

ان الاستثمارات تتجه اليوم الى امكنة في العالم يدفع فيها المستثمرين ضرائب كبيرة ، الا ان الاستثمارات لم تتدفق على الاقليم بصورة كبيرة ولا زالت دون المستوى المطلوب لاحداث حركة كبيرة في النمو الاقتصادي بالرغم من الاعفاءات والتسهيلات المقدمة للمستثمرين من خلال احداث هيئة الاستثمار وصياغة قانون الاستثمار .اذا هناك اسباب اخرى يجب البحث عنها ومراعاتها من اجل الوصول الى جذب استثمارات كبيرة وحقيقية فالاقليم بحاجة اليها في نمو اقتصاده .

ونظرا لتدفق الاستثمارات بشكل كبير في دول او اقاليم اخرى في العالم فان هناك حاجة من دراسة تجارب الاستثمار لبعض الدول في هذا المجال :

اولا : تجربة الصين

التقسيم الإداري الحالي في الصين يقوم على أساس نظام ثلاثة مستويات: المقاطعات المحافظات والنواحي والصين مقسمة إلى مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم وبلديات مركزية.

وطبقا لما ينص عليه الدستور يحق للدولة أن تنشئ مناطق إدارية خاصة عند الضرورة. وتعد المنطقة الإدارية الخاصة منطقة إدارية محلية تابعة مباشرة للحكومة المركزية. وفي الوقت الراهن الصين مقسمة إلى ٢٣ مقاطعة و ٥ مناطق ذاتية الحكم و ٤ بلديات مركزية ومنطقتين إداريتين خاصتين. وسيتم توضيح للمراحل التي مرت بها الصين من جهود للتنمية بصورة مختصرة وكالاتي (١٠٤):

١-الصين دولة زراعية كبرى. والزراعة والحبوب مسألتان كبيرتان تتعلقان بالاقتصاد الوطني و حياة الشعب. ففي عام ١٩٧٨، قامت الصين، أولاً، بالإصلاح في الريف، بحيث ألغي نظام الكومونة الشعبية

السابقة، وطبقت بصورة عامة نظام مسؤولية المقابلة العائلية في الأرياف إزاء الإنتاج مع ربط المكافأة بالمحصول الإنتاجي باعتبار "تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة" كوسيلة رئيسية. الأمر الذي قد حقق نشاطا وحيوية جديدة للإنتاج الزراعي، وأنهى، وبفترة قصيرة جدا بدا تاريخا لم تحل فيه مشكلة الغذاء والكساء لبلاد تعدادها أكثر من مليار نسمة مثل الصين. وفي الوقت الراهن، دخلت الزراعة الصينية والاقتصاد الريفي مرحلة تنمية جديدة. لذلك إن دفع الإصلاح حققت قاعدة جيدة لتحقيق بناء مجتمع رغيدي بصورة شاملة(١٠٤) .

٢- في عام ١٩٧٨، عندما قررت الصين تنفيذ إصلاح النظام الإقتصادي، طبقت في نفس الوقت سياسة الإنفتاح على العالم الخارجي بصورة مخططة وعلى مراحل عديدة. فتشكلت منظومة للإنفتاح على العالم الخارجي في كافة الإتجاهات وعلى المستويات المتعددة وعلى نطاق واسع. إن إصلاح نظام التجارة الخارجية قد دفع زيادة سريعة للتجارة الخارجية الصينية، كما أن الإكمال والتحسين المستمرين لبيئة الاستثمارات الأجنبية اللينة والصلبة وحاجات الأسواق الهائلة، قد قدمت فرصا لقيام رجال الأعمال الأجانب بالاستثمار في الصين، واحتلت الاستثمارات الأجنبية التي جذبتها الصين مركز الصدارة في العالم. ومنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١، نفذت تعهداتها بدقة، وتواجه تحديات متعددة وأيضا فرص تنمية جديدة(١٠٤):.

٣- منذ الإصلاح والانفتاح، أحرزت الصين تقدما كبيرا في تعميم التعليم الإلزامي والتعليم في الأرياف ومحو الأمية بين الأطفال والشباب ومنح قروض وطنية لطلاب المدارس العليا الذين يواجهون صعوبات اقتصادية. واما في مجال الصحة العامة، سارعت في خطوات بناء نظام الصحة العامة، وكبحت انتشار الأوبئة المختلفة والأيدز في البلاد، ودفعت نظام العلاج الطبي التعاوني الريفي الجديد، وحلت ، أوليا مشكلة فقر الفلاحين وعودة الفقر بسبب الإصابة بأمراض.

الصين دولة ذات حضارة قديمة تتحلى بكنوز ومآثر تاريخية وتراث ثقافي وطبيعي وفير، تجذب سياحا أجنبيا كثيرين. ومع ازدياد عدد المقاصد السياحية خارج حدود الصين، يزداد عدد المسافرين الصينيين أيضا. وبذلك أصبحت الصين دولة تتطور فيها الأسواق السياحية خارج الحدود بصورة متسارعة في العالم واما حماية البيئة وتدهور موارد المياه فهي مشكلة تواجهها مختلف بلدان العالم. وتتخذ الصين إجراءات لتحسين بيئتها وبذل الجهود لتحقيق التعايش المنسجم بين الإنسان والطبيعة والتنمية المتناسقة بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، (١٠٤).

٤- بفضل سياسة الإصلاح والانفتاح وتشجيع بعض الناس على الإغتناء قبل الآخرين، حققت معيشة الشعب الصيني قفزة من الاكتفاء بالغذاء والكساء إلى الحياة الرغيدة. فقد تحسن مستوى الإسكان،

وارتفع مستوى التغذية والصحة، وكبحت سياسة تنظيم الأسرة الزيادة السريعة لعدد السكان، ولقيت حقوق ومصالح المعوقين والنساء الحماية، وتتعايش مختلف القوميات في عموم البلاد. وقد اولو اهتمام الجملة من المشاكل حول توسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والتشغيل والعمال المسرحين والعاطلين وشيخوخة المجتمع، وبالتالي لا بد من مجابتهها بدقة وحلها بالحاح. في العشرين عاما الأولى من القرن الواحد والعشرين، وتركزت قوتهم في بناء مجتمع الحياة الرغيدة ذي المستوى الأعلى بصورة شاملة. بعد أن تتحقق هذا الهدف، سيكون الاقتصاد الصيني أكثر تطورا والمجتمع أحسن انسجاما ومعيشة و الشعب أجمل وأسعد مما كان(١٠٤).

٥- الإصلاح والانفتاح أكبر أعجوبة في تاريخ البشرية قد أثرت على الاستقرار الاجتماعي ودوران نظام اقتصاد السوق. لذلك قاموا ببناء نظام الوقاية من الكوارث ومكافحة جرائم انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وضد المخدرات والتهرب، والمعالجة الشاملة للأمن العام، وإنشاء نظام المساعدة القانونية للفقراء والضعفاء، بهدف تشكيل مجتمع تسوده الديمقراطية وحكم القانون والعدالة والاستقرار، ويتعايش فيه الانسان والطبيعة بانسجام(١٠٤).

وفي وقتنا الحاضر ان الاقتصاد الصيني يحقق معدلات نمو كبيرة لا تقل عن ٨% سنويا منذ اكثر من ١٥ عام واصبحت الصين عملاق وقوة عظمى في القرن الحادي والعشرين ومن احد اهم الاسباب التي حولت الصين الى عملاق مستيقظ ونشيط هو موضوع الانفتاح الاقتصادي والظروف التي هيئتها لجذب الاستثمارات الاجنبية ، (١٠٢).

عملت الصين على استخدام الاستثمار الاجنبي كمبدا استراتيجي حيث وصل الاستثمار الاجنبي المباشر الى اكثر من الف مليار دولار وكذلك تستخدم الصين القروض الاجنبية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة وقد وافقت الصين عام 1999 على ٣١٥ الف مشروع استثماري اجنبي بقيمة تعاقدية قدرها ٦٠٠ مليار دولار وبذلك اصبحت الصين ثاني اكبر مستقبل للاستثمارات في العالم بعد امريكا علما ان نصيب العرب من الاستثمار العالمي هي ١% فقط (١٠٢).

اهم وسائل استخدام الاستثمار الاجنبي في الصين (١٠٢):

- توقيع قروض مختلفة بين الصين والحكومات الاجنبية والمؤسسات المالية الدولية.
- اجتذاب استثمارات اجنبية مباشرة من خلال اقامة مؤسسات استثمارية مشتركة ومؤسسات تعاون اداري ومؤسسات استثمار شخصي للتجار الاجانب.
- يتضاعف حجم الاستثمار الاجنبي في الصين بشكل دائم وكبير.
- وصل عدد الشركات العابرة للقارات التي تستثمر في الصين اكثر من ٤٠٠ شركة وجاءت بصورة خاصة من امريكا واليابان ودول الاتحاد الاوربي.
- توسع محتوى وحجم الاستثمار وخاصة محتوى التكنولوجيا ومحتوى الادارة.
- توسعت مجالات الاستثمار واصبحت التجارة والاعمل المصرفية بئرة اهتمام المستثمرين الاجانب.

ان تجربة الانفتاح على العالم الخارجي في الصين هي تجربة مثيرة تستحق الدراسة والاعجاب ويمكن الاستفادة من هذه التجربة الغنية في اقليم كوردستان مع الاخذ بواقع وخصوصية الاقليم حيث تتزايد الاستثمارات الاجنبية بمعدلات سريعة وفائقة والسر في ذلك هو ان الحكومة وصلت الى مستوى عالي جدا من المرونة في التيسير على المستثمرين الاجانب الى حد يصعب معه على هؤلاء المستثمرين اذا ما اقتربوا من التجربة الصينية ان يقاوموا اغراء الاستثمار والتسهيلات هناك وبشكل عام وضعت مبادئ وسياسات اساسية لدعم وجذب وتشجيع واستخدام الاستثمار الاجنبي ومن اهم التسهيلات التي قدمتها الصين للمستثمرين اهمها :

• كسب العون الاجنبي كعامل مساعد وان يكون لدى الصين قدرة على هضم وتسديد الراساميل الاجنبية.

•المتابرة في الاعتماد على الذات كعامل رئيسي.

•المتابرة على مبدا المنفعة المتبادلة وضمان حقوق ومصالح الطرفين الصيني والاجنبي.

•استيراد التقنيات المتقدمة القابلة للتطبيق في الصين

- تطوير الفعالية الاقتصادية للرساميل الاجنبية من خلال استخدام اسلوب الادارة العلمية وزيادة اصناف المنتجات ورفع كميتها وجودتها.
- الحصول على اكبر المكاسب من اقل الاستثمارات.
- توسيع الصادرات بالعملة الصعبة.
- اعطاء معاملة تفضيلية ممتازة للاجانب الذين يشتركون في مشروعات مشتركة لا سيما في ضرائب الدخل.
- اعفاء المشروعات التقنية العالية من ضرائب الدخل.
- اعطاء افضلية في ضرائب الصناعة للمؤسسات الاستثمارية المشتركة في حال تعرضت للخسارة حيث يمكن اعفاءها من الضريبة.
- اعفاء الاجانب في المؤسسات الاستثمارية المشتركة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الصناعية على جميع المستوردات من خارج الصين.
- ضمان حقوق الاجانب في تسيير ادارة المؤسسات الاستثمارية المشتركة.

سياسات اضافية متعلقة بالاستثمار الخارجي والتجارة (١٠٢):

- الترويج لثقافة التصدير، من خلال طائفة متنوعة ومزيج من الترويج والتسويق والاعلان والتسهيل وجذب الاستثمارات .
- التوجه الجغرافي، اقامة الصين ما يسمى مناطق اقتصادية خاصة ومدن مفتوحة واثاحة هذه المناطق لاقامة صلات مع السوق العالمية وقد تميزت هذه المناطق بقدر كبير من الاستقلال الاداري في مجالات الاستثمار والتسعير وسياسات العمالة وادارة الاراضي وتقديم الحوافز والتسهيلات والاعفاءات للمستثمرين .

-التوجه القطاعي،حيث اهتمت الصين بقطاعات معينة للصادرات واقامة شبكات انتاج للصادرات بهدف تنشيط صادرات المؤسسات عالية المستوى في اطار صناعات تستهدف الاحتفاظ بالنقد الاجنبي والحصول على نظام متحرر لمعاملة الاستثمارات الاجنبية من حيث سياسات التوظيف والاجور والتسعير وحرية استخدام العمال والاعفاء من الدعم الحكومي واعفاء الارباح المحولة الى الخارج من الضرائب وعدم وجود رسوم اطلاقا للانتفاع بالارض.

-اصدرت الصين اكثر من ١٠٠ قانون ولائحة اقتصادية متعلقة بالشؤون الخارجية للمستثمرين.

-وضع ضمان قانوني ودليل ارشاد للمستثمر الاجنبي.

-تم تاسيس مجموعة مصارف لتشجيع وتسهيل الاستثمار الاجنبي اهمها مصرف الاستثمار الصيني الذي هدفه جمع الاموال الاجنبية لتطوير اقتصاد الصين وكذلك الشركة الصينية للاتمان والاستثمار ومهمتها اجتذاب الاستثمارات الاجنبية واستيراد المعدات المتقدمة واساليب ادارة المؤسسات والقيام باستثمارات البناء والقيام باستثمارات داخل وخارج الصين. تجربة الاستثمار الاجنبي في المدن الصينية مثال مدينة شنغهاي تعد شنغهاي قلب التجارة والصناعة في الصين وتم اقامة منطقة جديدة شرق شنغهاي تمتعت بمعاملة تفضيلية لاستثمار الاجنبي حيث ركزت الاستراتيجية في هذه المدينة على مايلي :

-التركيز على مفهوم المدينة العالمية التي يتوفر فيها قاعدة صناعية وقطاعات مالية وتجارية وخدمية متقدمة والتركيز على العمالة الكثيفة والتكيف مع اليات السوق الامر الذي حول شنغهاي الى مركز الصين الاقتصادي والتجاري والتقني.

-رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني حيث اعطت استراتيجية شنغهاي الاولوية لتطوير التقنية المتقدمة لا سيما في مجال الدوائر الالكترونية المتكاملة واجهزة الكمبيوتر وصناعة اجهزة الاتصالات.

-تحويل المدينة الى اكبر مركز مالي في المنطقة الاسيوية حيث تضم المدينة اهم اسواق الصين المالية مثل سوق الاسهم والسندات والسلع والعملات.

-اصبحت شنغهاي راس التنين حيث يعيش فيها ٣٥٠ مليون انسان في رخاء اقتصادي.

-تمثل هذه المدينة اكبر تجربة صينية في مجال تطبيق اليات السوق الظاهرة والخفية لدعم اقتصاد السوق من قبل الدولة.

-حققت استراتيجية شنغهاي نتائج مثيرة للاعجاب حيث يبلغ معدل النمو السنوي في شنغهاي ١٤% وتعتبر اكبر موقع تنمية في العالم في الوقت الحاضر.

كما توجد تجارب اخرى كثيرة وخاصة مدينة شي جن وهي منطقة متاخمة لهونغ كونغ وتبلغ مساحتها ٢٠٠٠ كم مربع وهي تنافس هونغ كونغ في كل شيء في ناطحات السحاب والمصارف والبورصات والشركات الاجنبية والاسواق التجارية والحياة المفتوحة حيث كان نمو هذه المدينة اعلى نمو في العالم فهي كانت مدينة صغيرة سكانها ٧٠ الف نسمة عام ١٩٨٠ وهي اليوم ٢٠٥ مليون نسمة وفيها ابنية برجية تصل الى ٥٠ طابق ويتوقع المتابعون ان تنافس هذه المدينة هونغ كونغ وتسبقها في جميع المجالات(١٠٢).

تسهيلات اخرى في مجالات اخرى منها ركزت الصين على موضوع المناطق الحرة وعلى موضوع البورصة علما ان تجربة البورصة في الصين هي تجربة حديثة لكن يرغب الصينيين الى نقل تجربة البورصة الى كل مناطق الصين كما هو الحال في مدينة شي جن حيث تسمح الحكومة وتتجه الى افتتاح مناطق حرة جديدة وبورصات جديدة (١٠٢). بالتالي ان التطور شمل بعض الاقاليم في الصين وليس جميعها .

وكون اقليم كوردستان الذي تبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة وليس مليار وبمساحة ٨٢٠٠٠٠ كم٢ وبالامكانيات الطبيعية والموارد الاولية والبشرية ذو مستوى جيد من المهارات تستطيع الاستفادة من الاستثمارات لاجل زيادة معدل النمو في اقتصاد اقليم كوردستان ومع وجود هذه الحوافز العديدة المذكورة في قانون الاستثمار رقم(٤) ووجود التامينات و الضمانات القانونية للمستثمر الاجنبي كلها نقاط قوة في القانون . الا ان ما يحتاجه الاقليم هو تخطيط واضح وشامل وعدم تركيز على قطاع واهمال اخر والمثابرة في الاعتماد على الذات كعامل رئيسي في احياء القطاعات الاقتصادية وليس استخدام الاستثمار الاجنبي كمبدا استراتيجي.

كما ان كثير من التجارب الدولية قامت باستخدام حوافز عدة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر على سبيل المثال تعتبر ماليزيا وسنغافورة والصين اكثر الدول نجاحا في استخدام

الحوافز لاستهداف وتوجيه الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لصناعات وقطاعات معينة .حيث انتهجت حكومة ماليزيا سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات واهداف التنمية الوطنية .

وبذلك فان النظريات والنماذج الاقتصادية للاستثمار التي تنطبق على اقتصاديات الدول المتقدمة لا تستطيع تفسير سلوك الاستثمار في اقليم كوردستان العراق والدول النامية وخاصة الاستثمار الخاص إلا بعد ادخال تعديلات عليها حتى تتواءم مع سلوك الاستثمار فيها(١١٠) .

ثانيا :تجربة مصر:

نبذة مختصرة عن المعاملة التشريعية للاستثمارات الاجنبية في مصر.

من معروف ان الاقتصاد المصري يعتمد كثيرا على واردات العملة الصعبة التي مصدرها قطاع السياحة، وتوجد في مصر قوانين وقرارات مختلفة الخاصة بالاستثمارات و قد مرت بمراحل متعددة وتبدأ بـ (١ص١٨):

١-مرحلة التشجيع المتحفظ للاستثمار الاجنبي.

٢-مرحلة محاربة الاستثمار الاجنبي.

٣-مرحلة العودة الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية .

٤-مرحلة الانفتاح الاقتصادي:

يكمن معنى الانفتاح الاقتصادي من تلك التشريعات التي صدرت في مصر بهذا المجال منذ عام بدأ بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي ثم تليها حتى الان باصدار قوانين وحوافز استثمار جديدة مثل قانون رقم (٤٢)، (١ص٢٨) . وان ابرز ما يتميز به هذا قانون عن ما سبقه من تشريعات استثمارية ،انه لا يسمح - كقاعدة عامة ان تنفرد رؤوس الاموال الاجنبية باقامة المشروعات الاقتصادية في مصر دون مشاركة ابنائها.(١ص٣٨) .،واصدرت حكومة مصر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بقرار من مجلس الوزراء قرار رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧ المعروف بعنوان الاثحة التنفيذية لقانون ضمانات

وحوافز الاستثمار والذي ينص على بنود اساسية ومهمة والمذكورة في الباب الاول من ضمانات الاستثمار منها : ففي مادة ٨ من هذا القانون تنص على انه لا يجوز تأميم الشركات أو المنشآت أو مصادرتها ، وفي المادة ٩ جاءت بانه لا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة على الشركات والمنشآت أو الحجز على أموالها أو استيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها. وفي المادة ١٠ جاءت في انه لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات والمنشآت أو تحديد ربحها ، وجاءت في المادة ١٢ ان يكون للشركات والمنشآت الحق في تملك أراضى البناء والعقارات المبينة اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسيع فيه أياً كانت جنسية الشركاء أو مكان إقامتهم أو نسب مشاركتهم. في المادة ١٣ تنص بان على المستثمر عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد وللشركات والمنشآت أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها وذلك دون حاجة لقيدها في سجل المستوردين . كما يكون للشركات والمنشآت أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالوساطة دون ترخيص ، وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين ، (١١٢) .

كما جاء في هذا القانون في الباب الثالث من الفصل الاول من حوافز الاستثمار و تسهيلات عديدة ومهمة واعفاءات ضريبية ومن اهم بنودها مايلي(١١٢):

- جاءت في المادة ١٦ ان المستثمر يعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال وأرباح الشركات والمنشآت وأنصبة الشركاء فيها وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط . ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشآت التي تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية التي يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء وكذلك المشروعات الجديدة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية
- وتنص المادة ٢١ يعفى من الضريبة على أرباح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من رأس

المال المدفوع تحدد بسعر البنك المركزي المصري للإقراض والخصم عن سنة المحاسبة ، ذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة و أن تكون أسهمها مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية .

- مادة ٢٢ تعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التي تصدرها شركات المساهمة بشرط أن تطرح في اكتتاب عام ، و أن تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية .

- مادة ٢٤ تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني .

وقد جاء في المادة ٢٨ في الفصل الثاني بتسهيلات للمستثمرين بتخصيص الاراضي بالتالي تنص المادة ٢٩ في الفصل الثالث بإنشاء المناطق الحرة ، وتنشأ المناطق الحرة العامة بقرار من مجلس الوزراء ، بناءً على اقتراح الجهة الإدارية المختصة وذلك لإقامة المشروعات التي يرخس بها أيًا كان شكلها القانوني ويجوز بقرار من الجهة الإدارية المختصة إنشاء مناطق حرة خاصة ، تقتصر كل منها على مشروع واحد إذا اقتضت طبيعته ذلك، كما يجوز للجهة الإدارية المختصة الموافقة على تحويل أحد المشروعات المقامة داخل البلاد إلى منطقة حرة ، خاصة في ضوء الضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١١٢).

لذلك فإن على حكومة اقليم كردستان الاستفادة من تجارب الدول والاقاليم الاخرى في الوقت الذي نجد بان في اقليم كردستان بيئة استثمارية جيدة وقوانين مشجعة لا بأس بها و حتى أن قارنا البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان و دول الجوار كسوريا أو الأردن لوجدنا أن البيئة

الاستثمارية في الإقليم أفضل بكثير بسبب قلة الضرائب والقوانين المشجعة على الاستثمار و السوق الاستهلاكية الواسعة التي يتمتع بها الإقليم ، فلذلك ما نحتاج إليه في هذا المجال بعد الاستفادة من التجارب الناجحة هو عمل خطة مدروسة للتعريف بالبيئة الاستثمارية الكوردستانية من خلال أولاً عمل دعاية إعلامية ضخمة عن الاستثمار في إقليم كوردستان في الصحف و المجالات و القنوات الفضائية فللدعاية والإعلام دور مهم في بتشجيع الاستثمار وعلى سبيل المثال تم عمل مهرجان التسوق في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث قامت دبي بوضع دعاية مهرجان التسوق بأكثر من ثلاثمائة قناة تلفزيونية و فضائية و بهذا تعرف سكان العالم بأسره بمهرجان التسوق المقام في مدينة دبي أما الثانية عمل ندوات ومؤتمرات داخل إقليم كوردستان و خارجه من أجل الالتقاء بالمستثمرين ورجال الأعمال وتزويدهم بكافة المعلومات التي يجهلونها وإما النقطة الثالثة وهي إنشاء مكاتب تجارية مشتركة كالمكتب التجاري الكوردستاني أمريكي المقام حالياً و عن طريق هذه المكاتب يتم ربط المستثمرين و رجال الأعمال مع مشاريعهم في إقليم كوردستان وتسهيل أمور عملهم و نقاط أخرى كثيرة وجميعها تفيد في جلب الاستثمارات للإقليم و تعريف الآخرين بطبيعة البيئة الاستثمارية التي نمتاز بها، (٩٦) .

الفصل الثالث

كيفية استخدام الاستثمارات لتنمية اقتصاديات

اقليم كردستان

الفصل الثالث

استخدام الاستثمارات لتنمية اقتصاديات اقليم كردستان

قبل كل شيء لابد ان نعلم بان البلد النامي هو البلد النامي هو ذلك البلد الذي تحقق فيه أغلبية السكان مستوى أقل بكثير من الدخل ولا تحصل – في أغلب الأحيان – على الخدمات الأساسية كما أن مؤشرات الاجتماعية يشوبها الضعف الشديد وذلك مقارنة مع السكان الموجودين في البلدان المرتفعة الدخل. علماً بأن ثمة خمسة بلايين نسمة من بين سكان العالم البالغ عددهم ستة بلايين يعيشون في بلدان نامية حيث يقل الدخل في العادة كثيراً عن دولارين في اليوم للشخص الواحد. ويصنف البنك الدولي بلدان العالم النامية إلى بلدان فقيرة مثقلة بالديون وبلدان متوسطة الدخل وبلدان منخفضة الدخل تقع تحت ضغوط ودول صغيرة وذلك لأغراض ما يتيح من تمويل ومساعدات تخفيف لأعباء الديون وخدمات استشارية ومبادرات خاصة (١٠٦) .

ولكل فئة من تلك الفئات أوضاع وخصائص ترتبط بدرجة كبيرة بكل بلد على حدة وعليه يمكن أن يكون البلد النامي أي بلد ، (١٠٦):

- مازال ذو طابع ريفي في جانب كبير منه أو يهاجر سكانه إلى مدن تفتقر إلى التجهيزات الكافية ويقوم نظامه الاقتصادي – الذي يعاني في الأساس من تدني في معدلات أدائه – على الزراعة بصورة رئيسية وتتسم فيه فرص العمل المتاحة في أي من القطاعات غير الزراعية بالندرة وانخفاض الأجر.
- غالباً ما يعاني فيه السكان من الجوع ومن تفشي معدلات الأمية بشدة، وحيث توجد فيه هوة شاسعة في المعرفة، ويندر فيه الابتكار التكنولوجي.
- حيث تكون أنظمة الرعاية الصحية والتعليم سيئة و غير متاحة، وحيث تندر فيه البنية الأساسية للنقل، وإمدادات المياه الصالحة للشرب، وتوليد الكهرباء، والاتصالات.
- حيث يتعذر الاستمرار في تحمل مبالغ الديون الحكومية.
- حيث تكون الكتلة الأرضية والسكان والأسواق المحلية صغيرة ومشتتة، وغالباً ما تقع في جزر نائية أو مجموعات من الجزر، وتكون عرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية، في ظل محدودية قدراتها المؤسسية وتنوع أنشطتها الاقتصادية .

- حيث تنهار الحكومة وتُفضي النزاعات والصراعات المسلحة إلى دولة هشة تعاني ضعفاً في مؤسساتها وسياساتها، بحيث تكون غير راغبة أو غير قادرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، لاسيما للفقراء.
- من المُقدر أن نحو ثلث السكان – الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم – يعيشون في دول هشة في دائرة مُفرغة من الفقر والصراعات.

ما هي التنمية المستدامة؟

تُعرّف الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها". وتمثل بعض العوامل المهمة، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة التنمية المستدامة، في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث، وتغير المناخ. وتعني الاستدامة، في مفردات التنمية، النمو المسؤول – أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع يرجى زيارة صفحة التنمية المستدامة على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت

العوامل المشتركة المرتبطة بنجاح عملية التنمية

- هناك وجود عدة عوامل مشتركة ترتبط بتحقيق تقدم في مجال التنمية بوجه عام، وهي ، (١٠٦):
- **النمو الاقتصادي:** حيث إن البلدان التي استطاعت تخفيض أعداد الفقراء هي التي تمكنت من تحقيق النمو بأقصى قدر من السرعة. فنجاح عملية التنمية يقتضي فترات زمنية طويلة من معدلات النمو العالية بنسبة الفرد.
 - **قطاع خاص حيوي:** تلعب منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً مهماً في تهيئة فرص عمل للفقراء.
 - **التمكين من أسباب القوة:** ينبغي أن يتمتع الناس كافة بالقدرة على تحديد شكل حياتهم الخاصة، وذلك عن طريق التمتع بالقدرة على المشاركة في الفرص التي يتيحها النمو الاقتصادي، وأن يكون صوتهم مسموعاً فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر على حياتهم. كما ينبغي توفير الخدمات الأساسية، كخدمات الرعاية الصحية والتعليم، وذلك على أساس من الإنصاف.

- **حُسن نظام الإدارة العامة:** حيث تعمل أية دولة نشطة وتتمتع بحسن نظام الإدارة العامة في القطاعين العام والخاص على تعزيز بيئة يتم فيها تنفيذ العقود، وتعمل بها آلية السوق. كما تكفل قيام مرافق البنية الأساسية الرئيسية بأداء وظائفها على النحو المطلوب وكفاية خدمات الرعاية الصحية والتعليم ووجود إجراءات من شأنها توفير الحماية الاجتماعية، فضلاً عن قدرة أفراد الشعب على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- **الملكية والالتزام:** ينبغي على البلدان أن تمتلك أجندة التنمية الخاصة بها. ويساعد ذلك على ضمان توافر مساندة واسعة النطاق لبرامج التنمية في البلد المعني.

الآثار السلبية والإيجابية للاستثمارات الأجنبية

ان ظهور قوانين الاستثمار في اغلب الدول والاقاليم نتيجة طبيعية لتوسع الاستثمارات الاجنبية واهمية دورها في اقتصاديات تلك الدول او الاقاليم ، وبصورة عامة تهدف هذه القوانين الى جذب الاستثمارات الاجنبية من جهة وتعيين شروط ممارسة ادائها لأعمالها. غير انه بالامكان اعطاء حرية كاملة لتلك الاستثمارات بممارسة نشاطها دون أية قيود في بعض الدول كما هو الحال في دول السوق الاوروبية المشتركة، (٢٥).

من الواضح ان هناك اراء كثيرة حول الاستثمارات الاجنبية تبين الجانب المفيد منه والجانب الغير مفيد ومن اهم الفوائد انه يعد مصدرا لرؤس الاموال والعملات الصعبة وانه يساعد على ايجاد وظائف جديدة اضافة الى تقديم التكنولوجيا ولا يمكن انكار دوره كمحركاً لعملية التنمية ، وهناك حقيقة ثانية هو وجود تناقض والتي تكمن في توفير الرأس المال و يجب ان يتوقع ان الرأس المال المحول للخارج اكبر من رأس المال الاجنبي الجديد الداخل الى البلد والذي يعاد استثماره، اضافة الى العون التكنولوجي حيث يزيد من اضعاف القدرة المحلية على ابتكار الحلول التكنولوجية للمشاكل المحلية وزيادة التبعية التكنولوجية للدول الراسمالية المتقدمة. ومن جانب اخر فان استخدام التكنولوجيا يقتصر على مجالات محددة في اقتصاد البلد المضيف وهي القطاعات المسيطر عليها من قبل الشركات الاجنبية وتبقى المجالات الاقتصادية الاخرى التي لم يدخلها النشاط الاستثماري الاجنبي على حالها او تخطو بخطوات بطيئة جدا ولا تكون هناك تنمية شاملة في البلاد (٧٠).

لاينكر دور الاستثمار الاجنبي في خلق وظائف جديدة، غير ان هذا الدور محدود للغاية ،ويصعب الاعتماد عليه في معالجة فعالة لبعض المشاكل كمشكلة البطالة ،ويرجع السبب في ذلك الى اتجاه الاستثمار الاجنبي ، خاصة الشركات الكبرى الى استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية لاتتطلب ايدي عاملة كثيرة اضافة الى ميلها الى استخدام العناصر الاجنبية بحجة عدم توفر الكفاءات المحلية او عدم توفر الامكانيات لتدريبهم وتأهيلهم وبذلك فان وجود الشركات في البلد المضيف لا تقضي على البطالة بشكل جذري ، فلا تنظر الى هذه المشكلة الا بقدر اللازم لسير اعمالها باقل كلفة ولن تتردد في غلق مشروعاتها متى ماتراها غير مربحة . ومن جهة اخرى فأن فرص العمل التي يوفرها الاستثمار الاجنبي لاتتسم بالثبات فهي عرض للتخفيض او الالغاء عند حدوث تغييرات سياسية داخل البلد المضيف، (١) . فعلى سبيل المثال عندما وصل الرئيس الشيلي السابق الدكتور البندى الى الحكم في انتخابات حرة عام ١٦٧٢ ،قامت الشركات الامريكية وبخاصة (اناكودا) من كبريات الشركات في مجال التعدين بانقاص مبيعاتها وتخفيض انتاجها وتسريح الاف العمال للضغط على حكومة ذلك البلد ، مثال اخر تهديد شركة كريسلر الامريكية عام ١٩٧٥ بالرحيل من بريطانيا واضاعة فرصة العمل حوالي ١٤ الف عامل يعملون لديها وقد خلق مشكلة كبيرة للحكومة البريطانية مما اضطرها الى مد العون للشركة المذكورة و ذلك بدفعها ١٨٠ مليون جنيه استرليني لتمكينها من الاستمرار في عملها(١).

وكذلك يلاحظ بان المستثمرين الاجانب يقومون عادة بدفع اجور مرتفعة نسبيا للعاملين لديهم نظرا لأنخفاض مستوى الاجور بشكل عام في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة .يؤدي ذلك الى تهرب العاملين من المصالح الحكومية والشركات العامة والخاصة للعمل لدى المشروعات الاجنبية. ويظهر تفاوت في مرتبات واجور المواطنين الذين يؤدون اعمالا مماثلة وتحصل من وراء ذلك مشاكل اجتماعية ونفسية عديدة .

في إقليم كردستان

يتمتع إقليم كردستان بمناخ استثماري مناسب نسبياً من حيث توفير الاستقرار الأمني ووفرة الأيدي العاملة والأراضي الخصبة للزراعة والمياه الثروات المعدنية وإضافة إلى برنامج عمل للحكومة الموحدة حيث تتضمن من بين فقراتها توفير فرص للاستثمارات المحلية والأجنبية وفقاً للضمانات القانونية والدستورية إضافة إلى وفتح مطاري أربيل والسليمانية وإجراء الكثير من المعارض الدولية حيث بادر المختصون في إقليم كردستان في (إقرار قانون الاستثمار الجديد) ومن خلاله تم توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي ومجالات الاستثمار وتشكيل (الهيئة الاستثمارية في إقليم كردستان) حيث لها صلاحية القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لأغراض تنفيذ قانون الاستثمار (٢٠٠٦).

ووفق نص المادة الثانية في قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦) حيث تنص بحرية الاستثمارات الأجنبية في مجالات عديدة منها القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ومشاريع والبنية التحتية وتمتد إلى الصحة والتعليم وإنشاء المناطق الحرة والأسواق التجارية المعاصرة والخدمات الاستشارية المرتبطة بالبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى ومراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية والتشجيع على توجه الاستثمارات إلى القضايا والنواحي وعدم اقتصرها على المدن (٦٦) .

وقد أسس قانون الاستثمار على المعايير الدولية الجديدة في الاستثمارات وفقاً للاتفاقيات الدولية وعلى الأخص اتفاقيات الاستثمار ضمن منظمة التجارة العالمية، كميّار أو مبدأ رعاية الوطنية ومبدأ الشفافية وضمان وتأمينات أخرى ومع أخذ بظن الاعتبار رقابة الهيئة ودورها في إقرار الاستراتيجيات العامة للاستثمار ومراقبة تنفيذها ، (٧، ص ٢٥٦).
وهنا لا بد أن نوضح دور الاستثمار الأجنبي وأهميته في النقاط التالية (٢٠٠٦):

١- تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة العوائد من توظيف الاستثمارات وهي تشغيل لالأيدي العاملة (أي تأثير في انخفاض مستوى البطالة) وتقليل من الاستيراد واستغلال الموارد المتاحة وزيادة الناتج القومي

٢- تعمل الاستثمارات الاجنبية على تحفيز الاستثمار المحلي، والتي من شأنها استخدام الايدي العاملة المحلية .

٣- نقل التكنولوجيا الى الدولة المضيفة والتي تتطلب تهيئة الكوادر اللازمة المحلية من الايدي العاملة لهذه المشاريع وللمشاريع المشابهة مسبقا .

٤- تحسين مناخ الاستثمار .

من الواضح ان قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦) يحاول جذب الاستثمار الاجنبي وخلق المناخ الاستثماري الملائم واطاحة كل الفرص امام المستثمرين الاجانب وازالة جميع العوائق امام رجال الاعمال الاجانب للبدء باعمالهم الاستثمارية، كما ومن الضروري الأخذ بنظر الاعتبار اهداف ونتائج هذه الخطوات من تحسين الظروف المعيشية وتحسين المهارات التقنية وزيادة فرص العمل والعمل على خفض مستوى البطالة وتحسن مستوى دخل الفرد وفيمايلي يتطرق الباحث الى حالة المعيشية في الاقليم.

الأجراءات اللازمة لمعالجة البطالة في الاقليم

مع بدئها بالاستثمارات الاجنبية

من المعروف لايمكن القضاء على البطالة بشكل نهائي في المجتمع،لأنه لايمكن ان يكون هناك تشغيل كامل في أي بلد أو اقليم مهما كان مستواه الأقتصادي ومهما اخذ الاقليم من اجراءات وحلول تبقى نسبة من البطالة في المجتمع ومن هذه الاجراءات التي يمكن اتخاذها لأجل معالجة البطالة في الاقليم:

١-ان تقوم حكومة الاقليم بأحصائية شاملة للسكان وتحديد العمر والجنس والتأهيل الدراسي ومعرفة تحصيل العلمي لكل المشتغلين في المؤسسات والأدرات، (١٩).

٢-القيام بأحصائية شاملة لمعرفة المستوى التعليمي للعاطلين وتصنيفها حسب تلك المستويات التعليمية الى مجموعتين،الاولى (امي،يقرأويكتب،مكمل الابتدائية،مكمل المتوسطةفقط).والثانية(مكمل الثانوية والذين لهم شهادات المهنية من الصناعة والزراعة والتجارة،وشهادة دبلوم والمعاهد بانواعها وشهادات جامعية اخرى).

٣-احصائية الوظائف في كل المؤسسات والدوائر الحكومية و حسب المؤهلات الشهادات، واحصائية للبطالة المقنعة لأن نسبتها اكبر من نسب بقية انواع البطالة في الاقليم، (١٩).

٤-تحديد نسبة البطالة وذلك بحاصل طرح حجم اجمالي قوة العمل في الاقليم وحجم مجموع العاملين في الأقليم اولا وعندها يمكن احتساب نسبة البطالة وذلك بقسمة عدد البطالة (حجمها) على المجموع الكلي لقوة العمل في الاقليم ثانيا .ويجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار (العمر او السن القانوني للعمل).

عدد العاملين هي:

حجم اجمالي قوة العمل في للاقليم – حجم اجمالي العاملين في اقليم (١٩).

نسبة البطالة (عدد البطالة / الاجمالي الكلي لقوة العمل في الاقليم) * ١٠٠

٥- تشكيل لجنة مختصة للقيام بمهام وضع الحلول والمعالجة والعمل ضمن خطط قصيرة او متوسطة وطويلة المدى مع مراقبة التنفيذ (١٩).

٦- تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية .

٧- التركيز على نشاط البنك ودوره في الاقليم وتهيئة كوادر وتأمينات للمودعين والعمل على فتح دورات مهنية للعاطلين وللشباب الذين لم يتمكنوا من الاستمرار بالدراسة لضعف المستوى المعيشي. والاستفادة من اصحاب المهن الحرة الذين لهم خبرات طويلة في مهنتهم لجعلهم مشاركين في تلك الدورات لاعداد كوادر فنية قادرة على العمل سواء في القطاع الحكومي او الخاص (١٩).

٨- وضع برنامج خاص من اجل توعية المجتمع الكوردستاني بماهية واهمية العمل ودوره في تطور المجتمع.

٩- الحث على أهمية المهارات في التنمية الاقتصادية :

ونعني بالمهارات هنا (نوعية الفرد التي تعكس الخبرة في حقل معين من المعرفة تتضمن ، القيام بعمل معين،وتتضمن اشتراك الجهد العقلي والعقلي في اداء العمليات المعقدة ،اضافة الأستخدام الفعال للمعرفة والقدرة الفنية ،كما انها ربما تتضمن درجة عالية من البراعة في اداء العمل ،اضافة الى درجة عالية من الدقة والتنسيق) (٢،ص١٧)، اذا فهو شرط ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية عند تنمية اي قطاع او جوانب اقتصادية منها قطاع الصناعي او توفير المهارات اللازمة للعمل على المكائن الحديثة لأن عملية التنمية تتطلب استعمال اساليب حديثة في شتى القطاعات، وترجع سبب قصور المهارات في الاقليم الى العوامل السياسية والاجتماعية وعوامل اقتصادية منها وجود اختلال في التركيب الاقتصادي واعتماده على قطاع او قطاعات محدودة بالتالي التخلف التكنولوجي المستخدم في الاقليم، فعند التعرف على المهارات في الاقليم فهو امر ضروري لعملية التنمية وتكوينها وتساعدنا على التعرف على تقدير مدى العجز او الفائض في المهارات المعينة قياسا الى حاجة الاقتصاد منها (٢،ص١٨).

وبالتالي العمل على معالجة هذا العجز او الفائض على مستوى القطاعات الاقتصادية ،ومستوى النشاطات لهذه القطاعات ،وتكون العمل من اجل ذلك من خلال مسح ميداني واجراء الدراسات والبحوث والتقارير المختلفة ، وان معرفة حجم القوى العاملة في اقتصاد اي بلد يعتبر مهما جدا ،من اجل العمل على توفير الامكانات والطاقات التعليمية والتدريبية لتكوين المهارات وتتميتها لهؤلاء المشتغلين

١٠-اهتمام كبير بجانب الاستثمارات البشرية .

١١- ان لا تنحصر اهداف الاستثمار في القانون الجديد على خلق مناخ للاستثمار وازالة المعوقات القانونية وفسح المجال لتوظيف رأس المال الوطني والاجنبي في المشاريع الاستثمارية مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية بل ان تساعد وتساهم بدرجة الاولى على زيادة نسبة التشغيل في الاقليم قبل تقديم كل هذه التسهيلات والتشجيعات والحوافز والاعفاءات(٦).

١٢-توسيع الفرص الاقتصادية: ان اقليم كردستان يحتاج الى تحول اقتصادي كبير وهذا التحول سيكون مفتاح انطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة،وخصوصا مشاريع الاعمال الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محركاً رئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل(٢١) .

المشكلات التي يعاني منها إقليم كردستان

إن إقليم كردستان العراق بحاجة إلى عملية تنمية شاملة وواقعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية وفي البنية التحتية والخدمات المختلفة. وهذه العملية يمكن أن تتجزأ على مراحل، ولكن لا بد من وضعها على أسس واقعية وعقلانية من جهة، وتعجيل هذه العملية بالاستفادة من كل الطاقات والإمكانيات المتوفرة داخلياً وإقليمياً ودولياً من جهة أخرى.ولاجل العمل باجراء خطة التنمية الشاملة يجب تحديد اهم امشكلات التي يعاني منها اقليم كورستان والخطو لبناء استراتيجية التنمية في إقليم كردستان، ويمكن تحديد المشكلات التي يعاني منها إقليم كردستان بما يلي،(١٠٧) :

١. التخلف الواسع النطاق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتلوث العالي نسبياً للبيئة التي ارتبطت بسياسات النظم السابقة.
٢. اختلال كبير في البنية الاقتصادية .
٣. رغم كثرة الكوادر الفنية وغيرها في الإقليم إلى أنها إما غير مستثمرة جيداً أو مهاجرة إلى الخارج.
- ٤.زيادة نسبة البطالة المكشوفة والمقنعة.
٥. الفقر الواسع بين فئات المجتمع الكادحة مع تفاقم التضخم في أسعار السلع والخدمات.

٦. سوء استخدام الموارد وقتها حالياً بالقياس إلى حاجات إعادة الاعمار والتنمية إضافة على انتشار الفساد المالي والإداري في الإقليم كما هو الحال في العراق. هذا ويواجه إقليم كردستان مجموعة من التحديات منها:

١. التحديات السياسية
٢. التحديات الاقتصادية
٣. التحديات الاجتماعية
٤. التحديات العلمية والتقنية
٥. التحديات التربوية والثقافية

التنمية على صعيد إقليم كردستان

من الواضح بان بناء نظام في إقليم كردستان قائم على اساس اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط معا هو السبيل الانجح لعملية التنمية كإقليم نامي .

ان التنمية الاقتصادية والبشرية على صعيد الإقليم تأخذ ابعاد ومفاهيم مختلفة . فوجود حكومة إقليم كردستان واحدة ذات ادارات موحدة وقوية و بمؤسسات ادارية متنوعة ومختلفة وفي مقدمتها المؤسسات الاقتصادية ، الاجتماعية ، التجارية ، الخدمية يقصد بها الخدمات الاجتماعية بانواعها المختلفة من الصحة ، السكن ، الانشاء ، النقل المواصلات ، المرأة والامومة ورعاية الاطفال ، كبار السن والمعوقين و ضحايا الانفال والقاير الجماعية و عوائل شهداء الحركة التحررية الكوردستانية ، اضافة الى الخدمات علي مستوي المالية والادارية ، البنوك ، مؤسسات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية الاخرى والتي تبرز نتيجة التطورات والتحويلات الناجمة عن التنمية في جميع المستويات الاقتصادية والبشرية (١٠٩) .

و التنمية البشرية تهتم بمستوى النمو الإنساني في جميع مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان (طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية) الروحية هذا من جهة ومن جهة اخرى هي عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل افراد المجتمع، (١٠٩).

وبالرغم من تعدد وتنوع القطاعات والمجالات التي تشملها عملية التنمية الاقتصادية في اقليم كوردستان عامة الا ان العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية والبشرية والعلمية للفترة القادمة مع التركيز على جملة من المجالات ومنها :

١- في مجال الامن

٢- التشريعات والقوانين والنظم

٣- مجال الصناعة

٤- المجال الزراعة

٥- المجال المالي

٦- المجال الاداري

٧- المجال الخدمات

١- قطاع البناء والشبيد والعقارات

٢ - قطاع النقل و المواصلات والاتصالات

٣-الكهرباء والماء

٤ - قطاع التجارة والتموين

٥ - الخدمات الاجتماعية ومنها

١- الصحة

- التعليم والثقافة

- الخدمات (الرعاية الاجتماعية)

- المرأة و الطفل (الامومة والطفولة

- الشباب والرياضة

- في مجال الاعلام

- في مجال السياحة

٧- في مجال السياسة الخارجية.

وسيتم التطرق الى بعض من هذه المجالات السابقة الذكر نظرا لاهميتها في عملية التنمية الاقتصادية عموما ومنها :

-التنمية في مجال الصناعة:

يقوم القطاع الصناعي بدور بارز ومهم في مجال التنمية الاقتصادية وتطوير المهارات في اي بلد ويساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في زيادة الناتج المحلي ويعتبر هذا القطاع المدخل المناسب لاستيعاب التقنيات الحديثة ، ولابد ان تولي حكومة الاقليم هذا القطاع الرعاية والاهتمام و تعمل على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية العربية والاجنبية وازالة العوائق الادارية وتبسيط الاجراءات الروتينية المطلوبة وانشاء مركز يشجع الصادرات الصناعية . ان انشاء وتطوير القطاع الصناعي في لاقليم يتطلب اعادة بناء المعامل والمصانع الموجودة في الاقليم وتطويرها لاجل تحسين انتاجها كما ونوعا ، بحيث يمكن ان يسد حاجة السكان داخل الاقليم وتصدير الفائض منها وبالاخص الصناعات الغذائية التي تشجع تنمية قطاعات اخرى كقطاع الزراعة على زيادة الانتاج ، ومن هذه الصناعات صناعة السكر وتعليب الحبوب والفواكه وصناعة السكاير والسجاد... وغيرها. ولذلك فان المهمات الرئيسية في هذا الجانب هي :

- تقديم وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في هذا المجال والمجالات الاخرى المتاحة.
- تقديم مجموعة متكاملة من التسهيلات والخدمات في توفير الخدمات القانونية ذات الصلة بتأسيس الشركات بمختلف أشكالها القانونية. وإجراء الدراسات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة واستحداث الأدوات والأساليب والنظم الاستثمارية اللازمة لحسن استغلال الموارد الموجودة في الاقليم . قيام بإعداد دراسات الجدوى الأولية للمشاريع الحكومية و الإشراف عليها، وتحديد فرص الاستثمار الصناعي والترويج للمشاريع الصناعية لدى المستثمرين والجهات الممولة بالداخل والخارج اضافة الى العمل على إعداد دراسات الجدوى الأولية للمشاريع الاقتصادية بناء على طلب المستثمرين.

لابد التاكيد هنا على وجوب تشجيع للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة التي في طور الانشاء. كخطوة اولى كونها تعتبر اساسا للمشاريع الصناعية الكبيرة والمتطورة تقنيا وتكنولوجيا كخطوة ثانية .حيث ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفر الايدي العاملة الماهرة والكفاءة والقابلية للتطور وتزيد من حجم الطلب على منتجاتها .فهناك نوع من التلازم والربط او الاعتماد المتبادل فيما بينهما وتطوير هذا الاعتماد وصولا الى التكامل الصناعي في الاقليم ، فهناك علاقة تبادلية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال توفير المواد الاحتياطية اللازمة لاستمرار النشاط الصناعي وتطويره.

- التنمية في مجال الزراعة:

الزراعة بجوانبها المتعددة النباتية والحيوانية بضمنها الاسماك وتربية النحل كانت ولا تزال العماد الاساسي في اقتصاد اقليم كردستان . ولكن القطاع الزراعي اصابه ما اصاب المنطقة من حرب ودمار فحرق الارض وتدمير مساحات شاسعة من الغابات والاشجار والمناطق الزراعية و تسميم المياه وتلويث مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية بقنابل النابالم والفسفورية. ناهيك عن استعمال النظام السابق أنواع عديدة من الاسلحة الكيماوية (الخردل، سيانيد البوتاسيوم والسارين) التي ادت الى تدمير الدورة الحياتية للانسان ، الحيوان ، النبات ، التربة والمياه، (١٠٩) .

فتدمير ما يقارب خمسة الاف قرية في كردستان وتشريد اهاليها وابعاد وقتل معيل العائلة وتحطيم البنية الاجتماعية للقري الكردستانية بتهجير ساكنيها وارغامهم على العيش القسري في ما تسمى بالمجمعات المحاصرة بالقطعات العسكرية ادت الى تفكيك الكيان الاجتماعي للعائلة الفلاحية الكردية اضافة الى معانات الاقليم من الحصارين ، حصار الامم المتحدة والدول المتحالفة والذي شمل العراق من شماله الى جنوبه والحصار الثاني كانت مفروضة من قبل النظام السابق على الاقليم) ، والتي ادت بمجملها الى ضعف القطاع الزراعي بشكل كبير ، الا ان حكومة اقليم كردستان تمكنت من اعادة بناء قسم لا بأس به من تلك القرى ووفرت الوسائل الضرورية كالمدارس والمستوصفات والمياه الضرورية للحياة اليومية . كلها تمت بالامكانات المتواضعة وبالاستفادة من سياسة النفط مقابل الغذاء حيث كان الاقليم يستلم نسبة من الامم المتحدة مباشرة ، وكانت هنالك امكانية اكثر للمساهمة بعمليات البنى التحتية في الاقليم لولا الاقتتال الداخلي في الاقليم في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، (١٠٩) .

لذلك فهناك اسباب عديدة جعلت من ان يبقى الاقتصاد الزراعي متخلفا قبل وبعد الانتفاضة (عام ١٩٩٠) وكذلك بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ منها (١٠٩) :-

- السياسة الشوفينية للانظمة المتعاقبة و اخرها واكثرها تأثيرا هو النظام المنحل في ٢٠٠٣ من عمليات التهجير والحرق و التعريب بحيث لم تبقى مجالا لاقتصاد الزراعي ان ينمو ويتطور .
- الهجرة المعاكسة من الريف الى المدن نتيجة فقدان المزارع والفلاح في اقليم كردستان لاراضيه وماشيته وبيوته وكل ما يملكه .
- الاقتتال الداخلي اضى عامل عدم الاستقرار في المنطقة وهجرة السكان من اماكنهم الى المدن والقصبات الامنة

- بالرغم من عودة بعض الفلاحين الى قراهم بعد حملة اعادة البناء الا انه لم تكن هنالك خطة مدروسة و مبرمجة لتلك العودة (التي تعتبر ايجابية في كل الاحوال) لامكانية الاستمرار في نشاطاتهم الزراعية.
- حصول الكثير من ابناء القرى على الوظائف الحكومية خصوصا في سلك الشرطة والمرور والاجهزة الامنية الاخرى قد شجع الكثيرون من عدم العودة الى قراهم بالاضافة الى عودة قسم كبير منهم الى قراهم الا انه لم يتمكنوا من تامين دخلهم المعيشي من الزراعة مما اضطرو الى التوجه الى المدن مرة اخرى من اجل الحصول على وظيفة ما كي يحصل علي دخل يمكن ان يعيش عائلته .
- وتكمن اهم نقاط ضعف القطاع الزراعي بشكل عام في الاقليم في (١١١) :
- سوء إدارة القطاع الزراعي :حيث يعتبر عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع.
- إعطاء الأولوية للأهداف السياسية :حيث ان الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية يؤدي إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية.
- عدم كفاية الاختصاصيين
- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي والفلاحين .
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية وتدني إنتاجية النشاط البحثي، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن حجم الاستثمارات في ميدان البحوث الزراعية في بلدان العالم النامي تصل إلى ٠,٥ % من الناتج المحلي الزراعي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي
- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.

- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع.

- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.

- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

- نقص المختصين في التسويق الزراعي.

- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية

- عدم خصوبة المساحات التي تشغلها المراعي.

- تعرضها للجفاف.

- جزئية سياسات الإنتاج الحيواني إذ تتطلب خطة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية.

كما شهد الاقليم انخفاضاً مستمراً في عدد القرى حيث بلغت ٦% حسب اخر احصائية اجريت في الاقليم، (١١٥). ويرى الباحث بان هذه النسبة قليلة جداً مقارنة بواقع الاقليم الزراعي وكثرة مقوماته الزراعية الاساسية وهي خصوبة الارض وتوفر المياه والمناخ الملائم. من جهة اخرى لم تتمكن حكومة الاقليم ان تضع خطة للتنمية الزراعية بل و بعكس ذلك اعتمدت على استيراد المنتجات الزراعية من الحبوب و الفواكه وحتى الخضروات من الدول المجاورة بالرغم من وجود مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية . لذلك تقع على عاتق حكومة اقليم كردستان اتباع سياسة تنموية في الزراعة النباتية و الحيوانية و جوانبها الاخرى لكي تنهض وتدفع بالاقتصاد الزراعي الى الامام على اعتبارها جانب رئيسي في اقتصاد الاقليم، (١٠٩). ومن هذه السياسات :

- ١ - التأكيد والعمل على استكمال اعادة بناء القرى المهتمة وتشجيع سكانها الى العودة مع توفير الخدمات اللازمة لهم من الرعاية الصحية مع فتح المدارس وتحسين وضعهم المعاشي .
- ٢ - مساعدة فلاحي و مزارعي كردستان عامة في تسهيل الحصول على القروض اللازمة بفوائد و آجال مناسبة يتمكنوا من تسديدها بسهولة دون ان تؤثر على وضعهم المالي والمعيشي و الغاء الديون المترتبة عليهم سابقا التي لم يتمكنوا من تسديدها لاسباب غير قادرين عليها .

مساعدتهم في استعمال المبيدات والاسمدة اللازمة واعطاء الارشادات اللازمة من قبل الكوادر الزراعية والعمل على استعمال المكننه والطرق الحديثة في الزراعة وهي الاساس لتطويرها وتحسين نوعيتها وزيادة انتاجيتها . و الاهم هنا ان يتبع كافة انواع الطرق في الزراعة ، كالزراعة الكثيفة وعدم ترك الارض دون زرعها و ان يتم اصلاح الارض ثم زراعته باستمرار عن طريق استعمال الاسمدة والطرق الحديثة في الزراعة كذلك توسيع النشاط الزراعي عموديا وافقيا .

٣ - اعداد برامج تفصيلية لتنظيم وتطوير التسويق الزراعي وتحسين اساليبه والعمل على تشجيع المرافق التسويقية وانشاء الاسواق التجميعية بالقرب من مراكز الانتاج .

٤ - العمل على دعم الاتحاد التعاوني الزراعي بما يساعده على تحقيق اهدافه في زيادة انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية الخدمية والانتاجية والتسويقية الخاصة وتطوير ادائها في زيادة وتحسين الانتاج الزراعي وتسويقه .

٥ - التوسع في مشاريع التنمية الريفية المتكاملة . وتشجيع اصحاب رؤس اموال داخل الاقليم اولا ثم الخارجية علي الاستثمار في القطاع الزراعي و تسهيل كل امكانيات لانجاحه ، ولانجاح ذلك لابد من انشاء مركز الابحاث للتعرف على الامراض والافات الزراعية واثاره الاقتصادية

اهمية تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي

لقد أدى دعم الدول المتقدمة لزراعتها في السابق إلى آثار سلبية على الدول النامية المستوردة للمنتجات الغذائية نتيجة لتأثير هذه المنتجات الرخيصة السعر على التنمية الزراعية ولو أنه يوفر في قيمة فاتورة الغذاء التي تقوم هذه الدول بدفعها وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المصاحبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيتم رفع الدعم عن السلع الزراعية وسيؤدي ذلك إلى رفع فاتورة الغذاء. إلا أن رفع هذا الدعم سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي والعالمى مما سيؤدي في النهاية إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة ومن ثم إلى زيادة في الإنتاج والإنتاج الكلي وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من السلع الزراعية.

على سبيل المثال دور ارتفاع الواردات الغذائية في تشجيع الاستثمار الزراعي على سبيل المثال إلى الحالة المصرية أنه ابتداء من ١٩٨٧-١٩٨٨ حرصت الدولة المصرية على إعادة النظر في مراجعة السياسات السعرية الزراعية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي. وقد تبنت

وزارة الزراعة خطة تتعلق بالسياسة الزراعية تقرر تحرير قطاع الزراعة من القيود المفروضة عليه تدريجياً وإعطاء الحرية الكاملة للمزارع بزراعة المحاصيل وتسويقها وشراء مستلزمات الإنتاج وإلغاء الدعم. ونتج عن سياسة تحرير الأسعار الزراعية بعض الآثار الإيجابية كالزيادة في المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية من قمح وأرز وذرة شامية... وإذا ما حاولنا التركيز على سياسة القمح في مصر فإنها ظلت ولفترة طويلة تعتمد على واردات القمح الرخيص المدعوم من طرف الدول المنتجة المصدرة، وأسعار قمح محلية منخفضة وعندما تغيرت الظروف، وارتفعت أسعار القمح المستورد وقاربت أسعار القمح المحلي الأسعار العالمية زاد ذلك من اهتمام المزارعين بمحصول القمح والاستثمار فيه، فزادت الإنتاجية والمساحة المزروعة ومن ثم زاد الإنتاج الكلي وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي وفيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣ زادت الإنتاجية من ٣٧٦٠ إلى ٥٢٥٥ كجم/هكتار وزادت المساحة المزروعة من ٤٩٨ إلى ٨٩٤ ألف هكتار وزاد الإنتاج الكلي من ١،٨٧ إلى ٤،٧٨ مليون طن ومن ثم أنخفض الاعتماد على الاستيراد وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٢١% إلى ٤٩% (١١٣).

من الأمثلة على تأثير قرارات منظمة التجارة العالمية نذكر أن التوسع في زراعة القمح في المملكة العربية السعودية كان تجربة رائدة لإثبات القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الإستراتيجية دفعا لمخاطر الاعتماد السابق على الاستيراد، هذا على الرغم من أن تكاليف الإنتاج عالية ونسبة الدعم عالية. فقد تحملت الدولة نسبة ٤٥ % من قيمة الأسمدة المحلية والمستوردة وقدمت البذور بأسعار رمزية. وتعهدت الدولة بشراء محاصيل القمح والشعير من المزارعين بأسعار تشجيعية. ونتيجة لهذه الإجراءات بلغ الإنتاج السنوي من القمح في المملكة العربية السعودية نحو ٣،٨ مليون طن عام ١٩٩١ و ٤،٢ مليون طن عام ١٩٩٢ بعد ما كان سنة ١٩٧٠ حوالي ٢٦ ألف طن فقط. وفي ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإن على المملكة العربية السعودية لكي تتأقلم مع هذه التحولات الاقتصادية العالمية أن ترفع الدعم. إلا أن رفع الدعم سيؤدي إلى ارتفاع أسعار القمح وبالتالي تشجيع المزارعين على الاستثمار فيه مما سيحقق كفاءة إنتاجية أكبر. فمن الطبيعي أن تواجه هذه السلعة الإستراتيجية مشاكل نتيجة لرفع الدعم إلا أنها في المدى المتوسط والطويل سوف تعزز من قدرتها التنافسية (١١٤).

- التنمية في مجال المالي:

يحتل هذان القطاعان أهمية استثنائية في الاقتصاد الكردي باعترافهما يمثلان بعض أهم الأدوات التنفيذية في السياسة المالية والنقدية للإقليم التي يفترض فيها أن تساهم في تنفيذ السياسات الاقتصادية لحكومة الإقليم. نعرف جميعاً بأن كردستان بحاجة إلى: سلسلة من البنوك التابعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وبالنسبة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. ويفترض أن تساهم هذه البنوك ذات الاختصاص (مصارف صناعية وزراعية وسكنية وتجارية)، سواء أكانت تابعة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي أم تابعة للحكومة، في عمليات التمويل الائتماني للنهوض بالمشاريع الاقتصادية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية الصغيرة والمتوسطة على نحو خاص (١٠٧)، لذا فمن ضرورة التشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المجال المالي لتنظيم عملية تمويل راس المال الى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية وغيرها..).

- التنمية في مجال الخدمات:

هناك مشاريع عامة تحتاج الدول النامية إلى إقامتها، بسبب أهميتها، مثل (الطرق ، الجسور ، السكك الحديدية ، المطارات ، مشاريع المياه ، المدارس ، مشاريع الكهرباء ، المرافق الصحية و الرعاية الاجتماعية) ولكن يحتاج إنجاز هذه المشاريع عدة سنوات ، وهي لا تعود بفوائد عاجلة على جماهير المواطنين لتثبت لهم أن حكومتهم تعمل، وتحقق في طريقها تحسين مستوى المعيشة للمواطن، أن ما يهم المواطن هو تحقيق المنافع العاجلة التي يمكن أن يدركها سريعاً ويلمسها ويحسها بنفسه دون انتظار طويل، وخاصة على الصعيد الصحة والغذاء، عندها يمكن ان يعرف المواطن بأنه يكتسب فوائد شخصية حقيقية ناتجة عن عملية التنمية التي تهتم بها وتنفذها الحكومة،(١٠٩). الا ان لهذه المشاريع العامة في البنى التحتية اهمية كبيرة تكمن في كونها القاعدة الفعلية والضرورية لتعجيل التنمية الوطنية في إقليم كردستان وفتح الأبواب على مصراعيها لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى الإقليم لتعجيل هذه العملية.

إن نجاح عملية تنمية و أي تطور عصري في الدرجة الأولى يعتمد على تأييد الشعب وتعاونهم . ولكي يتسنى للحكومة اجتذاب فكرة وكسب تأييده يجب إصلاح الأحياء الفقيرة في المدينة، وتحسين مستوى المعيشة في الريف مما يمكن أن يظهر للشعب بصورة واضحة أن هذا الإصلاح وهذا التحسين ليسا إلا خطوة في طريق التقدم، وليس إلا تنفيذاً للوعد الذي أعطته الحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية .

لذلك من الضروري أن تعمل حكومة إقليم كردستان على كسب تأييد الشعب وتعاونهم من خلال الإنجازات التي تحققها في سبيل التنمية. حيث تشكل الخدمات الاقتصادية مكوناً أساسياً من مكونات البناء التحتي للاقتصاد ويقوم بدور أساسي في مد التنمية بعناصر نجاحها سواء بالطاقة التشغيلية أو التوزيعية أو بتقديم الخدمات الأساسية المكتملة،(١٠٩).

- التنمية في مجال السياحة:

- يملك إقليم كردستان إمكانيات كبيرة ومتنوعة لتنمية السياحة الاصطيافية أو الاستجمامية والحضارية والدينية وهو ما يفترض الاهتمام به. ويتم ذلك عبر(١٠٧):
- تطوير قسم السياحة والفندقة في المعاهد والكليات المختلفة، بما في ذلك إقامة كلية خاصة أو أكثر لهذا الغرض بما يسهم في تكوين كوادر إدارية وفنية وعلمية في مجال تنظيم وتطوير السياحة والفندقة في جميع أنحاء كردستان. فهذا القطاع لا يعتبر مورداً مالياً فحسب، بل ومورداً معرفياً وحضارياً وإنسانياً في آن واحد.
 - الاستفادة من الكوادر السياحية المتوفرة في العراق والتي لا يمكن الاستفادة منها حالياً لهذا الغرض بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية هناك.
 - الاستفادة من الأمم المتحدة (اليونسكو) لتطوير المواقع الأثرية والحضارية في كردستان، إضافة على فتح دورات لتدريس وتدريب كوادر مهنية وفنية لهذا الغرض.
 - العناية الجادة بالمواقع الأثرية الكثيرة القائمة في كردستان وكذلك المزارات الدينية لمختلف الأديان والطرق الدينية.
 - الاهتمام الواسع بالمناطق السياحية الخاصة بالاستجمام والاصطياف في كردستان وهي كثيرة وممتازة من خلال إقامة سلسلة من الفنادق والطرق المساعدة للوصول إليها على أساس المبادرة الفردية وتقديم القروض والمساعدات المناسبة للقطاع الخاص لهذا الغرض.

- حملة إعلامية من أجل التثقيف بقضايا السياحة وسبل التعامل مع السائحين الأجانب لخلق وعي سياحي.

- حملة إعلامية من أجل التثقيف بأهمية حماية البيئة من التلوث من قبل المواطنين والسائحين في آن واحد.

منجزات حكومة إقليم كردستان لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي

هنالك امور عديدة قبل وبعد اصدار القانون الجديد للاستثمار قامت بها الحكومة والسلطة التشريعية في الاقليم لأجل تحسين ومساندة مناخ الاستثمار بشكل عام والتوجه بخطوات نحو الانفتاح الاقتصادي ومن هذه التطورات:

- ١- اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ (٦٦).
- ٢- تأسيس المنتدى الاقتصادي في اقليم كردستان بتاريخ ٣-١١-٢٠٠٦ (٣١).
- ٣- قانون حماية الملكية الفكرية والفنية في اقليم كردستان قانون رقم (١٠) في سنة (٢٠٠٤) (٦٨).
- ٤- مشروع تسجيل الوكالات التجارية الجديدة في اقليم كردستان.
- ٥- قانون المؤسسة العامة للسياحة في اقليم كردستان.
- ٦- انشاء اتحاد رجال الاعمال في اقليم كردستان في سنة ٢٠٠٧.
- ٧- الاعلان عن تشكيل هيئة الاستثمار في الاقليم التي تسنده حكومة الاقليم في ٢٩-٧-٢٠٠٦ حسب قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ تأسيس لجنة خاصة للاستثمار في إقليم كردستان ،
- ٨- اختيار اقليم كردستان لدى الولايات المتحدة كمعبرا تجاريا الى جميع العراق (٢٦) .
- ٩- قانون الهيئة العامة للنفط والغاز والبتر وكيمياويات لأقليم كردستان -العراق لسنة ٢٠٠٤ قانون رقم (١٩).
- ١١- انعقاد مؤتمرات حول التبادل التجاري والاستثمارات وعملية الاعمار في الاقليم (٣٤).

١٢- إقامة معارض دولية في الاقليم مثل معرض السليمانية الدولي: وعرضت فيها اكثر من ٢٥٠ شركة بين محلية ودولية ، والذي اقامه غرفة التجارة العراقية -الامريكية بين ١١-١٤ نوفمبر ٢٠٠٦ تحت شعار الاستثمار والمستقبل (٣٣).

١٣- اضاءة الضوء الاخضر لجميع المستثمرين لاقامة المشاريع.

١٤- ارتفاع مستوى ميزانية العراق ككل من (٣٠) مليار دولار الى (٤١) و(٤٣) ، (٤٨) مليار دولار لسنة ٢٠٠٦ وسنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي (٢٧).

١٥- عقد الكثير من المعاهدات والتعاقدات خلال السنة الماضية ٢٠٠٧.

١٦- من خلال سنوات (١٩٩٢-٢٠٠٥) اصدرت مجلس الوطني كوردستاني (٥٠٠) قانون في الاقليم، لأجل تنظيم المحافظات (٧٠) .

١٧- انشاء مصرف كوردستان الدولي / انشاء شبكة كبيرة من اجهزة الصراف الالي توفر الخدمات الإضافية التالية :

١- خدمات مصرفية متطورة من خلال شبكة السويفت SWIFT العالمية .

٢- تحويل الاموال عن طريق شبكة ويسترن يونين Western Union للتحويلات المالية الدولية .

٣- بعد أن حصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ٨٥٧ والمؤرخة في ٢٩/٥/٢٠٠٥ باشرت الإدارة العامة وفرعه الرئيس بأعمالها في أربيل بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٥. ثم أعقب ذلك بإفتتاح فرعه الثاني (في بغداد في ١١/٩/٢٠٠٥ حيث باشر بمزاولة أعماله المصرفية الشاملة وقد ورد ذلك في عقد التأسيس والنظام الداخلي (١٠٥)

المعوقات الحقيقية امام المستثمر الاجنبي

ان من الضروري التوضيح والتذكير بان هناك الكثير من العوائق امام الاستثمار الاجنبي و المتصلة بواقع اقليم كوردستان ومنها(٢٠):

- ١-مدى القدرة الاستيعابية للاقتصاد : ان القيام بالمشاريع الاستثمارية لا يتطلب فقط توفير الاموال الاستثمارية وانما يتطلب وجود عوامل اخرى مساندة للمشاريع المستثمرة في الاقليم منها(مواد البناء والمكائن والمقاولين والاداريين والمهندسين والعمال الماهرين وتكوين البنى التحتية)لأن زيادة المشاريع تحتاج الى طلب متزايد للعوامل المساندة ، وقلة تلك العوامل تؤدي الى رفع مستوى اسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع والتي تعني هبوط العائد ويجعل المشروع قليل الجدوى (٢٩).
- ٢-الأفتقار الى الاسواق المالية المتطورة :حيث هو السبيل المفضل الذي يلجاء اليه المستثمرون والشركات لتمويل انشطتهم الاستثمارية .
- ٣-الافتقار الى التكنولوجيا الحديثة .

أهم التحذيرات من الاستثمارات الاجنبية في اقليم كوردستان

- ١-ان لايسمح بجعل اقليم كوردستان ارضا للارباح الخيالية الفاحشة على حساب مجتمعنا ومستقبل اجيالنا .
- ٢-حماية الاقليم من عدم مطابقة نوعية الاستثمار مع اهداف وخطط برامج التنمية في الاقليم وتعطى الاولوية للمشاريع في الامن الغذائي والاسكان والمشاريع الزراعية والصناعات النفطية وتوفير الطاقة الكهربائية وليس للسلع الكمالية والسلع الاستهلاكية غير ضرورية .
- ٣-ان تكون احد الاهداف الرئيسية لحكومة الاقليم من الاستثمارات هو توفير فرص العمل للعمالة المحلية وان تكون له دور اساسي في انخفاض نسبة البطالة في الاقليم .
- ٤-العمل باستمرار على ربط عملية التنمية بحماية البيئة التي تعرضت للتخريب والتلوث طوال عقود الاستبداد وتبني سياسة التنمية المستدامة التي تراعي ديمومة وتجدد الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية، (١٠٧) .

٥- في ظل هذا الانفتاح الاقتصادي وبدء عملية الاستثمارات المحلية والاجنبية في الاقليم يجب بذل اقصى الجهود لتحقيق التنمية البشرية وفق المعايير الحديثة .

٦- توخي الحذر من مشاكل الادارة والسيطرة في المشروعات المشتركة التي يسهم فيها الشريك الاجنبي باغلبية راس المال ، او كامل الراس المال ، وكمثال واضح على هذه الحالة فقد يلجاء الشريك الاجنبي المالك لاغلبية راسمال المشروع الى تأسيس علاقات جيدة مع الحكومة المضيفة للمشروع وعلاقات عامة حسنة في سبيل ترويج منتجاته لدى الجمهور المحلي لاسيما اذا كان المشروع ينتج سلعا استهلاكية ، ولجل قضاء على مشاكل الادارة والسيطرة قد يتنازل الشريك الاجنبي المالك عن ادارة المشروع الى الشريك المحلي وهذا نادرا ماتحصل فعلى سبيل المثال نجد بان الشركة الامريكية الاقتصادية للتنمية الصناعية كاليفورنيا على الرغم من اسهامها بنسبة ٦٠% من راس المال (الشركة العربية الامريكية للتنمية الصناعية والاقتصادية) المساهمة المشتركة الا انها اتفقت مع الشركاء الاخرين في الشركة على تعيين اول مجلس ادارة للشركة المشتركة من خمسة اعضاء يكون واحد منهم ممثلا للشركة الامريكية ويراس المجلس شخص مصري غير انه يجب ان يلاحظ بان هذه النماذج قليلة ولا يصح تعميمها ، لان الشريك الاجنبي غالبا ما يحاول بوسائل شتى السيطرة على المشروع حتى ولو لم يكن مالك لاغلبية راس مال المشروع، ومن جانب اخر يشاهد بان الشريك العربي في المشروعات المشتركة يكون عادة اقل اهتماما بمسائل السيطرة على المشروع من الشريك الاجنبي فنجد مثلا ان (الشركة الكويتية للاغذية) على الرغم من اسهامها بنسبة ٩٣% من راس المال (الشركة العربية للمواد الغذائية المساهمة المشتركة الا انها قبلت ان تمثل بعضو واحد في مجلس الشركة المشتركة المؤلف من ٧ اعضاء ويراس المجلس احد الشركاء المصريين(١،ص٣٧٢) .

٧- الحذر من تبعية بعض المشاريع المشتركة لشركة اجنبية سواء في مجال التخطيط او في مجال التنظيم.

{ الأستنتاجات والتوصيات }

من خلال العرض السابق لواقع اقتصاديات اقليم كردستان تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات يمكن اجمالها بما يلي :

١- ان للاستثمارات الاجنبية والمحلية دورا كبيرا وفعالا في ازدهار وتشغيل مختلف القطاعات الاقتصادية التي تؤدي الى تحسين المستوى المعيشي للفرد وتقليل نسبة البطالة وزيادة الناتج الاجمالي الوطني والتي تصب جميعها في تطور عملية التنمية الاقتصادية في الاقليم ويتحقق ذلك اذا ماتم العمل وفق استراتيجية خاصة بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

٢- العمل من اجل تحقيق الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للوصول الى المناخ المناسب الذي من شأنه تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وجذب الاستثمار الاجنبي .

٣- ان التغييرات والتطورات التي يشهدها اقليم كردستان من خطط ودراسات استراتيجية وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي كجهود اخرى لأجل التنمية الاقتصادية هي بحد ذاتها ظاهرة حديثة بالنسبة للأقليم، وكونها في خطواتها الاولى فانه يتحتم على عاتق الحكومة اتخاذ الحذر والعمل بالرقابة التامة والمستمرة وبذل الجهود من قبل التشريعيين للعمل على تأسيس مجلس اقتصادي للرقابة تقع على عاتقه رقابة كل النشاطات الاقتصادية والمالية وان يتمتع بسلطة واستقلالية وسيادة في اتخاذ القرارات والعقوبات لأجل سير العمليات الاستثمارية وفق المخططات المرسومة لها.

٤- من خلال دراسة واقع اقتصاديات اقليم كردستان في الفصل الاول تبين ، ان اقليم كردستان يزخر بمقومات عديدة وامكانيات كبيرة لأقامة وترسيخ عملية التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي والصناعات التحويلية، اذ يوجد في الاقليم انواع عديدة من المحاصيل الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها الشتوية كالحنطة والشعير ،والصيفية مثل عباد الشمس والسوسم والقطن والتبغ ، واشجار الفاكهة المثمرة كالعنب والمشمش والزيتون والنفاح

والرمان والخوخ والاجاص، بالاضافة الى مصادر الموارد المائية كالمياه السطحية والجوفية ، كما تزخر محافظات الاقليم بالمعادن الفلزية والمعادن الثقيلة كالحديد والنحاس والمنغنيز والنفط والغاز وغيرها ، وكذلك وجود الخامات المعدنية اللافلزية والمواد الاولية كحجر الكلس والجبس والرخام واطيان الطابوق...الخ. وهذا فضلا عن امتلاك الاقليم أعداد كبيرة ووفيرة من الايدي العاملة ومنها اعداد ضخمة من الخريجين ذوي الاختصاصات المختلفة ، وشبكة جيدة نسبيا من الطرق البرية المبلطة وذات مسارات متداخلة مما يساعد في امكانيات تطوير المشاريع الزراعية وامكانيات توطين مشاريع الصناعات التحويلية وغيرها في مناطق متفرقة في الاقليم.

يتضح بان اقليم كردستان يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية والتي تشكل احد الاسباب المهمة لجذب وقيام الاستثمارات الاجنبية ومن هنا يجب مراعات عدم هدر هذه الموارد واستخدامها استخداما امثلا في عملية التنمية الاقتصادية .

٥- ان الاعفاءات والضمانات المذكورة في قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ في الاقليم لها الاثر الايجابي في تشجيع المستثمر الاجنبي للاستثمار في الاقليم و بالتالي تزيد ارباح المستثمرين الاجانب من ناحية والبلد المضيف من ناحية اخرى والمساهمة في زيادة الدخل القومي للاقليم ، بالتالي لاننسى فاعلية ودور هيئة الاستثمار في ذلك لما له من حقوق وصلاحيات المستندة من قبل حكومة الاقليم بكل جدية كما مذكور في المادة(العاشرة) لقانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ .

٦- بالرغم من كل هذه الخطوات الجديدة لمحاولة التنمية الاقتصادية وتنشيط القطاعات الاقتصادية تجارية وخدمية ، لا بد ان تكون في خطة حكومة الاقليم نهجا يعمل لأجل تأسيس مؤسسات اجتماعية والاستثمار في العمل الاجتماعي لتحسين حالة الذين ليست لهم سمات مميزة من الحياة من الناحية الثقافية والحالة الاجتماعية وبالأخص الطبقات المهمشة الذين ليس لهم معرفة.

٧- على هيئة الاستثمار صياغة الدليل الارشادي للاستثمار للشركات الاجنبية وبذل جهود اكثر في مجال خدمة وتوجيه الاستثمار لخدمة الاقليم ، والذي يستفاد منه كلا الجانبين سواء كانت ادارة الاقليم او الشركات الاجنبية من تسهيلات وتوضيحات

٨- ان من التزامات المستثمر الاجنبي كما هو مذكور في المادة (الثامنة) في قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ تدريب وتأهيل العمالة المحلية في المشاريع الجديدة ، ،وهي خطوة جيدة من اجل تطوير المهارات العلمية والاحذ بزمام الامور مستقبلا ، الا ان هذه العملية تحتاج وقت طويل وقد يطول او يقصر حسب ماتقتضيه مصالح وخطط هذه الشركات ،فان السرعة في تأهيل القدرات المحلية من الايدي العاملة يقع على عاتق الحكومة ،لان نجاح عمليات التنمية الاقتصادية في ظل عمليات الاستثمار الاجنبي يتوقف على مدى تعلم ومهارة القوى العاملة المحلية لذلك فان هناك حاجة الى تهيأت القوى العاملة وازدياد اهمية وزارة التخطيط من اجل صياغة خطط مناسبة على مستوى الاقليم للاستثمار البشري وتنسيق الخطة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم العالي والمعاهد وصياغة خطة للتطوير بأعداديات الصناعة والاقسام المهنية والمعاهد الفنية بما تتوافق مع التطورات التقنية والتكنولوجية المعاصرة .

٩- ان هناك محاولات لآجل تشجيع الاستثمار الاجنبي في الاقليم وهي خطوات جيدة الا انه يجب ان لا ننسى اهمية الاستثمارات المحلية وايجاد سبل لتشجيعها على القيام بدورها في عملية التنمية الاقتصادية كاعادة فتح المصانع المغلقة مثل (سايلو اربيل) الذي توقف عن العمل منذ سنة ١٩٧٠ .فان تشجيع القطاع العام والقطاع الخاص معا تعتبر من العوامل الضرورية للنمو الاقتصادي في الاقليم.

١٠- اثناء صياغة قانون الاستثمار استفادت السلطة التشريعية من قوانين الاستثمار لدول اخرى ، ولكن يجب توخي الحذر من تقليد هذه التجارب والتركيز على واقع الاقليم والظروف الخاصة به ،لأن نجاح كل دولة في هذا المجال يعتمد على ظروفها الخاصة.

١١- ضئالة دور القطاع الزراعي في اقليم كردستان رغم توفر الكثير من العوامل المساعدة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع لاجل زيادة نسبة مشاركته في الاقتصاد القومي، ومنذ تحرير اقليم كردستان في عام ١٩٩١ والى عام ٢٠٠٨ لم نلمس اي محاولات فعلية وجذرية للإصلاح الزراعي او اتباع سياسات زراعية تحقق تطورا في التنمية الزراعية ونقليلص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب وكالاتي

:

- ١ - ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية.
 - ٢- فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها.
 - ٣- ضئيلة الاستثمار في القطاع الزراعي.
 - ٤- سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بإقراض المشاريع الزراعية وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين.
 - ٥- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي.
 - ٦- ندرة الموارد المائية المتجددة في المنطقة حيث تشكل الموارد المائية أحد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي.
 - ٧- ضعف الإنتاج الحيواني.
 - ٨- عدم ملائمة السياسات السعرية .
 - ٩- إهمال حكومة الاقليم للصناعات الزراعية الغذائية.
- لذلك فهناك ضرورة لاعطاء الاولوية للقطاع الزراعي في اطار البرنامج الاقتصادي في الأقليم وحل المعوقات السابقة الذكر عن طريق تطور وزيادة مشاركته في الناتج الاجمالي اضافة الى مساهمته في تنمية قطاع الصناعات الغذائية وغيرها من القطاعات الصناعية المختلفة وذلك باعتبار ان القطاع الزراعي هو الاساس لتنمية الكثير من القطاعات المختلفة وذلك لتحقيق العديد من الاهداف منها تامين الامن الغذائي لمواطني اقليم كردستان وتوفير فرص العمالة ومجابهة تحديات العولمة الاقتصادية ، وتطوير اساليب الانتاج وادخال التكنولوجيا الحديثة واستبدال المكائن والالات المتقدمة بما يواكب الاساليب الانتاجية الجديدة لغرض زيادة الانتاج من حيث الكمية والنوعية باقل التكاليف.

١٢- غياب مبداء البحث والتطوير للقطاع الزراعي في اقليم كردستان -العراق وضعف الاتصال والتعاون المستمر بين المزارعين والباحثين لنقل نتائج البحوث والدراسات الى الواقع العملي ، لذي يرى الباحث ضرورة انشاء منظمة البحث والتطوير في القطاع الزراعي وربطه بالمنظمات الدولية مثل منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة مما يضمن تبادل المعلومات بشكل مستمر مع الدول والاقاليم الاخرى .

١٣- ما يلاحظ الان في اقليم كردستان والعراق عامة ظهور طبقات غنية جدا وطبقات فقيرة جدا هي بداية لظهور فجوات سواء كانت طبقية اجتماعية او اقتصادية وبروز فجوات غذائية وهي مقدار الفرق بين ماينتجه الاقليم ذاتيا وما يحتاجه للاستهلاك من الغذاء كما يعبر عنها بعجز في الانتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج ، وكما اثبتت الدراسات ان اغلب المواد المستوردة الى الاقليم هي مواد متلفة ،لذلك فان ما يحتاجه الاقليم هو اعتماده على النفس في ضمان الامن الغذائي ، وتشكيل لجان خاصة لمراقبة حالات الاستيراد لضمان الجودة والنوعية.

١٤- مخاطر وصول بعض المناطق في الاقليم لإنعدام الأمن الغذائي : وهي كما عرفه منظمة الاغذية العالمية بانه وضع ينشأ عندما يفترق السكان إلى الحصول المضمون على كميات كافية من الأغذية الآمنة والمغذية لتحقيق النمو والتنمية المعتادة وممارسة حياة نشطة وصحية. وقد ينشأ هذا الوضع عن عدم توافر الأغذية، وعدم كفاية القوة الشرائية، والتوزيع غير السليم للدخل، أو عدم كفاية استخدام الأغذية على مستوى الأسرة. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي، وسوء الأحوال الصحية، ونقص مرافق الصحة العامة، وعدم ملائمة أساليب الرعاية والتغذية من الأسباب الرئيسية لسوء حالة التغذية. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا أو موسميا أو عابرا ،وهو مانراه في بعض المناطق الريفية وبعض الفئات في المدن ،اضافة الى ان اخطر مايعانيه الاقليم هو التخلف والاستخفاف في تقدير الاهمية الاستراتيجية للمستقبل، التي تحتم البدء بفتح مراكز للدراسات المستقبلية وعقد كثير من المؤتمرات والندوات تهتم بوضع الاسس المنهجية للدراسات المستقبلية للمجالات مختلفة بالاحص الاقتصادية ،وعلى سبيل المثال مركز الدراسات الاسرائيلية عن المستقبل لدراسة اقتصاديات الشرق الاوسط .

وبالنظر لوجود كوادر عديدة من جميع المستويات تستطيع حكومة الاقليم الاستفادة منها لتحقيق هدف بحثي محدد وتكمن مدى الاستفادة منها بالاعتماد بالدرجة الاولى على وعي الباحث وحدود البحث ومدى تمثيلها للواقع واتخاذ القرارات السليمة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي وان للدراسات المستقبلية اهمية في مجمل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تؤمن للمواطن الكوردي الامن والاستقرار المستقبلي .

١٥- من خلال هذه الدراسة تبين بان اقليم كردستان يتصف بمعدلات نمو عالية للسكان الامر الذي يؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك المحلي للمنتجات الغذائية نتيجة الطلب المتزايد عليها في الوقت الذي يتناقص فيه حجم الانتاج الزراعي نتيجة الهجرة من الريف الى الحضر وهو مؤشر خطير يهدد الامن الغذائي للاقليم للخطر، وقد بلغت نسبة القرى المنتجة ٦% من مجموع القرى في الاقليم وهي تعني تناقص نسبة العاملين في الانتاج الزراعي وهي نسبة قليلة جدا نسبة الى واقع اقليم كردستان ، وهذه النسبة تختلف كثيرا من بلد لآخر تبعا لدرجة التقدم الصناعي، فهي منخفضة في البلاد المتقدمة :بريطانيا (١,٨%) والولايات المتحدة (٢,١%) وفرنسا (٤,٥%) ومرتفعة كثيرا في الدول النامية : الهند (٦٥,٥%)، نيجيريا (٦٣,٧) ، باكستان (٤٨,٢%) ،تركيا (٤٥,٥%).

فضمن اية مجموعة يمكن ان نصنف اقليم كردستان ؟ ان الاجابة على هذا السؤال انما يظهر مدى خطورة الوضع الحالي للقطاع الزراعي في الاقليم . لذلك يجب العمل على الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال اعادة هيكلية هذا القطاع بما يضمن نموه وتطوره .

١٦- على حكومة اقليم كردستان العمل على خفض مستوى الفقر ودعم التنمية الريفية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول الاخرى لاجل اعادة تنشيط القطاع الزراعي ،حيث ان اهم الحلول الاقتصادية التي اتخذتها كل من دول الغرب و الولايات المتحدة خلال الثورة الخضراء في السبعينيات من القرن الماضي من خلال الاستعانة باهم الاختراعات التكنولوجية والذي تم تطبيقها في كل من باكستان والهند بزراعة كل الانواع والاصناف الزراعية الممكنة في وقت واحد ، وتحسين مستوى انتاج المحاصيل . ففي تايلندا وخلال الثمانينات القرن الماضي فقد نجى بذلك الملايين من الجوع وانخفض انتشار الفقر وسوء التغذية انخفاضاً شديدا ويرجع الفضل في ذلك الى استراتيجية التخفيف من وطاة الفقر التي ركزت على خفض سوء التغذية ودعم التنمية الريفية المستدامة ، ونتيجة لهذا الجهد الذي شمل البلد بأكمله انخفض انتشار الفقر فيها من ٣٢,٦ % في ١٩٨٨ الى ١١,٤ % في ١٩٩٦ .

١٧- سيادة القطاع النفطي على مقدره الاقتصاد العراقي والاقليم حيث أصبحت عائدات النفط مصدر التمويل الرئيسي للميزانية الحكومية ولمشاريع الأعمار مما ترتب على الاقتصاد المحلي ما يلي :

-الاعتماد أساسا على النفط.

- الاعتماد على الأسواق الخارجية لسد الحاجات الاستهلاكية والاستثمارية.

- الخلل بين الوضع الراهن للعمالة الوطنية والطاقات التي تتطلبها احتياجات العمل مما يجعلها تعتمد على العمالة الأجنبية وما يترتب على ذلك من اختلال سكاني ومخاوف أمنية.

- تأثير العولمة في اقتصاديات العراق عامة، فالمنتجات الوطنية البسيطة تتعرض لمنافسة وهيمنة الشركات الأجنبية.

مما يتطلب الامر على تطوير تلك المنتجات كما ونوعا بغية تحقيق اعلى فائدة ممكنة في ظل تلك التحديات .لازالت الصناعة الاستخراجية تحتل حصة الاسد في الناتج المحلي الإجمالي في العراق اذ بلغت ٨١,٧ % سنة ٢٠٠٥ ، وتشمل الصناعة الاستخراجية في العراق صناعة استخراج النفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها من الخامات غير المعدنية لذا يجب العمل على تنويع الاقتصاد القومي بما يضمن تنمية وتطوير مختلف النشاطات الصناعية والسياحية والخدمية والزراعية ومشاركتها في الناتج القومي ، لان تقلبات اسعار النفط العالمي تؤثر على مجمل الاقتصاد القومي للاقليم وللعراق عامة .

١٨-بخصوص المجمعات السكانية العصرية التي بنيت في زمن النظام السابق هي مستوطنات بشرية لا تتوفر فيها ابسط الخدمات وبنيت على عجل لاستيعاب واحتواء العوائل المهجرة من مناطقها الأصلية وتتبعث الروائح الكريهة من هذه المجمعات لاختفاء وأعطال التأسيس الصحي والكهربائي وتجمع الازبال والنفايات وتدني مستوى الوعي البيئي .لذا يجب على حكومة الاقليم اعادة النظر في وضع هذه المجمعات.

١٩-توسع الفجوة في بنية الاقتصاد القومي بين التوسع في الأنشطة المالية والتجارية من ناحية، والركود في مجال الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، من ناحية أخرى. وأنعكس ذلك بدوره على مستوى توزيع الدخل والثروات، ليزداد الفقراء فقرا، نتيجة ضعف فرص التوظيف المنتج وخفض مستويات الدخل والادخار للغالبية العظمى من السكان ويزداد ثراء ورفاهية الطبقة المرتبطة بأنشطة التجارة والمقاولات والمضاربات العقارية ، والخدمات المالية والوكالات التجارية والحصرية والأنشطة الفندقية واقتصاد الصفقات - السمسرة في الصفقات وعقود التوريد - (الكومبرادور) والتهريب ، والمرتبطة بالرأسمال التجاري والمضارب ذي الطابع الطفيلي المرتبط بوشائج مختلفة بالرأسمال الاجنبي وهي تقبع على قمة توزيع الدخل والثروات في

بلادنا. وتكافح الطبقة المتوسطة للحفاظ على مستوى معيشي محترم والتمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة، بينما تستجد ظاهرة الاستقطاب الحاد بين الأغنياء والفقراء لأن الفقر المدقع هو الوجه الآخر للعملة، أي الثراء الفاحش.

٢٠- هناك مجموعة من المعوقات اعترضت نمو القطاع الصناعي والزراعي ، وتقع جزء من اثار هذه المعوقات على عاتق الحكومة كالمعلقة منها بالتجارة الخارجية وارتفاع الضرائب والايجارات وتعدد الرسوم وقلة الخدمات وشحة الكهرباء لذلك على حكومة الاقليم الاسراع في عمليات البنية التحتية اللازمة للإستثمار والملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والإتصالات حيث تشير نظرية التنمية الإقتصادية إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الإستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة . ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية ، والمصارف الخاصة ، وأسواق الأسهم والأوراق المالية . ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات والاراضي منخفضة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الإستثمار .

٢١- بالرغم من اصدار قانون الاستثمار في اقليم كردستان -العراق رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ لتتمة اقتصاديات الاقليم وبالأخص في البنى التحتية والزراعية والصناعية والسياحية وكافة الخدمات ، الا ان هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الكثير من القطاعات المذكورة كمعوقات ادارية وفنية وعدم تخصص ميزانية خاصة بهذه القطاعات تتسجم مع متطلبات هذه المرحلة من عملية التنمية الاقتصادية .لذا فمن الضروري اقامة بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة ، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الطاقة والصناعة والتموين والبلديات ، عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنتهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى . ومن الشواهد الحية للتعقيدات الروتينية في الاقليم على سبيل المثال هي عدم اكمال معاملات واجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات الاخرى لأحد المستثمرين في انشاء معمل لصناعة الاثاث والموبيليات لمدة اكثر من ٦ اشهر مما اضطر المستثمر للانتقال الى

تركيا وقد استكملت له اجراءات الترخيص والبدء بالتأسيس خلال ١٥ يوما ، وقد اذيعت بشكل مباشر على احدى شاشات التلفزة الفضائية الكوردية .

٢٢- دعم حملات تطهير العراق من حقول الالغام التي خلفتها الحروب الكارثية السابقة والتي تضم حوالي ٢٠ مليون لغم في العراق عامة و ١٠ ملايين لغم منها نصيب كوردستان حسب اخر تقرير للامم المتحدة لشؤون الالغام. والتي تساهم في الحفاظ على سلامة الانسان والارض للقيام بافضل اوجه النشاطات الاقتصادية والزراعية منها بالخصوص كونها تقع في القرى والارياف والمناطق الحدودية في الاقليم. تنسيق حكومة الاقليم مع الخبراء المختصين في عمليات ازالة الالغام لاجل تنظيف اقليم كوردستان من الالغام المنتشرة في المناطق الزراعية وبالاخص ، ومراعات مسألة حماية البيئة .

٢٣- نظرا لاعتماد الاقليم على عملية الاستيراد في تأمين المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالحنطة والشعير وغيرها فان على حكومة الاقليم التركيز على توسع زراعة السلع الاستراتيجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها دفعا لمخاطر الامن الغذائي ،ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم التسهيلات للفلاحين كتقديم البذور والاسمدة والمبيدات الكيماوية باسعار رمزية وان تتعهد الدولة بشراء محاصيل القمح والشعير من المزارعين باسعار تشجيعية وغير ذلك اضافة الى التشجيع للاستثمار في زراعة محاصيل زراعية متنوعة ومن ثم العمل على زيادة الانتاجية والانتاج الكلي وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وخفض الواردات من السلع الزراعية . ودعم كافة المنتجات الزراعية من خلال سياسات التحديد او المنع لبعض المنتجات والمحاصيل الزراعية من الاستيراد ، لتنمية وتطوير المنتجات المحلية التي يتمتع الاقليم بالمقومات لتنميتها.

٢٤- بالرغم من تمتع الاقليم بوفرة الموارد المائية الا ان القطاع الزراعي يعاني من قلة المياه الضرورية لعمليات الارواء للحقول والمزارع الامر الذي ادى الى تراجع وضعف الانتاج الزراعي نتيجة اعتماده بنسبة كبيرة على مياه الامطار وبعض الابار الارتوازية والذي لا يمكن التحكم به في الوقت والكم ، لذلك فهناك ضرورة ملحة لاستغلال الموارد المائية المتوفرة من الانهار والبحيرات والجداول والينابيع المنتشرة في الاقليم من اجل ارواء المزارع والحقول بالطرق العلمية الحديثة كعملية الرش الالي وغيرها من الطرق الحديثة الامر الذي يؤدي الى ضمان كمية الانتاج الزراعي المحلي

ويمكن حينها التخطيط لسد الطلب المحلي نتيجة الزيادة المستمرة لعدد السكان ، خاصة وان الاقليم يتسم بمعدلات نمو مرتفعة للسكان .

٢٥- غياب دور المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل المؤسسات والنشاطات الاقتصادية بالاحص الصناعية والزراعية ، اذ لا يوجد دور للمصارف في تنشيط هذه القطاعات ، فضلا من ان العديد من الصناعات الحالية قد تأسست في الماضي بمساعدة المصرف الصناعي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، وان توقفه عن تأدية مساعداته اضعف هذا القطاع لذلك فهناك ضرورة لانشاء بنك للتنمية الزراعية واخر للتنمية الصناعية لتمويل المستثمرين في القطاع الزراعي والصناعي برؤس الاموال لأقامة المشاريع وفق الطرق والاساليب الحديثة ولما تحتاجه من آلات ومكائن لهذه المشاريع .

٢٦- انشاء مركز للدراسات والابحاث الزراعية لتقديم كافة البيانات والمعلومات المطلوبة للبحوث في هذا المجال للاستفادة منها في تحسين نوعية وكمية الانتاج النباتي والحيواني ، وترشيد وتوجيه نتائج هذه البحوث على المزارع والحقول والدواجن وكافة فروع القطاع الزراعي ، وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة التنسيق بين مركز الدراسات والابحاث الزراعية وبنك التنمية الزراعية من اجل توجيه المستثمر في المشاريع الجديدة الى سبل وطرق حديثة في عملية الانتاج النباتي والحيواني.

٢٧- يتبين في دراسة المقومات الاقتصادية في اقليم كردستان انه مازالت هناك فرص استثمارية واسعة وشاملة في اقليم كردستان ولم يتم استغلالها بالشكل المطلوب ، ويعود سبب ذلك الى وجود الكثير من المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسوء التخطيط ، لذلك فعلى حكومة اقليم كردستان تكثيف الجهود من اجل انجاح كافة المشاريع الاستثمارية الاقتصادية سواء كانت زراعية او صناعية او خدمية ،لما لها من دور واهمية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

٢٨- ضرورة تدريب وتأهيل الايدي العاملة بما يتلائم ومتطلبات كل مرحلة من مراحل عملية التنمية الاقتصادية ، خاصة وان الاستثمارات الاجنبية قد دخلت عملية التنمية في الاقليم.

٢٩_ تميز القطاع الصناعي بهيمنة فروع القيادة (الانشائية، المعدنية، الغذائية) على الاقتصاد الصناعي المحلي ويرجع السبب الى حركة العمران الكبيرة التي تشهدها محافظات الاقليم ،وهذا الامر دفع المستثمرين الى التوجه نحو الاستثمار في تلك المشاريع نتيجة الطلب المتزايد على منتجاتها والربح المضمون فيها. مما ادى الى توجه مدخرات المستثمرين نحو شراء العقارات والانشاءات والعمليات التجارية مبتعدة تماما عن مجالات الاستثمار الزراعي والصناعي. لذلك فان على حكومة الاقليم تأمين المزيد من الضمانات التي تساعد على ترسيخ مناخ استثماري ثابت ومشجع وهو ما يتفق مع الوضع الحالي نحو الاصلاح الاقتصادي وتكون له تأثير ايجابي على تنويع النشاطات الاقتصادية بما يضمن تطور ونمو معظم فروع القطاع الصناعي والزراعي والخدمي .

٣٠- ضعف مشاركة القطاع السياحي في الناتج القومي بالرغم من تمتع الاقليم باهميته الحضارية والتاريخية والدينية والثقافية ووجود عدد كبير من المواقع الاثرية حتى انها تفوق ماتملكه العديد من الدول. فمن الضروري من الضروري اصدار قانون خاص للاستثمار السياحي وفصل التشريعات السياحية الضريبية من عموم التشريعات الضريبية الواردة في قانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ ، لاجل تسهيل وتشجيع عملية الاستثمار في المجال السياحي ، نظرا للدور المهم والفعال لهذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية ووفرة المقومات الاساسية لتنشيط هذا القطاع .

٣١- اعادة النظر في تشريع نصوص قانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ او صياغة قانون مستقل يساعد في امكانيات اقامة مناطق صناعية في اقليم كردستان بحيث تكون لها احكام خاصة لأجل تشجيع الاستثمارات الصناعية المحلية والاجنبية وبما يساعد على تشغيل الصناعات المتوقفة والطاقات الانتاجية العاطلة وقيام صناعات جديدة والعمل على تشجيع المشاريع الصناعية ذات القدرة التنافسية العالية . كما هو الحال في دولة الامارات العربية المتحدة والسعودية والبحرين وبعض دول شرق اسيا مثل الصين وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول والاقليم التي حققت نجاحا في تكوين مثل هذه المناطق بما يتناسب مع ظروفها الخاصة. وتحديث القاعدة الصناعية للمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة بهدف توجيه انتاجها للتصدير وزيادة مساهمتها في الدخل القومي. بالتالي تقديم الدعم المالي والفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تتمتع به هذه الصناعات من خصائص وامكانيات تجعلها ركيزة مناسبة للتوسع والتنوع الصناعي .

٣٢- سن تشريعات خاصة بالاستثمارات الاجنبية وبيان الضمانات المتاحة امام المستثمر الاجنبي لتشجيعه لاقامة وتطوير المشاريع المحلية وتقديم التسهيلات الضريبية في جلب وادخال التكنولوجيا الحديثة الى الاقليم من جهة ، ووضع نصوص تعالج اليات تسوية المنازعات من جهة اخرى بين المستثمر الاجنبي والاقليم ، وغيرها من الاحكام التي تعد من العوامل الهامة التي تساهم في ايجاد مناخ ملائم للاستثمار الاجنبي مع ضمان المساهمة في بعض المشاريع لاهميتها ومشاركة الكوادر المحلية لتقليل معدلات البطالة لضمان التقليل من الاثار السلبية للاستثمارات الاجنبية.

٣٣- الاختيار السليم لمواقع الصناعات بما يضمن قربها من المواد الاولية الداخلة في صناعاتها ، واخضاعها لضوابط التنمية الصناعية وشروط البيئة والصحة ، بشرط ان لا تضر بالعملية الاقتصادية والعمل لاجل الحد من التركيز في مراكز المحافظات وتطوير وتنمية الاقضية والنواحي من اجل ضمان التوزيع الجغرافي للانشطة الاقتصادية في المناطق الاقل نموا في الاقليم والتي من شأنها خفض مستوى البطالة والتوزيع العادل للثروة وتحسن الدخل الفردي وتحسن المستوى المعيشي للفرد والتي تشجع على زيادة الادخارات الضرورية لأقامة استثمارات اخرى في مختلف الانشطة الاقتصادية .

٣٤- على الحكومة تركيز الجهود على توفير الخدمات في البنى الارتكازية في المواقع الزراعية والصناعية المختلفة كالطاقة الكهربائية والمياه والاتصالات والطرق والصحة العامة والمجاري والصرف الصحي وغيرها.

٣٥- العمل في تصنيع المواد الخام المحلية بما يلبي احتياجات الاستهلاك النهائي ومساندته من قبل حكومة الاقليم ، وتقديم تسهيلات للمستثمرين في هذا المجال سواء كان الاستثمار محلي او اجنبي .

٣٦- تهيئة الظروف المناسبة لأجل التنمية الريفية المستدامة من خلال اعادة النظر في وضع الريف وتوفير المستلزمات المطلوبة لهذه العملية لأجل ضمان تطوير المستوى المعيشي لسكان الريف وتطوير عملية التنمية الريفية والزراعية واستمرارها للاجيال القادمة من اجل خدمة الاقتصاد الزراعي في الاقليم .

- ٣٧- اعداد الدليل الزراعي والصناعي ليلبي احتياجات المستثمرين ورجال الاعمال والراغبين في الاستثمار في المجالات المختلفة وللتعرف على اهم المقومات الاقتصادية والطاقات والاسواق في الاقليم.
- ٣٨- دعم وسائل الترويج للمنتجات المحلية وتوضيح اهمية الصناعات الوطنية في توفير الامن الاقتصادي للبلاد ،ومحاولة القضاء على الفساد وتعدد الجهات لتنفيذ العملية الاستثمارية .

المصادر حسب ترتيبها في البحث

- ١- الدكتور فاضل حمه صالح الزهاوي ، المشروعات المشتركة وفقا لقوانين الاستثمار، بغداد، ١٩٩٠.
- ٢- فليح حسن خلف ، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠.
- ٣- دكتور عبدالله غفور ، جغرافياي كردستان ، الطبعة باللغة الكوردية ، الطبعة الرابعة ، اربيل ، ٢٠٠٥.
- ٤- الدكتور جزا توفيق طالب ، المقومات الجيوبولتيكية للأمن القومي في اقليم كردستان ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،السليمانية ، ٢٠٠٥ .
- ٥- الدكتور عبدالوهاب امين، التنمية الاقتصادية (المشكلات والسياسات المقترحة مع اشارة الى البلدان العربية ، دار حافظ للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ، الاردن، ٢٠٠٠ .
- ٦- الناشر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٦ ، الكويت ، ابريل ١٩٨٧.
- ٧- ازاد شكور صالح ، قوانين تشجيع الأستثمار في العراق و اقليم كردستان العراق وتطبيقاتها في مجال الاستثمار السياحي (دراسة تحليلية مقارنة) ، الطبعة الاولى، منظمة نشر الثقافة القانونية، اربيل ، ٢٠٠٦.
- ٨- المحامي طارق جامباز ، مجلة (ياسا باريزي) ، العدد ١٨ ، اربيل ، ٢٠٠٦.
- ٩- د.فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، ١٩٨٤.
- ١٠- اسماعيل بيشكجي ، كردستان مستعمرة دولية، ١٩٩٠، اسطنبول .ترجم من قبل زهير عبدالملك.
- ١١- تأليف جماعة من الاساتذة السوفييت ، موجز القاموس الاقتصادي ، اصدار دار الجماهير.
- ١٢- د. عبدالرحمن قاسم، كردستان و كرد (تحليل سياسي اقتصادي)، نسخة الثانية، ١٩٧٣
- ١٣- د. طارق شكر محمود ، الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية في العراق ، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد ، ١٩٧٨.
- ١٤- د. خليل اسماعيل محمد ، انماط الاستيطان الريفي في العراق ، بغداد ، ١٩٨٢.
- ١٥- علي عبد محمد سعيد الراوي ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ،مؤسسة ايف للطباعة والتصوير ،بيروت، ١٩٨٠.
- ١٦- قانون المؤسسة العامة للسياحة في اقليم كردستان ، العراق ، نص قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٤ الصادر من قبل المجلس الوطني الكوردستاني .
- ١٧- د. خليل إسماعيل محمد ، أنماط الإستيطان الريفي في العراق ،مطبعة الحوادث، بغداد. ١٩٨٢.

١٨-مير شرف خان بدليسي ، تاريخ عشائر في كردستان ، ماجد مردوخ روحاني، ترجمة ههزار.
١٩-موقع صوت ،المقالات، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٥-١٢-٢٠٠٦، على الموقع:
www.maqalat-feb.net

٢٠-الافق الجديدة ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠-٠٣-٢٠٠٧، على الموقع :
www.alufuq.net

٢١-نص مشروع شرق الاوسط الكبير، نشرت بتاريخ: ٢٠٠٥، على موقع :
www.sharqaawsat.net

٢٢ - سويس انفو، شبكة السويسرية العربية للمعلومات، تمت زيارة الموقع بتاريخ:١٤-٣-٢٠٠٧
<http://web.swisinfo.org>

٢٣-مجلة الصباح ، عن اقليم كردستان ،تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠-٠٣-٢٠٠٧، على الموقع:
www.sabah.net

٢٤-موقع فضائية كردستان ، اقتصاديات تمت زيارة الموقع بتاريخ:٢٠-٠٣-٢٠٠٧ على الموقع
www.kurdistan.tv.net

٢٥-العراق نيوز، الصفحة الاقتصادية ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠-٠٣-٢٠٠٧، على الموقع :
www.iraqnews.com

تمت زيارة بتاريخ :٢٦-حكومة اقليم كردستان ،عن اقتصاد 20-03-2007 على الموقع :
كردستان
www.krg.com

٢٧-صفحة اتحاد الوطني الكوردستاني ،نافذة على كردستان ، سدود في كردستان ،معلومات عن
كردستان على الموقع:
www.pukmedia.com

٢٨ - سوق المال السعودي ، اقتصاد ، منتدى،تاريخ الزيارة: 25-12-2006، على الموقع :
www.the.gulfbiz.com

٢٩- صفحة المرصاد العراقي، قسم المقالات ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٦ /١١/٢١ على الموقع
www.marsad iraq.com

٣٠- صفحة الوحدة ، اقتصاد ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٦ -١٢-٢٢
على الموقع :

htt://thwara.alwehda.gov.sg

٣١- صفحة اتحاد الوطني الكوردستاني، اقتصاد ، مقالات ،
تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٦ /١٢/٢٥ ، على الموقع :
www.puk media.com/kurdnews

3٢- شبكة العراق الثقافية ، اقتصاد العراق ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٧ -٢-١٧
www.iraqcenter.net/

٣٣ - موقع الكلداني ، اقتصاد ، ابحاث ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 20-03-2007
www.kaldaya.net/ dailynews

-٣٤- الطريق، موقع الحزب الشيوعي تمت زيارة الموقع بتاريخ: 20-03-2007 ، على الموقع :
www.iraqcp.org/membersالعراقي

3٥_ غرفة التجارة والصناعة في اربيل، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٧/٩/١٣_ على الموقع :
www.erbil chamber.org

-٣٦- صفحة حكومة اقليم آراء ومقالات، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٥/٦/١١ ، على الموقع:
كوردستان ،
Web.krg.org -

-٣٧- وزير التربية في حكومة اقليم كوردستان، مقابلة صحفية عن التعليم في الاقليم ، تمت زيارة
الموقع بتاريخ : ٢٠٠٧/٩/٢٧ ، على الموقع:
www.krg.org

٣٨- مجموعة ماريوت الذهبية ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٧/٩/١٢
www.gmgkurdistan.com

-٣٩- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٧/٩/٢٠

www.wikipedia.org

٤٠- سلام ابراهيم عطوف كبة (المهندسون وخصخصة كهرباء العراق). المنبر ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠/٣/٢٠٠٧ ، دراسة نشرت على الموقع :

www.iraqcp.org

٤١- شهاب قره لوسي محقق، موضوع ريبورتاج ،المؤسسة العامة للسياحة في كردستان، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ١٠/٧/٢٠٠٧ ، دراسة نشرت على الموقع :

www.alitthad.com

٤٢- اشرف طالباني ، موضوع (استراتيجية السياحة في اقليم كردستان ، اسم الصفحة (افاق استراتيجية)، نشرت بتاريخ : ٣٠ مارس ٢٠٠٧ ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٩/١٠/٢٠٠٧ ،موضوع الثاني (تطوير الصناعة السياحية ..الإفادة القصوى من تجارب العالم الترويج للسياحة اعلاميا) (افاق استراتيجية). صفحة يلا يا عرب ، مقابلة مع مديرية العامة للسياحة في اقليم كردستان ،محافظة سليمانية دراسة منشورة على الموقع:

www.yallaya arab.com

تطوير صناعة السياحة.. الإفادة القصوى من تجارب العالم ..الترويج للسياحة إعلاميا، نشرت بتاريخ : Saturday, March 2003 ، اسم الصفحة: افاق استراتيجية

٤٣- طارق باشا عمادي، حكومة إقليم كردستان ئاميدي (العمادية تاريخ . نضال . امال)، نشرت بتاريخ: ٣٠ - ٠٧ - ٢٠٠٦ ، تمت الزيارة الموقع بتاريخ: ٠٩ - ١٠ - ٢٠٠٧.منشورة على الموقع :

WWW. KRG.org

٤٤- د. منذر صالح ، الضمانات القانونية للإستثمارات الإقتصادية في كردستان، صفة حكومة إقليم كردستان ، آراء ومقالات ، نشرت بتاريخ : ٢٠ - ٠٦ - ٢٠٠٦ . على الموقع :

WWW. KRG.org

٤٥- د. عبد الجبار خضير.مجلة (الصباح). خطوة محلية باتجاه تفعيل النشاط الإقتصادي للبلد، أفاق إستراتيجية، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٨ - ٠٩ - ٢٠٠٧ . ١٣ - ٠٩ - ٢٠٠٧ ، منشورة على الموقع :

wWW.alsabah.com

٤٦- موقع غرفة التجارة والصناعة في أربيل ، نشرت على الموقع :

WWW.erbilchawen.org

٤٧ - صوت كردستان ، قسم التاريخ ، الجذور التاريخية للشعب الكوردي. تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٠١ - ٠٣ - ٢٠٠٧ ، دراسة منشورة على الموقع:

.www.sawt kurdstan.net

٤٨- بقلم علي ولد الشيخ ، (باحث في شؤون الإقتصاد وإدارة الأعمال) ،مرتكزات الإستراتيجية التنموية للأمن الغذائي العربي. قسم المعرفة ،تمت زيارة الموقع بتاريخ: السبت ١٤٢٩/١/٥ هـ - الموافق ٢٠٠٨/١/١٢ م (آخر تحديث) الساعة ١٣:٣٨ (مكة المكرمة)، ١٠:٣٨ ، دراسة منشورة على الموقع :

WWW.aljazeera.net

٤٩ - مصطفى ولد سيدي محمد ،منظمة الأغذية العالمية ، من العوامل السكانية والطبيعية الى الخيارات التنموية وتشخيص أزمة الأمن الغذائي .

٥٠ - د. حميد الياسري ، باحث عراقي في شؤون الإقتصاد. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العالمية ،(منظمة الفاو)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية . دراسة منشورة على الموقع :
http://www.fao.org/index_ar.htm

٥١- موقع أشراكة، البرنامج العربي للشراكة من أجل التغيير موضوع (مفهوم البطالة)، تمت الزيارة بتاريخ : ١٥ - ٠٤ - ٢٠٠٧. دراسة منشورة على الموقع:
www.aleshraka.net

٥٢- منتدى الساحل الشرقي ،اقتصاديات ، تمت الزيارة بتاريخ ، ٣١ - ٠١ - ٢٠٠٧. على الموقع :
WWW.Soihat.net

٥٣- عبد الرحمن التيتوري ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، موضوع البطالة: مفهوم ، تحليل . الحوار المتمدن ، العدد: ١٣٣٥ ، نشرت بتاريخ: ٠٢ - ١٠ - ٢٠٠٥ ، تمت الزيارة بتاريخ : ٣٠ - ١٠ - ٢٠٠٧. دراسة منشورة على الموقع :
WWW.rezgar.com

٥٤- د. زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة من منظور إسلامي، دار طريق الرياض ٢٠٠١، نشرت بتاريخ : ٣٠ - ١٠ - ٢٠٠٧. العربي، باب المقال: دراسة منشورة على الموقع :
WWW.bab.com

٥٥- د. محمد عبدالله مغازي، دراسة مقارنة ، مكتبة علوم الوقف، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٣٠ - ١٠ - ٢٠٠٧ . البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها: قسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر الشريف. دراسة منشورة على الموقع :
WWW.awqaf.com

٥٦- محمد عبدالله البكر، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الدليل الجغرافي لمدينة الرياض، موضوع : أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، تمت زيارة الموقع بتاريخ : الجمعة: ٠١ - ١٠ - ١٤٢٨ الموافق : ١٢ - ١٠ - ٢٠٠٧. تحديث الساعة ٩:٢٣. ، أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد، معهد الإدارة العامة، الرياض - المملكة العربية السعودية ، وأستاذ زائر بقسم الاجتماع ، جامعة ولاية متشغن - الولايات المتحدة الأمريكية. دراسة منشورة على الموقع:

WWW.arriyadh.com

٥٧-مجلة العالم الرقمي ، اقتصاد ، ابحاث ، صحيفة سعودية إسبوعية ، العدد: ١٥٤. تمت الزيارة بتاريخ : الأحد: ١٩ - ٠٣ - ٢٠٠٦.، دراسة منشورة على الموقع:

WWW.aljazirah.com

٥٨ - د. خالد محمد زواوي ، عضو إتحاد الكتاب المصريين، البطالة في الوطن العربي: المشكلة و الحل. ٢٠٠٤.

٥٩- رمضان حمزة ، الأهمية الإستراتيجية لإنشاء سد بخمة على نهر الزاب الأعلى في كردستان - العراق، جامعة دهوك جيولوجي إستشاري، مجلة اليكترونية شهرية: راستيا كردستاني. نشرت بتاريخ : ٤ - آذار - ٢٠٠٧. تمت الزيارة بتاريخ: ٠١ - ١١ - ٢٠٠٧. دراسة منشورة على موقع:

<http://rastiyakurdistane.5u.com/kaziwe.htm>

٦٠- د. بيوار خنسي، تفعيل دور حكومة إقليم كردستان العراق في مجال النفط والغاز، تاريخ النشر : ٠٥ - ٠١ - ٢٠٠٥ . تنمية المشاريع الصغيرة وتمويلها ، تمت الزيارة بتاريخ : ١٨ - ١١ - ٢٠٠٧. دراسة منشورة على موقع:

WWW. KRG.org

٦١- د. بيوار خنسي ، وزارة الموارد الطبيعية في كردستان العراق، نشرت البحث بتاريخ : ١٥ - ٠٦ - ٢٠٠٤ / ١٦:٠٧ ، مشروع سد بخمة ينشط الحياة في كردستان العراق، الموارد الطبيعية ، دراسة منشورة على موقع:

WWW. KRG.org

٦٢- حمزة الجواهري ، رائحة النفط تُزكم الأنوف وتسيل اللعاب الطريق، تاريخ الزيارة : ١٣ - ١١ - ٢٠٠٧. تاريخ النشر : ٢٨ فبراير، ٢٠٠٧ في دراسة منشورة على الموقعين :

missralhura.jeeran.com/freevoice/archive

. WWW.iraqcp.org

٦٣- تقسيم العراق بين أغراض الخارج وهو اجس الداخل. موضوع البحث: البترول عائق ضد التقسيم. الشبكة السويسرية باللغة العربية تمت زيارة الموقع بتاريخ. الثلاثاء: ٢٠ - ١١ - ٢٠٠٧ / ١٠:٠٧ ، دراسة منشورة على الموقع:

. WWW.swissinfo.org

٦٤- د. مهراڻ موشىخ ، مناقشة مسودة قانون النفط والغاز واجب وطنى تخص السيادة والحياة الرغيدة، عراق الغد ، ١٣ - ١١ - ٢٠٠٧ ، فى تاريخ: ٠٨ - ٠٨ - ٢٠٠٧ ، فى موقع:عراق ئيمورون. دراسة منشورة على الموقع:

.WWW.iraqofiomoron.org

٦٥ - نص قانون ضمانات وحوافز الاستثمار- (مصر) قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧

٦٦- نص قانون الاستثمار فى اقليم كردستان- العراق (قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.

٦٧ -نص قانون الهيئة العامة للنفط والغاز والبتروكيمياويات لأقليم كردستان - العراق لسنة ٢٠٠٤ قانون رقم (١٠).

٦٨- نص قانون حماية الملكية الفكرية لأقليم كردستان رقم (١٠) فى سنة ٢٠٠٤.

٦٩- اقليم كردستان العراق ،مركز المعلومات الانسانية المشتركة ، اربيل ، ٢٠٠٦ .

٧٠- تقرير عن اعداد المشاريع لوزارة اعمار والتنمية لسنة ٢٠٠٤ ،

Iraqi Kurdistan Investment and Business Opportunities August 2004-

٧١- استاذ طارق جامباز ،تقرير مدير مكتب اللجنة القانونية ، فى المجلس الوطنى فى اقليم كردستان.

٧٢- وزارة الصناعة ، خطة وزارة الصناعة للمشاريع قطاع الخاص لسنة ٢٠٠٦ لمحافظة اربيل ودهوك .

٧٣- مركز المعلومات الانسانية المشتركة ، تقرير عن عدد الشركات الخاصة الكبيرة فى Jhic. محافظة السليمانية واربيل ودهوك. لعام ٢٠٠٦

٧٤- مقابلة شخصية مع وزير التخطيط السيد عثمان شوانى ،تقرير وزارة التخطيط (مكتب الوزير) بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٦.

٧٥- تقرير لجنة حقوق الانسان فى مجلس الوطنى كردستانى فى الاقليم.

٧٦- تقرير وزارة حقوق الانسان (لجنة الانفال للادارتين اربيل والسليمانية) فى تاريخ ٠٥-١٠-٢٠٠٤ رقم (٢٣٦).

٧٧- مقابلة شخصية مع السيد طارق جامباز عضو مجلس الوطنى كردستانى وعضو لجنة القانونية بتاريخ (٧-١١-٢٠٠٦).

- ٧٨- مقابلة شخصية مع السيد حيدر مصطفى سعيد مدير عام الدراسات والمعلومات ورئيس هيئة الاستثمار في اقليم كردستان لاربييل بتاريخ (١٢-١١-٢٠٠٦).
- ٧٩- مقابلة شخصية مع السيد المدير للوحدة معلوماتية الانسانية المشتركة في اربيل بتاريخ (٢٠-١١-٢٠٠٦).
- ٨٠- اسماعيل مصطفى عبدالرحمن، بطالة القوى العاملة في اقليم كردستان العراق ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة صلاحدين، ٢٠٠٢
- ٨١- أكرم محمد أسود ، نيل درجة ماجستير ، الهجرة الدولية في إقليم كردستان – العراق: دراسة إقتصادية تحليلية عبر نقطة إبراهيم الخليل الحدودية حتى عام ٢٠٠٠. جامعة دهوك. ٢٠٠١.
- ٨٢- كامه ران رقيب المفتي، تحليل ديموغرافي لإقليم كردستان العراق للفترة (١٩٧٧ – ١٩٩٦) لسنة ١٩٩٩. نيل درجة ماجستير.

٨٣- هيئة احصاء اقليم كردستان- العراق ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٣١/١١/٢٠٠٧، دراسة منشورة على الموقع:

<http://krso.net/amari2003/Duhokdis.ht>

٨٤ - د.صباح قدوري، دراسة عن : اشكالية النفط بين اقليم كردستان والحكومة المركزية في صفحة الناس قسم الابحاث والمقالات ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٤/٣/٢٠٠٧ . ، دراسة منشورة على الموقع:

<http://al-nnas.com>

٨٥- شبكة النجف الاشرف ، في العراق الذي يعاني من البطالة، بروز ظاهرة استقدام الايدي العاملة الاجنبية في السليمانية ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : اليوم: الاثنين، ٣١/كانون الأول/ ٢٠٠٧م الوقت الآن: ٠٥:٤٣:٣ مساء ، دراسة منشورة على الموقع :
www.alnajafnews.net

٨٦- أسماء ملكاوي، قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) مجلس الأمن الدولي تمت زيارة الموقع بتاريخ : ١٨/٤/٢٠٢٧ هـ - الموافق ١٧/٥/٢٠٠٦ م دراسة منشورة على الموقع :
<http://www.aljazeera.net>

٨٧- الدكتور بيوار خنسي، باحث جيولوجي ، هولندا، تفعيل دور حكومة اقليم كردستان العراق في مجال النفط والغاز، مكانة كردستان العراق في رسم مستقبل العراق الجديد تمت زيارة الموقع: 17:27:03 05 Jan. 2005 ، دراسة منشورة على الموقع : <http://www.krg.org>

٨٨- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، استثمار ، قسم التعاريف . تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٠٠٧-١١-٢٠ ، على الموقع : <http://ar.wikipedia.org>

٨٩ - د، زيد بن محمد الرماني ، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود .- عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، الاستثمار في زمن العولمة . الأثنين ١٥ ، ذو القعدة ١٤٢٠ العدد تاريخ النشر : فيبر/ ٢٠٠٠ ، دراسة منشورة على الموقع : www.jaz.net

٩٠- مؤمن جمال أسباب مشكلة البطالة: الأسباب والعوامل المؤدية لمشكلة البطالة، قسم الابحاث ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٦-١١-٢٠٠٧، ٢٤:٠٣ PM ، دراسة منشورة على الموقع : <http://www.ejtemay.com/>

٩١- انواع الاستثمار وسوق المال- الاسهم السعودية ، نشرت بتاريخ : Aug 2005 ، دراسة منشورة على الموقع : <http://www.saudistocks.com>

٩٢- قانون الاستثمار في لبنان لسنة ٢٠٠٣ المادة الاولى لقانون رقم ٣٦٠ .

٩٣- قانون الاستثمار في المملكة الاردنية المؤقت رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣ ، المادة الثانية .

٩٤- نص قانون الاستثمار العراقي قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٣٠/١١/٢٠٠٦ ، في الموقع الإلكتروني الشمس . دراسة منشورة على الموقع : <http://www.shams-alhorreya.com>

٩٥- قانون الاستثمار في اقليم كردستان -العراق قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ المادة الاولى .

٩٦- حسين علي غالب- رئيس مجموعة النخلة ، التعريف بالبيئة الاستثمارية الكوردستانية
اصداء / صحيفة يومية العراقية الكترونية مستقلة ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٠٠٧/١٢/١٥ ، دراسة
منشورة على الموقع :
www.asdaa.com

٩٧- آسو صالح، نقاش ، معرض السلیمانية الدولي: نحو الاستقلال الاقتصادي أم ترسيخ ، تمت زيارة
الموقع بتاريخ : ٢٠٠٧/١١/١٠ و السلیمانية ، ماتياس كلاين- قانون الاستثمار في إقليم كردستان سياسة
اقتصاديات ، الاستثمار على الموقع :
www.niqash.org

٩٨- تأسيس لجنة خاصة للاستثمار في إقليم كردستان ، دراسة منشورة في موقع النقاش، تمت زيارة
الموقع بتاريخ :
31/7/2006 على الموقع :
www.niqash.org

٩٩- نص قانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٠ .
١٠٠- الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، منظمات اقتصادية دولية و شركات متعددة الجنسيات
الكتاب الاول و الثاني و الثالث .
١٠١- المحامي يونس عرب، نظرة على اتفاقيات التجارة الدولية في نشوء وتطور منظمة التجارة
العالمية . دراسة منشورة في صفحة عرب لو، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣ . دراسة منشورة
على الموقع:
www.arablaw

١٠٢- عبد الرحمن تيشوري ، مقارنة اقتصادية تجرية الاستثمار الاجنبي في الصين هل نستطيع تقليدها
، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ . دراسة منشورة على الموقع:
<http://www.voltairenet.org>

١٠٣- ادوارد م. جراهام ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الامريكية واشنطون ،
منتدى الحرية الاقتصادية، العمل معاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، دراسة منشورة على
الموقع:

<http://www.cipe-arabia.org/>

١٠٤- الصين ، باللغة العربية ، نبذة موجزة عن صين ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٦ ، على الموقع:
arabic.10thnpc.org.

١٠٥- صفحة مصرف كوردستان الدولي ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٠٠٧/٦/٥ ، على الموقع:
<http://www.kibid.com/ar/MoneyTrans.aspx>

١٠٦- البنك الدولي، تاريخ انشائه ونشاطاته ، تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٠٠٨/٢/١٥ . على الموقع
web.worldbank.org

١٠٧- د. كاظم حبيب د. جعفر عبد الغني ، مشروع حول الخطوط الأساسية لاستراتيجية التنمية في إقليم كُردستان العراق (مشروع حول، الخطوط الأساسية لاستراتيجية التنمية في إقليم كُردستان العراق) نشرت بتاريخ في برلين ٢٠٠٦ . دراسة منشورة على الموقع :
www.puk.org

١٠٨- عبد الوهاب طالباني، متابعة لقانون الاستثمار في كوردستان، آراء و مقالات ، نشرت بتاريخ:
05 Jul. 2006 14:44:16 ، على الموقع:
web.krg.org

١٠٩- د. سيروان زكنه ، التنمية الاقتصادية والبشرية في اقليم كوردستان صحيفة كوردستانية الكترونية مستقلة ، تمت زيارة الموقع بتاريخ: ٢٠٠٧/١٢/٣ . دراسة منشورة على الموقع:

www.kurdistan-times.org

١١٠- المعهد العربي للتخطيط ، الكويت قسم الدراسات عن تخطيط الاستثمارات تمت زيارة الموقع بتاريخ : ٢٠٠٨/٢/١ منشورة على الموقع:
www.arab-api.org .

١١١- محمد محمد امين ، السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق، أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، دراسة منشورة بتاريخ : السبت ١٤٢٩/١/٤ هـ - الموافق ٢٠٠٨/١/١٢ م (آخر تحديث) الساعة ١٣:٣٨ (مكة المكرمة)، ١٠:٣٨ (غرينتش) على الموقع:
<http://www.aljazeera.net>

١١٢- نص قانون ضمانات وحوافز الاستثمار مصر قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

١١٣- اسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الامن الغذائي -١٩٩٦ ،قسم المعرفة ، ملفات خاصة بالامن الغذائي) دراسة منشورة بتاريخ ،السبت ١٤٢٩/١/٥ هـ - الموافق ٢٠٠٨/١/١٢ م (آخر تحديث) الساعة ١٣:٣٨ (مكة المكرمة)، ١٠:٣٨ (غرينتش) على الموقع:

www.aljazeera.net.

١١٤- محمد عبدالدايم ، باحث، موضوع -مفهوم الامن الغذائي ومنظمة التجارة العالمية والعرب ..فرص ومخاوف.دراسة منشورة بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٢ ، على الموقع:

www.aljazeera.net

١١٥- مقابلة تلفزيونية مع (ممثل وزارة الصناعة) و استاذ كامران عثمان : ممثل المشاريع الحكومية في اقليم كردستان، بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣ - قناة : فضائية كردستان .

الرموز:

JHIC :مركز المعلومات الانسانية المشتركة في اربيل.